



المكتبة الأزهرية

مخطوطة

تقريرات على شرح الصبان على ملوي السلم

المؤلف

حسن بن رضوان بن محمد (الخفاجي)

ك (٥) 79 77

كانت
المر

700
2049
سنة

هذه تقريرات على حق الصبا على بن ملوك
السلم للاستاذ الشيخ حسن الخاجي
رحمه الله تعالى ونفعنا به
وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه
وسلم



شبكة

الألوكة

www.alukah.net

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
 سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد فهنا ما وجدته بخط شيخنا الزاهد
 النقي العابد زائفة زمانه وفاكهة أوانه مولانا الحقاقي الشيخ حسن رصوتا
 سقى الله نراه صيب المصروف الرضوان على هامش حاشي العلامة الصبابة
 على من المأوى للسلام فقصت جمعه حفظا من الضياع وتسهيلا للموم الا
 انتفاع وعلى الله اتوكل وينسب انوسل اشار بذلك الخ اعلم انه يحتمل
 ان عرض الت بقره ابتدى الحريات متعلق الجار والمجرور سواتم الكلام والا
 وان غرضه به بيان ما يتم به الكلام مما يجوز ذكره وهذا اظهر كما لا يخفى عليه
 لاشارة في كلامه الى صحة تقدير المتعلق واسما ولا يتوهم لاق حتى يجاب عنه
 ويكون في كلامه اشارة الى صحة كون مجموع الجار والمجرور قائما مقام المتعلق
 وعدم كونه قائما مقامه فافهم ذلك بتدبر ثم عرضت ذلك على شيخنا فقال
 لما كان ما يتم به الكلام ليس خفيا بخلاف متعلق من حيث ما هو الاربع فيه
 كان الاظهر ان غرضه ببيان متعلق ليشير الى ما هو الاربع فيه فله دره
 ان قصد به الرد على من يعتقد الخ لا يخفى انه لو كان المعتبر في الرد
 نفس البدء باسمه تعالى لكان معنى قوله مثلا بسم الله الرحمن الرحيم ابتدى
 انه يبتدى باسمه وحده لا باسمه واسم غيره كما يعتقد الخصم وانه
 يبتدى باسمه تعالى لا باسم غيره وحده كما يعتقد الخصم وانه يبتدى
 باسمه تعالى لا باسم غيره وحده او مع اسمه فليعلم حاله من شك فيه
 اهو البدء باسمه تعالى اهو البدء باسمه تعالى وحده او باسمه تعالى واسم
 غيره او باسم غيره فقط فيكون الغرض الرد على من يعتقد شركة غير الله
 تعالى له في ابتداء المصنف بالاسم وان غيره تعالى هو الذي يبتدى المصنف
 باسمه او ارشاد المتردد فيمت يبتدى المصنف باسمه فيقتضي ذلك ان
 هناك من يعتقد ان المؤلف يبتدى باسمه تعالى واسم غيره او باسم غيره
 دون اسمه او يتردد في ابتداءه باسمه تعالى او باسم غيره تعالى معه او باسم
 غيره تعالى وحده وليس كذلك فعلم بهذه القرينة ان المستبر في الرد هنا هو علة
 البدء باسمه تعالى لانفس البدء بذلك وان المصنف هنا راجع الى لازم الجملة لا الى
 ما تضمنته الجملة فلذلك قال المحقق الخ ان قصد به الرد على من يعتقد الخ فافهم
 طلب

طلب الا ابتداء الا ابتداء فلا يقال كلامه انما يناسب لو كان التقدير بسم الله
 الرحمن الرحيم بطلب الا ابتداء فافهم ذلك فانه لا يفعل عنه ثم عرضت
 ذلك على شيخنا حفظه الله تعالى فافاد ان المحقق الخ مصرح بمثل ذلك
 في طلب الا ابتداء باسمه اي في مطلق طلب الا ابتداء بالاسم بسبب طلب
 الا ابتداء باسمه اي اسم ذلك الغير فليس قوله في طلب التصلة قوله شركة حتى يكون
 مدخولها مشتركا فيه بمقتضى عبارته مع عدم صحته فافهم ان قصد
 به الرد على المتردد ايج ارشاد المتردد وانما عبر بذلك لما كان سابقا فافهم
 لتوسم فيها اي حيث اعملوا فيها كل ما فيه راحة الفعل اي معنى الحديث
 وان كان ما فيه ذلك اجنيا من الفعل بان كان حرفا فلا يمنع المصدر وان عمل
 فيها محذوف او حرفا وان كان فرعا في العمل حتى بالنسبة اليها هذا هو الظاهر
 ويحتمل كلامه وجه آخر هو انهم لما توسعوا فيها حيث اعملوا فيها كل ما دل
 على الحديث وان كان اجنيا من الفعل علم ان الفعل ليس اصلا في العمل بالنسبة
 اليها بل هو وغيره سواء في ذلك فلا يقال صحة المصنف رفرع في العمل فلا يتوهم
 على ان يعمل محذوف او حرفا فافهم الا اذا قيم الماي بان جرينا على غير ما تقدم
 في بيان المتعلق فيعلمنا الجار والمجرور خبرا واحالا كذا قوله لنا شيخنا
 في درسه ولوجري الخ على ما تقدم التنبيه عليه صاعدا اظهر في عبارة الخارج
 لم يخرج لهذا الا بالنسبة لما اذا قيم الجار والمجرور مقام المتعلق الخاص الذي حذف
 لغزينة فافهم وتنبه فامر اعراب هذا المنطق نسبة الاعراب الى المتعلق لا الى
 ملازمة بالنسبة لما اذا كان فعلا فتنبه واذا كان مستقرا اظهر انه اذا كان مستقرا
 لا يكون للمجرور محل ولا مانع منه فتنبه هو ما حذف عامله الموقيل هو الادل
 فقط وهذا القيل لا يوافق قوله سابقا او خاصا دلت عليه قرينة فافهم
 وعلمنا المتردد في العلية مجموع لتكفي كما لا يخفى فالاول واسم جنس بسم الله
 الرحمن الرحيم كما هنا فيه نظريتم ربحا قيل ان الثاني اظهر هنا ويحتمل انه
 بئى على ما هو الاظهر فافهم لعدم ان افاد نقض القرائن للأمريخ الا ان نقضه
 له خفي بالنسبة لتقضى الحديث له لا ان نقول لو لم الخ فلنا ان الاسم اذا لا مانع
 من حكاية الفعل ونقله واحد الامور التي يراها في هذا المقام الافعال
 جمع فعل بمعنى تحريك البدن فيخرج نحو الصوم فقرر له لنا شيخنا في درسه

وان لم يصح ان كان في جملته مع زيد ومما بينه انما الكلمة شيخ شيخنا في درسه
 ووجه عدم الصحة في ذلك انه لو صح باللام لقطع المضاعف عن الاضافة مع
 ملازمته لها فافهم والمعنى الافراد التي يفيد ان قولهم مثلا ان كل لا استفراق
 الافراد بمعنى الافراد باسرها وحينئذ يقولهم كل فرد يحتاج لتجريد كل عن بعض
 معناه فافهم او علم ان المراد قلب ذلك الامر لا يخفى على المتأمل ما في كلامه
 هذا فان المشبه هو المراد بالمراد بالبال على هذا هو الحال الا ان استعماله فيه باعتبار
 وضعه للقلب فكان مجازا فلو قال بدل قوله او على ان هو وقيل الحال لكن بطريق
 المجاز لا صواب تقدير او قوله ليسم الله ولم يظهر وجه ما هو ظاهر كلامه من عدم
 صحة كون نائب الفاعل هو قوله فيه ثم ظهر انه عندهم كون الحرف دال على التحليل
 فيكون قوله فيه مبنيا على قول مقدر فكانه من جملة اخرى وان المحقق المختص
 بحث في ذلك في حاشيته على الاشعري بما لا داعي له فراجع في باب النيبات ان شئت
 بالقاء القيد وحينئذ ليس في مقتضى القول المذكور دلالة على البعد بخصوص
 البسالة على اي رواية منها فافهم والكلام على كل في شيخنا حفظه الله تعالى
 رسالتا فيما يتعلق بذلك مختصرة وبسبب ان اردت غاية حقيقة فارجع
 اليهما لتظفر بمنتهى امالك ويمكن ان يقال ان فيكون قد ظهر له ان ما سبق
 له ليس بحسب الغد شرطه ان ابقيت الباء ان يحتمل ان يكون المراد بحيل الفاعل
 خصوص الصفات القديمة ويحتمل ان يكون المراد بها مايم القديمة والحادثة
 فان التثاني في قولك زيد عالم ثانيا على الله في الحقيقة ولا يخفى انه يرد على كل
 حال اذا ابقيت الباء على ظاهرها ان التفسير اعلم من المضرورة انه لا يصح التعليل
 بنا على ما هو متعين من عدم جعل الباء في قوله بالحيل صلة التثاني اذ يكون التقدير
 حينئذ وقرنا بهذا لان الحمد لم تاتي في ذلك في قوله وقرنا بهذا العام
 لان الحمد هو هذا الخاص فان ادعى مدح ان التعيين يكون ذلك لاجل جميل
 غير حادث مطبوع مراد له في التفسير لكن حذفه لوضوحه ومحط الغرض والتعليل
 هو المذكور فلا يخفى ان تلك الدعوى غير مسموعة اذ هي محض مكابرة فكلام
 المحقق بعد فيما كتبه على قوله بالحيل منير الى منع ابقاء الباء هنا على ظاهرها فان
 جعلت الباء في قوله بالحيل صلة التثاني اريد بحيل الصفات هنا ما هو اعلم كان فيه
 زيادة على ما سبق ذكره المحقق ان التعليل فاسد مثل ما مر فتدبر ان لم يقل فيه ان
 هذا تعريف فلا جملة ولا حكم ثم لا يخفى ان التعريف في نفسه يستلزم المحر لا العجب ان
 يكون

والتحذير ص

يكون جامعاً لما فافهم وان جعلت بسببه الحرف على كل من هذين انه اريد
 بحيل الصفات ما هو اعلم كان في التفسير اعلم وفسد التعليل وبهذا مع ما مر تعلم
 ما يصح اعتباره في كلام الخارج وما لا يصح فافهم تعليل المحذوف في صنع ذلك
 لان العمل انما يكون للافعال قد مر ذلك شيخ شيخنا في درسه واداه قول بعضهم ان
 ذلك تعليل للشيء بنفسه اذ المراد بحيل الصفات مايم القديم والحادث فان الثبوت اعلم
 في قولك زيد عالم مثلاً ثانياً على الله مصدر فيه انه اسم مصدر لا مصدر
 ممتنع لان ما دخل احدهما خرج الاخرى شيخ شيخنا ووصف المعرفة لم
 لاحاجة الى هذا فانه لا مانع من جعل غير حال الشيخ شيخنا قوله وان احببتم
 قال شيخ شيخنا وبعضهم التزم خروج ما ذكر وجعله مدحاً واحداً للتلايق كونه
 وقال بعضهم ان قوله وجمع بين الابتدائيين لم يكره وهو لا يخفى على المتأمل انه
 لا يدفع تكراره حذف قوله ثانياً تقدير من القاسم بيات لما لا يتبع الثانوية
 يقتضي انه يستلزم المقصود بقطع النظر عن الثانوية وليس كذلك فان المقصود
 المحرر حاصل بغير البسالة بدليل قوله بعد وجمع بين الابتدائيين فتدبر والثاني لم
 لا يخفى عليك ما فيه بعد ما مر تنبيه مما يرد كما كيف يرد ذلك بعد فرض كون قوله
 ثانياً له دخل وانما ذكره الثانوية ولا يضر انهما في العلمات ان انهما
 من ذلك خارج من ورود الايراد ولا اعتبار الغفلة عنه اعلم ان توهم
 التعارض لا يخفى ان توهم التعارض انما ياتي على اعتبار روايتي ليسم الله
 الرحمن الرحيم بياتين وبالحمد لله برفع الحمد قاله شيخ شيخنا ولا يخفى ان التوهم
 بعد ذلك انما ياتي على عدم الغاء قيديهما المتنافيين مع ان الدليل قائم على الغاء
 لما لا يخفى ويورد عليه ايضاً ان محمله انه قد كانت المبدء فيه قوله لا يمكن
 ان يستعان مثلاً في اوله بشئ منها فضلاً عن ان يستعان في اوله بهما فلا يتوهم
 الاستعانة عنه بالاياد السابقة قد مر شيخ شيخنا حفظهما الله تعالى ولا يخفى ان
 هذا الايراد فيه رد لعموم قوله لم يكن المقادير فافهم وهذه النسبة انما قال
 شيخ شيخنا قر شيخنا غير هذا وهو ان يجعل المنسوب اليه الحقيقة بمعنى نفس الامر
 فان الحقيقي ابتداء في نفس الامر دون الاضافي هو ما قال شيخ شيخنا ولا يخفى ان كلا
 منهما ابتداء في نفس الامر وان كان الاول حقيقياً لكل من المعنيين الذي ذكرهما
 المحقق والثاني مجازياً فكان شيخنا اعتبر الحقيقي دون المجازي فان كلام يصح

٧١

بذلك فافهم ذلك بتدبر لا شعاع الخ يقتضى قوله قبل وأكثر الخ ان قوله
هنا وانها ما كان ابتداء الخ على معنى وقد سبقه شيء والا فالك ابتداء بالاضافة
الى ما بعده ولم يبق شيء فليس بجازي فقولنا سابقا سبقه شيء ولا غير
صحيح فلا يصح قوله بعد فهو اعلم بقرره شيئا حفظها الله ثم
لان الالفاظ الخ ولا يقال ان مثل هذا التعدد لا يعتبره ارباب العربية فان عدم
اعتبارهم له دائما غير صحيح الا ترى انهم اعتبروه في عدكلمات الاذان والاقامة
وغير ذلك متعلقا بشراي على حذف مضاف كما سيسير اليه اى وليس متعلقا
بالتصدير فان قلت ما لم يرفع من تعلقه بالتصدير على حذف مضاف مع كون التصدير
في مقام الحمد بالجملة الاسمية هو الواقع من المص ومن الله تعالى كما لا يخفى على من
حقق النظر قلت لان ذلك يقتضى انه اثر التصدير في مقام الحمد في التثنية
في مقام غيره هذا هو المانع فافهم واحذر ان لا تدبر قال بعضهم ويصح ان
يكون قوله في الحمد متعلقا بحذف في حال من الجملة الاسمية وفي معنى من والكلام على
حذف مضاف اى من صيغة الحمد وما جرى عليه المحسن فان كون هذه الجملة
من صيغة الحمد من معلوم ولا فائدة لذكره واما ذكر كون اثاره في مقام الحمد كونه
معلوما فله فائدة وهي توجيه صميم في مقام التسمية من عدم اتيار التصدير
باحدى الجملتين على التصدير بالاخرى بل الى بالسملة محتملة فقولنا تاسيا الخ على
هذا دليل الاشارة هنا وعدمه في ما مر وقوله ولما لا لهما الخ دليل الاشارة هنا فقط
وقد تقدم المحسن على كلامه في الاستدلال على مثل ذلك فتنبه على التصدير مرتبعا
باختار لا بالتصدير كما لا يخفى لجنس ايات الحمد قال شيخنا عن غلب الاتفاق
ان حروف الحمد خمسة والسور المبتداه كذلك لانه هو الذي لم فيه ان دلالة الاسمية
على الثبوت والحصول ودلالة الفعلية على التخصيص دون الحصول فقلنا شيئا
من شيئا ونارعه بعض الطلبة في ذلك ان آخر كلامه ان ذلك باعتبار الاسمية
والمضارعية التي هنا قال ولا يخفى ان معنى الحمد احصل الحمد ولد ان نقول معنى
الحمد ثبوت تحصيل الحمد واما كون التخصيص لازمه الحصول فليس كذلك لانه لا ينفى
ايراده على المحسن ان الكلام في الثبوت يقطع النظر عن الحدوث وهو مدلول الاسمية
واما الفعلية فمدلولها الثبوت على وجه الحدوث وكلاهما يدل على ذلك ولا ينافيه
قولهم الفعلية تدل على الحدوث فالهم ذلك بتدبر ثم عن نصب المصدر ثم فيه ان ذلك
لا يصلح

لا يصلح قوية على ارادة الدوام ما لم يثبت للاسمية الدلالة عليه من قبل ثم رابت
للعلمة الامير في حاشيته على ملوي السرفنديه ما يؤيد ذلك وقد تدبر اقول الخ اعتبر
تأويل الثبوت بالثبات فقال ذلك وقد تقدم له انه لا حاجة الى التأويل وعلى عدمه
فالمنع ولما لا لهما على الثبوت يقطع النظر عن الحدوث دون الفعلية فافهم تدل على
الثبوت على وجه الحدوث والاول هو المناسب لاول ما وقع الحمد لاجله وحين لا تاتي
هذه المعارضة فتعطين حيث قيل لا يخفى ان ذلك انما يطمى بالذوق ان له
غرضا في ذكر الاسم الكريم والاعراض في ذلك كثيرة جدا كالتميز والتلذذ وتنشيط
القلب واحيائه به وذكره باسمه الجامع لجميع صفات الخصال ونصت ذكر الاسم الجامع
لما ذكرنا للتأنيب جميع صفات الخصال على وجه الاحمال الى غير ذلك واما انه يشعر بعلمية
ما ذكر فلا يخفى على منصف عدمه ثم من جملة الاعراض افادة العلمية وكل عرض
لا جامع من اعتبارها اياه ينبغي اعتباره انه قصده بالمدول جملة حاله على اكمل
الاحوال ثم اعلم انه بعد تسليم علمية الذات هنا على حدتها لا يلزم اتحاد المجهود
والمجود عليه بالذات واختلافها بالاعتبار فان علميتها انما هي بحسب الظن
والعلة في الحقيقة الخال الذاتي الثابت للذات يقطع النظر عن جميع فهو المجهود
عليه في الحقيقة فلا اتحاد والخال الذاتي هو الاستحقاق الذاتي كما اوضحه شيخنا فيما كتبه
على مختصر السعد وحسن المحسن في مجتهد الحمد فافهم واحذر ان لا تدبر على ان
لفظ الله الخ هذا الترتيب بالنسبة لعلمية الصفات فقط كما لا يخفى رحمه الله تعالى
وملبرد لم يظهر وجه ورود ذلك فان افادة توليه الحمد بنفسه ليس عرضا
هنا كما لا يخفى لانشاء الحمد بمضمونها الخ يقتضى انما تدل على الحمد بمضمونها
وفيه ان الحمد هو الذكر وهو لا تدل عليه وبالجملة كون جملة الحمد الثنائية
بالمعنى المتقابلين الخبر سواء كانت اسمية او فعلية لا يصح اصلا وقد حقق ذلك
شيخنا حفظه الله تعالى في اول تقريره على مختصر العدد وحاشيته للمحسن ثم ختمت
فان اردت الشفاها ما جرى على السنة الخاص والعام فارجع اليه كما نقلت واثرت
رد ذلك شيئا حفظه الله فارجع الى تقريره المذكور انما ان اردت فيكون
المضم الخ ظاهر كلامه ان الحمد هاترين وليس كذلك الا ان يكون اعتبار التعدد
على وجه الكائنية ومنهج الحق من الميت صوابه ومنهج الميت من الحي
لعدم شهرته اية شهرة تامة وقوله وعدم ذكره في الاسماء الخ

اى الذى هي اشهر من غيرها لا يخفى ضعف التعليل وقوله فعلم الخ قال شيخ
 شيخنا اجاب بعضهم بان المقصود ان لم يرد مقيدا بهذا القيد بل بغيره
 هو فانظر هل يجب اعتبار القيد الوارد حتى يتم الجواب وكون النتائج
 الخ قال شيخ شيخنا لا يخفى ان النتائج ثابتة في الواقع وكان نظر الخ
 النتائج اليقينية بخصوصها فقال ذلك ولا يخفى ان الكلام فيما هو اعم
 كما ياتي على الاثر ويحتمل الخ مقابل لما قبله من حيث ما تضمنه من كونه
 اراد بالفكر معناه الاصطلاحي وهو ترتيب امور معلومة للتوصل الى
 مجمل هول فافهم وعلى هذا الاحتمال الخ وجه التخصيص انه قال فيه وبا
 النتائج ما يترتب الخ فاشعر بانها كانت على الاحتمال الاول بالمعنى الاصطلاحي
 فتخصص بالتصديق فافهم تفسير النتيجة بما جرى الخ فان اعتبر اصطلاح الناطقة
 حمل النفع على ما هو اصطلاحهم من ترتيب امور معلومة الخ وجعل العلم بمعنى المعلوم
 شاملا للمجهول جهلا مركبا والاحمل النفع على ما هو اصطلاح المتكلمين ولم يحمل
 العلم شاملا لذلك ولعل الرعي الى ضرب السهم عليه لا سلفنا عنه بالمعنيين
 الاتيين مع ما فيه على اعتبار مذهب الناطقة من الخ فزدي لا يفتقر علم
 في التعاريف فتدبر قوله لا تطلق عندهم فوافقوا المتكلمين في ذلك بل لا ريب
 وان ما يترأى الخ خور ذيد حيوان وكل حيوان متحرك بالارادة وكل متحرك بالارادة
 حساس وكل حساس تام ينتج زيدا قام وقوله فهو اقضية الخ وذلك لان المعنى
 زيد حيوان وكل حيوان متحرك بالارادة فزيد متحرك بالارادة وهكذا فافهم
 شيخ شيخنا حفظها الله نعم فليس هذا قيا الخ محط التعرير قوله ولما انتج الخ
 لان الحد الوسيط قال شيخ شيخنا فيه ان هذا ليس من الاشكال اصلا فوافق
 عليه ما قبله لا صار به اى معلوم يعيد ان شميته نتيجة باعتبار علمه بالفعل وقوله
 خاته الخ يعيد ان حصول العلم به عقب العلم بوجه الدليل عادي والمقصود
 ان شانه قبل علمه بالفعل ان يعلم الخ لا يخفى اى اهل المذهب الحق بين ذلك
 موصوف الحق كما هو ظم لانه ان اعتبرنا المطابقة الخ بوجه ذلك بان الحق
 مأخوذ من حق الشيء ثبوت والواقع امر ثابت يشهد له اى لفظه الواقع بثبوته
 فيكون

فيكون اعتبارا بالمطابقة من جانب الحكم بان يقال الحكم المطابق للواقع مشعر
 بثبوت الحكم فاسب ان يسمى حقا باعتبار المطابقة من جانبه فتعلموا ذلك
 فتعين الاعتبار بالآخر للجمعية بالصدق فافهم ذلك بتدبر فيكون مجازا موثقا
 وما كونه مجازا على مجاز فليس محققا اذ ينوق ذلك على الاستعمال في اختيار
 الاحكام والنقل منه بعد الاستعمال الى المعنى الثاني ولم يثبت وجه التوقف
 يعلم بتذكر تعريف المجاز فتدبر او واجب اى بطريق التعليل تغاير الاول
 قال في القاموس الخ عزمه بذلك الاشارة الى ان ما ذكره الخ مخالف لما ذكره
 في القاموس والمختار فتدبر كما هو ظم القاموس اى حيث ساقها مساقا واحدا
 مع كون منها ما لا يطلق عليه اسم مصدر على الراجح في معنى المصدر واهم المقصود
 وسيا تيات لاحيث فسرها كلها باعمال النظر كما لا يخفى لكن قال شيخ شيخنا بان الثاني
 ولعله نظرا الى القول بان اسم المصدر مدلوله لفظ المصدر باعتبار دلالة على
 الحدث فافهم او اسم المصدر اعلم انه يطلق اسم المصدر على ما نقص عن فعله
 والمصدر على ما لم ينقص وان لم يحسن قياس فعله ويطلق اسم المصدر على
 على ما ليس بقياس فعله وان لم ينقص عنه ويخص المصدر عليه بما كان قياس
 فعله وكلام المختار جار على هذا وظ كلام القاموس يجري على الاول وكلام الخ
 موهم خلاف ذلك وهو لا يصح فتدبر اى تتعليل اشارة الى ان المراد بالحركة
 المتحرك وفي حجة الناصر الخ اشارة الى ان ما ذكره الخ مخالف لما في القاموس
 والمختار فما تقدم التبيين عليه واثاره الى انه احد معاني يطلق عليها الفكر عند
 الاصوليين ليقوى شبهة عدم صحة العزو الى اللغة وليفيد ما يطلق عليها الفكر عند
 المتكلمين اشارة الى انه كان المناسب للث ان يذكره حيث ذكر معنى النتيجة في اصطلاحهم
 وقد علم في ضمن ما ذكره الخ ببيان بعض ما يتعلق بمخالف المتكلمين الاصوليين ان
 النظر في اصطلاحهم اخص من المذكور عنه هم بالمعنى الذي عناه الخ اللغة مباين له بالعلم
 الثالث موافق بالمعنى الثاني فيها بانه بالمعنى الرابع او موافق له بالمعنى الرابع فيساق به الثاني
 واما النظر عند الناطقة فانه بمعنى الفكر عندكم كما يعلم من الشرح فافهم ذلك
 الاول الخ فاطلاق الفكر على حركة بخصوصها على هذا المجاز الاعلى الى الاذمعين اى
 حركة كانت اى سوا كانت من المطلب الى مباديه او عكس ثم المراد جنس الحركة على لفظ الخ
 وهذا هو الفكر الذي يهد الخ وهو الذي جرت بعده من خواص الانسان كما هو ظم

٧٢

لازم لان الله الجاهل فافه لا واسطة بين العلم والجهل وان الخروج لازم للاخراج فان
 جريته على اعتبار ما هو الواقع من ان خلق الامور المتلازمة في الوجود على الترتيب
 لم يصب اعتبار شي من الخروج والافراج مسببا بنا على انه يجب لاحراز السبب عن السببه
 في الوجود ولا علة غائية وان جريته على اعتبار ما هو متبادر عنده فلفظها من ان خلفها
 ترتبي صبح اعتبار كل منهما مسببا او علة غائية وكان الاخراج اولى بذلك فالاخفى
 قائم ذلك وقال شيخنا حفظهما الله نعم ان كلام المحدث مبني على ان اللام في قوله
 لا ريب ان الجاهل الجرد التعديمية ويجوز توجيه كلام التباينها للنسبة اى اخرج اخرج
 منسوبا اليهم من حيث النسب فقدر وتختل اقول شيخنا فافه انه يلزم عليه تلقق
 حتى جرح لفظا واحدا معن واحدا معن واحد ولا عبرة بظن قول غير واحد في كثير من
 الجوررات ان الجور والى فانه مصادم للقاعدة المعلومة المشهورة من ان البدل على
 نية تكرار العامل وما ذكره من تصريح بعضهم بوجوب حذف عامل البدل ولو قال
 اى لو عكس ما صنع لا يجوز نيابة ثم فالخروج لا يستعمل عندهم قياسا الا في المعاني التي
 تتبادر منها كالسبية والمصاحبة والالصاق في الباب قال يسن الباء الالصاق لا غير
 والكوفيين يجوزون استعمالها قياسا في غير ما ينبتاد منها ثم علم النيابة التهور وحقق
 الصلاة الامير عده هذا خلاصة ما كتبه شيخنا في اول تقريره على حاشية الامير على
 الملوي قائم على التذوق والتجوز في غير الفعل بان يحصل في الكلام استعارة بالثبات
 والخرق تحبيلا والتسمية في الاخفى ما فيه اذ يرده تسميته تشبيها بـ شيخنا قبل حذف
 اداة التشبيه ثم على هذا تكون الاداة ليست من اركان التشبيه البليغ ومن اراد تحقيق
 ما يتعلق بذلك فعليه برأى شيخنا في حديث كل امر ذي بال يظن بمرامه
 وتجوز له لا يخفى ردة على من له المام بعن الهيئة فانها في جوف الطلح بحيث ان له بها
 اختصاصا بالنسبة للتشبيه ومن المعلوم عدم اشتراط اللزوم العقلي هذا محصل ما
 قوره شيخنا حفظهما الله نعم وبه يندفع ما يتوهم في تقدم ما يدفع هذا التوهم
 من اول الامر فتنبه وكلامه هذا يوهي ان المراد بالمعرفة نفس العلم وسيا على الان
 عن التباين المراد بها الماكر وهو يولد ما رقتبه فتنتفى وجود الحد ثم ان حقت
 النظر وتذكر ما تقدم علمت وجود خطأ وقت البدق فتنبه اما على استعارة التو قال
 اما على اعتبار تشبيه كل مسئلة بالنفس والتشبيها تشبها مجازا فالجمعية ظاهرة لصح
 كلامه والا فانه ذكره يرد عليه ما ورد على ما تقدم قاله شيخنا في كتابه السابق
 بتقدير

بتقدير العالم بخبر ان يكون قوله را واخذ رايها بدلا من قوله بدت لهم شئوس المعرفة
 بمعنى التصوية المناسب بمعنى التشبيب شيخنا قد مر ما لا بد من اي حجت اطلق انما ثبتت
 ولم تخفى اما التعليل اى التنظيم لنفسه كما هو ظ لاظهار سبب مدلولها فالجاء الاطلاق في
 اللزوم والارادة الملزوم وهو اظهر من تعظيم الله له ثم كون التجوز في الفعل باعتبار جزئه
 اولى بنفس جزئه في بيته خنا فيما كتبه على مختصر السعد وحاشية المحقق الشيخ عليه
 في مقام الجرح فارجع اليه ان ثبت او المنظم اى لا اشتراك المنظم مع غيره في الفعل وقوله
 اعتقاد نفسه فهو من الاطلاق على اللزوم بواسطة قرينة الحال والا فللزوم ثم تخيل انما
 عو ما هو ظ كلامه من التجوز على كل حال فقطن ولقد عده علة الترتيب وان لم تكن هناك
 من حيث الترتيب قائم قلنا الجرح مطلقا وليس الجرح المطلق ما خلا عن الجرح عليه والمجد
 باعتبار وصف ما اشتمل عليه كما هو ظ فان المحمود عليه كان من اركان الجرح وانما الجرح
 المطلق هو التباين لاجل جيل بدون اعتبار وصف غيره ما وقع التباين لاجله والمقيد هو التباين
 لاجل جيل مع اعتبار ذلك فيه عليه شيخنا حفظهما الله نعم الان يقال ان قال شيخنا
 شيخنا ذلك عظم الاسلام على نعمته فافه النعمة وان كان التاكيد بالمعنى النعوت فافه
 شيخنا وفرضه يقتضي بظاهره انه لو كان يلحق مجرد ما يتبادر منه في تحقق الاعمال لخصه به
 وليس كذلك الا لوجوه على غير المناسب في المقام فان المحقق كما هو متصف بصفة النبي صلى الله
 عليه وسلم الى الصفة متصف بما هو اعظم منه ومستلزم له وهو قبول النفس لذلك والاذعان له
 فلا وجه للتشبيه الاول دون الثاني مع كونه بصدد الجرح على ما هو اجل النعم كلها واساسها
 علم بما هو عن النبي في كبره الا ترى ان التباين الاسلام في الاعمال مع كون الاسلام بطلق على
 الانقياد الظاهري الذي يلحق فيه النطق بالشهادتين مع عدم انكار شي مما علم من الدين
 بالضرورة اعتبارا بالاعظم منها المستلزم للاخر فتدبر ذلك لتعلم انه لا يرد على تقريره الاسلام
 هنا انه يقتضي ان من نطق بالشهادتين ولم يذكر شيئا مما علم من الدين بالضرورة ليس ملما مع
 انه ليس كذلك فان مدار الاحكام الدينية التي مدارها على الاسلام على ذلك فان ذلك غلطة عن
 كون المقام مقام تقرير الاسلام المحمود عليه وانما يرد ذلك على ظ عبارة الجوهرة لونهاء
 لبيان الاسلام الذي ترتب عليه الاحكام الدينية فانهم ذلك بتدبر ومقابلته في ما وقع
 لبعض المناطقة من تغيير التقدير بالاذعان ظاهره غير مراد فان المحققين من المناطقة
 فروا الاذعان في كلامه بادراك وقوع الشبهة اول وقوعها فالاذعان في عبارة بعض المناطقة
 ليس بمعنى قبول النفس وميلها كما هو في عبارة المتكلمين فما ذكره النبي واقرة عليه الخ فيه حافه

قرر ذلك شيئا ففلا عن جهة وغيره وقرر لما يحتاج اليه غير مدعي ان التصديق عند المتكلمين
 بمعنى الادعاء والميل وتبول النفس دون المناطقة هم راي الحق فيما ياتي منه على ذلك
 ان ادراك وقوع النسبة مثلا بمعنى مجرد تصور ذلك لا يثبت عند متصديقه اذا شك يقع منه
 ذلك فالوجه انه لا بد من قول النفس ان النسبة واقعة اي مطابقة للواقع فهذا هو مراد المتكلمين
 بالادعاء وهو غير الادعاء بمعنى الميل اي قبولها الظاهري لا لاجابة الى ان يقال اي
 النفس يحكمها الحقيقة في خصوص النطق بالادعاء تبين بل لا يثبت كاعلم مما مر فتبين على انه
 ينافي ذلك قوله فيما ياتي واعلم ان الكلام الحق لا يخفى فافهم اي المتكلمين ان يشعروا كالاخفى على
 من له ذوق بان محط التقليل هو التفاير وهو كذلك فان اعتبارا من فهمهما يتفرع النظر عن
 التفاير لا يثبت ذوقها فالأخفى ويحجب فلا صحة لجعله قوله لتفايرها من فهمها ماعلة لقوله اعتبارا
 بفهمها كما لا يخفى وانظر هل يصح جعل قوله لتفايرها بدلا من قوله اعتبارا ام لا وعليه
 فكلام التامع غير محتاج الى التعليق الذي يحتاج اليه ما ذكره الحق على فرض صحة فافهم
 ولم يقبل المصدق المتجدد لا يخفى ما في دعوى اتحاد ما صدق الايمان والاسلام ولذلك
 قال الحق بعد ومعنى اتحادها ان لا يخفى ان ذلك لا يمنع الشك فانه يرد عليه
 حينئذ ان اتحادها بهذا المعنى لا يصلح شبهة لعدم الجمع بينهما هنا فان صدق
 المؤمن والمسلم على المولى لا يخلل اصلا انه اذا سجد محمد على الايمان فقط او على
 الاسلام فقط فلا محل لقوله وذكرها المصنف لوجه كالاخفى فعليك بالانصاف
 ولهذا كان الغالب ان لا يخفى ان ما اشار اليه لا يثبت القلبية وكان منشأ ذكرها
 توهم ان كلامه يشير الى ان معناه الحقيقي ذلك لا غير مع اعتبار ان قد يستعمل
 في غير معناه الحقيقي ولا يخفى ان كلامه لا يشير الى ذلك نعم يشير بواسطة ان
 الأصل عدم الاشتراك لكن الظاهر ان نحو خصصت الجود بزيد مستعمل في
 معنى حقيقي فتدبر راد ما قاله سم شرح تحف المصنف الله نعم اليقين المشهور
 ربه المتكلمين بما تدخل عليه الباء بعد مادة الاختصاص شرحا جمل مستوفيا
 لما يتعلق بذلك فارجع اليه ان شئت من ان البيان لما يتبادر لقيامها
 به دونها في التقليل بذلك نظر فان بعض الزايا لا يجري فيه ذلك عند من
 تدبر الا ترى ان امن اعنته من الحسنة مثلا من مزايه مع عدم قيامه به على ان
 مجرد كونها من اياه نفسه بوجه انه هو المختص بها فافهم ذلك بتدبر
 وتفضيل اي وكونه مفضلا ثم المراد بكونه افضل كونه اقرب من الله واشهد
 خطوة

حقلوة محبته والمراد بالزايا ما كان من كسبه صلى الله عليه وسلم كصلاته وصيامه
 وظهر بهذا ان اوفي قوله كما اوكينا على ظاهرها لا يعقوب الواو فتدبر ان الله تعالى
 لم يزل يكثر ان التفضل بسبب زيادة كماله صرح ان التفضل بتفضيل من الله تعالى هذا
 الاعتبار للتأليف في قيل اعما يصح لوجه رسول هفتا مل جداها وما يرد في التفسير عليها
 ان البديل محتاج الى التقدير بعد تقييده بما كان العامل اختلج وقوله على ما مر اي من
 الابرار الذي قوله وزياد فتنب رحمه الله تعالى ومن احب شيئا اكثر من ذكره مرئيط
 بقوله جئ بها وكانه قبل جئ بها المرحه ولان من احب شيئا اكثر من ذكره هذا هو الظاهر
 فتدبر لان نبيا حاله اي يعني بقرينة انه غير مفيد على جملة خبر ولا يرد عليه ان
 ذلك يقتضي ان نبيا في قوله تعالى وكان صدق نبيا حاله ان ذلك يقتضي انه قبل النبوة
 لم يكن صدقا لانا نقول القرينة مانعة من جملة على نسق ما هنا في الاعراب فتدبر
 افاد مقارنة النبوة لا يخفى ان قولك جاز يدراجا مثلا لا يفيد مقارنة الركوب للجمي
 على معنى ان الركوب مع الجمي حتى باعتبار اولها اذ غاية ما يفيد ان الركوب متحقق
 في جميع اوقات الجمي وان تقدم اوله على الجمي ولا يخفى حتى ان المقارنة التي تفيدها
 الحال في قوله تعالى وكان رسولا نبيا على ان نبيا حاله هو ان نبوته متحققة في جميع اوقات
 كونه رسولا وهذا ضائع فان العام متحقق في جميع اوقات تحقق الخاص فافهم ذلك
 وفي قوله الصفة تعيد المقارنة اذا كانت لازمة نظر لا يخفى عليك اذا لم تفعل عن معنى
 المقارنة الذي اراده ورغم ان الحالية تعيده عدم الفائدة على جملة حال الادبون هذا الثاني
 وعلى جملة خبر ان نبيا قرينة صادقة عنهما والكلام كله مبني على ان النبوة اعم مطلقا
 من الرسالة فلا تفعل والاو او اي لان الثاني يومهم ان لم يسمع بها قبل كونه نبيا
 في الله بالفعل فتدبر وما مضى به اي الاول وقوله لا يخفى على احد ما فيه لان السماع
 فيه بذلك محقق ولا ينافيه ان الحق انتم مسحوق به على انه لم يعتبر انه مسحوق به فتدبر
 المذكور الامر بها هذا الثاني ويل لمتعلق قوله في الخبر بقوله المأمور مع ان الذي في الخبر
 ذكر الامر بها لا الامر بها لكن هذا ناظر الى قوله امرنا دون قوله قولوا اللهم صل
 قوله وليس متعلقا بهذا صريح في ان قوله المأمور بها على ظاهرها وليين على معنى المأمور بطلبها
 فتدبر واذا اردت ان قال شيئا بذلك اذا اردت ان تقول ايضا اي لفظا صلي متعلق
 فهو تفيد مضافا في قوله المأمور بها اي المأمور بطلبها ان صلاة المص بقله اي
 طلبه الرحمة بقوله اي المدلول عليه بقوله وكانه قال اي اللهم وقوله الحمد اي المص

تحوّل الجمع

كما هو ظن ومنهم من جعل القول شيخ شيخنا هذا لا يجمع هذا الا ان يريد الارادة من حيث
تعلقها بالشيخ يري اي على القول به تليق بجناحه اي حين يعطى بها تم له كما اني فلا
يتوهم انه حين طلب الصلاة على حالة التليق به اشار لذلك شيخ شيخنا عن شيخه المهدى
قوله تكون بطلب الرحمة بمادة الرحمة ومادة الصلاة كما في البخاري رحمه الله تعالى
الادعين انهم لم يسموا الصلاة ان اعتبر اصطلاح الشيخ حتى قيل ان نقل شيخ شيخنا عن
شيخه ان ذلك ينظر ان يصلي كل يوم عشرين الى مائة مرة ويواظب على ذلك سنة او يصلي
كل يوم عشرة الاف مرة ويواظب على ذلك سنتين فان صلى بقصد الاحتفال وصل في
اقرب وقت وارغب ذلك الصلاة الاممية ثم اشار شيخ شيخنا الى ان درجة الولاية
غير مكتوبة على الصبي وانما المكتوب حصول الانوار سواء اتخذ له شيخا او لا
وهي لم تذكر خصوصا في الكلام اي لم تذكر فيه مختصة بالذكور بل على ذلك ما بعده
قد بر ودخولها في عموم ثم جواب عما يقال ان المسائل الصعبة وان لم تذكر على حدة
فهي داخلية في عموم المعاني ووجه عدم الضرر انها ما دخلت من حيث ان
مسائل صعبة وانما هي مسائل الصعبة من حيث انها مسائل صعبة من
حيث انها مطلقة مسائل دون هذه الدوام من حيث علمه صلى الله
عليه وسلم مع انه هادئ وانما قيلت في قوله لا يدرى ما كان من شأنه في ذلك
ومع ذلك عن انما اذا لم يكن كذلك شيخ شيخنا فهو من باب الظنية
اي ما لم يمتنع به من باب الظنية او بالقياسية المستمدة عليه من باب
الظنية فانه قامت قرينة على صير ذلك الى قامة على ان القام والقياسية
من باب الظني ففيه تجوز وقد انما في ما ياتي لئلا يتصور فيه على التقدير
منه ان على ما هو الظاهر من ان القضية التي علم فيها على طر في
دستور عندهم لهذا الوجه ان تعال المعنى فهو نظير القضية
بما مع انه لم يمتنع في كل قضية اجتماعية ثم الخبر قد يتعلق بمذلوله
باعتبار الجميع فيكون ظاهرا وقد يتعلق به باعتبار كل واحد على حدة
فيكون ظاهرا مع عدم اختلاف حاله هو في ذلك في ذلك كذا الواحد
على كل حال وهو في مسألة الكل تغير قوله من الصورة العظيمة
وعمره وجرى ودار وتقول فيما ياتي لما ياسب ذلك في
فيقده

فيقده وان واحده عوب بمعنى ساكن البادية شيخ شيخنا رحمه الله تعالى لان فعلا
هذا اي بين وقال الاخشى يكون جماله شيخ شيخنا اي المطلق على الضم في عليه
وجه جواز ذلك عندهم لانهم قد من افراد ما جازوه وهو المطلق على الضم في غير اعادة
الجار اي المطلق على الضم في عليه لان على هذا يكون التعليل خاصا بالمثل وهو كاف
لا محذور فيه اصلا ولذلك ان جعله غير خاص به ورجع الضمير الى ذلك لكن لا يقيد كون
الضمير في عليه وكون الضمير ضمير خفض يعلم من قولنا من غير اعادة ان هذا كله
ظن ويمكن دفعه ان يمكن ايضا دفعه بارجاع الضمير الى الصيغة والضمير جميعا على
وجه التعليل ووجهه ظن هو قدره شيخ شيخنا بالدرس والافتقار الانتقال اي بواظن
الاستعمال الثاني عند ارادة ذلك لزمها الثاني دائما مذكورة او مقدرة وقوله اللازمة
للزواجا اي في غالب النواع الجزئية وذلك الغالب هو المذكور في قوله اسمية طلبية وبما هو
للافتقار بين الزوم والظنية ووجه لزوم التألاهي في جميع النواع الجزئية كونها احتمالات
الشرط في الغالب يعلم من قوله لا يدرى بقا لانه في الجملة قد بر لصوق الاسم للزوم اي الاسم
كما هو واضح وما لم يكن لزوم لها فلو لم يكن وهو لصوق الاسم لها اللازم قال شيخ شيخنا
اي لصوق الاسم ههنا مله بحق ما حذف حقه هو بقا اثره ولو في الجملة في الجملة الوجه
انه مطلوب في المعنى لقوله وبقا ولقوله في الجملة فان لزوم لصوق الاسم بقا في الجملة للاسم
الذي هو اثر الميتة ولا يخفى ان الثاني جواب ما الذي لا يعتد به بالعام الشرط اشر في الجملة
للشرط وقد تبين لك من هذا ان المعنى ولو في الجملة قد بر ما هنا اي التي هنا رحمه
الله تعالى فاقول بعد ما كان المناسب ان يكتب لفظة المتعلق هنا بقلم الحركة ثم يكتب فيما ياتي
بقلم السواد بدل قوله فالمنطق ثم يحذف اسم هذا العلم بالمنطق لان هو والخطب في ذلك ليس
قوله ما سلفه هو وجوب استقبال الجزأ بالنسبة الى الشرط وكون مضمون الجزأ امر ثابت على كل
حال فلا معنى لتقييده على ان الطرف من متعلقات الجزأ وتقدم له البحث في ذلك عن
الفاضل الربواني بان الشرط هنا ليس للتعليل بل مجرد الربط فلا يتم ذلك للوجوهين
هو اطلاق الشرطية ومعلوم ان المتعلق على شيء مطلق اقوى تحققا من المتعلق على قيد
وكون تقييد القول المفعول جزأ منه البعدية ادل على احتفال طلب البدء بالسماحة
والحدثة من تقييد الشرط او لئلا يتوهم ان نفس يتعلق بذلك فيما يقتضيه على منتهى المدح
المحمدي عليه لا اذكر موضعه الآن اي مذكورا او كالكلام في كثير من اشغره هذا
التفسير من انه ليس المراد بالادراك الكلي خصوص ما متعلقه كذا يرد ان جري

على ما هو اعلم هو من ان الناطق بمعنى المتكلم ما تقدم ذكره من ان الفكر الذي
يعد من خواص انسان هو حركة النفس في التصورات اي فيما يتعلق بالحواس
بالمعنى ان من الحركات وقادها يونس كما قاله شيخنا جردا انه توجه
النفس الى المعنى بتمامه وليس هذا الغير انسانا اذ غيره انما له شعوبه وذل
ضرب البشري على قوله الحكيم اهو وحده ينجي ما في عموم قلم وليس هذا الغير
انما هو ينجي لعل الحكيم في هذا فلم يبول على ما قاله وقاد قوله الا ان ينجي
انما كما يشار في اختصاص الانسان من بين الحيوان بتوجه النفس الى تمام المعنى
نوازع في اختصاصه من بينهم بالدرجات المتتمة اذ هو في الحقيقة المعنوية
فتبر ودرجتي ما فيه من النفاذ ينجي ما فيه فان انسانا ما هو بمعنى مركب
ارادات كثيرة لا عطف للمعنى انما هو هذا العلم يتلوه اذ ان الانسان الناطق
بانه يحصل فيها كلفة اتم من التي كانت بدونه وذلك واضحا في ذاته فافهم
من ان الباري لا يحتاج اليه لعلنا نعلم ان الله لا يرد على كل ان قد حذر الخلق المصيري
وابتدا كملت على ذلك المسائل عن رتبها وكذا في البقي بجملة
وحدة اي جهة وحدة لتلك المسائل كما هو ظاهرا وهي كما كون المسائل
باحثة عن المعلومات التصورية والتعريفية من حيث جهة ايضا الى الخ
المجهولة فتقوله بعد وهي اي الجهة المذكورة الموضوع فيه في سائر
اخر متعلقا الموضوع فافهم واحذر الخرسر وانما في الارض شيئا على
ان الضمير عام الى المسائل من حيث موضوعها فاعلم وجهة وحدة
عرضية لاي وهي هذه عصمة الافكار عن غي الخاطا وهي عرضية اي عرضية
لانها انما الحقيقة لما هو مطلقا وهي مراعاة تدبر من حيث لا
توصل الى سبيل له قريبا ما فيه عدم جهة ضمنية هذا حيث قاله من حيث
ما منها توصل ذو ان يقول من حيث جهة انها توصل وما يستقيم عن حيث
الظالم في عينه كما ينجي فان ذهبت لتعرف في ظرومه لانه جهة لم
يستقيم في المطوف وايضا هذه التعريفية غير مانع لما سنبه عليه عند
اخر ما كتب على قوله وموضوعه فكتبه بشرط ان كل هذا اعلم
ان العلم بمقتضى المسائل بانه عليه شيخنا كما التفت الى ان المراد
التعريف

التعجب بالفعل والافوليس معاير النطق بل اخض عنه خصوصاً وجهها فلا يظن ان
التعجب لاحق للانسان وعارض له بواسطة انه انسان ثم كون الحق التعجب بواسطة
انه انسان يحتاج لبيان والذي يظن ان التعجب لاحق له لجزئه قنابل وقوله كالحركة بالا
يظن ايضا ان المراد الحركة بالفعل والافوليس جزء معنى الحيوان فلا يقال انها لاحقة
للانسان بواسطة انه حيوان ثم رايته فيما ياتي خلافا في كون المتحرك بالارادة ذاتيا
للحيوان ثم لا يخفى انه يرد ان الحق هذه الحركة للانسان بواسطة انه جسم حساس
لا بواسطة انه حيوان اي جسم تام حساس الخ ويستأنس لذلك بان الملائكة
على راي جمهور اهل السنة تتكلمهم الحركة وليسوا من الحيوان على ما هو الخ من انه
لا هو للملك فتدبر ثم رايته في الحق في محنة الكلية انما فيه قال القيسم كون الناطق
مميز للانسان عما سواه انما هو عند من لم يجعله عقولا على غير الحيوان اما عند من
جعله عقولا عليه فلا يكون الناطق فصلا للانسان بالنسبة للملائكة بل بالنسبة لما
شاركه في جنسه فان الملائكة عندهم ليست حيوانا لانها عندهم ليست اجساما ولكنها بالقدرة
ه ببعض تصرف وقيل عدم حيوانيتهم لعدم عوهم وكالملائكة فيما ذكرنا من قد تدبر
فكما ينبغي لا يوجد الشيء بدونه وان جدهم بدون ذلك الشيء ويشير اليه تعليل
الحق بعد ولا يخفى ان ادراك الامور القريبة الخفية السبب يوجد في غير الانسان
وهو معنى التعجب فليت بان التعجب لا يلحق النسان احتجت الى بيان وجه كون
الضحك لاحقا للانسان بواسطة انه متعجب فتدبر ثم رايته الحق كتب في محنة الكلية
على قول الشيخ والحاشية قد تكون الجنس كالمشي للحيوان وقد تكون النوع كالضحك
للانسان اي بناء على ما ذهب اليه الحكماء من ان طبع الملائكة والجن لا يقتضي الضحك
واللبا ومن يقول بان طبعهم يقتضي ذلك عليه ان لا يجعل الضحك من خواص الانسا
كما قال الشيخ قال بعضهم وعلى الاول يكون وقوع الضحك والباكمهم كما في بعض
الآثار ليس باقتضا الطبع بل هو اتفاق فلا يرد نقضا على الحكماء اقول وبهذا يجب ايضا
كما اورد على الاول من انه حكيم ان النسان يضحك اذا راي او سمع ما يتعجب منه
فتأمل قد تدبر فلان المساوي مستند الى ذات المعروض لا يخفى ان المساوي بالمعنى
الذي اشار له سابقا وتقدم بيانه لا يلزم ان يكون مستند الى ذات المعروض اذ يجوز
ان يكون مستند الى لازم اهم فتدبر كالحركة الخ المراد هنا الحركة بتحرك الغير ثم قد
تلحق الابيض بواسطة انه مركب من جوهرين فردين لكن على راي المتكلمين الذين

عجرا ص

يقولون بالجوهر الغرور وهم اعلم بطلنا وهو صبي على رأي الحكماء الذين لا يقولون
 بخط طريقي بل في الثبوت اي في مجرد الثبوت وكوت ذلك الثبوت على وجه العرض
 والقيام بواسطة امر آخر لا بد منه في ذلك وقوله اذ الحرارة فيه انه على فرض الكفاد
 لا يلزم توسط النار في العرض والمقاومة لا تستدعي عدم التوسط وعدمه واضح
 فلو حذف ذلك لكان اولى فتأمل والتمثيل الصحيح هو انما توهم ان السطح غير مباين
 للجسم بل جزؤه ومنفذ ذلك النظر الخارج والصواب اعتبارا المفهوم فالسطح عرض يقبل
 القسمة لذاته طول وعرض فقط والجسم عرض يقبل القسمة لذاته طول وعرض فقط
 فتدبر فاعراض ذاتية في القسمة ايضا والقياس والاعمال الخارج لا بد له من كذا وكيفية
 كذا من المعلومات اوجزئته مثلا ثابتة وكوت كذا من التصديقات قضية او عكسها
 قضية ثابت وكوت موضوع القضية مثلا كذا ثابت ولا ينافي في هذا قول المجتهد بعد مثال
 البحث في الاخرى على من تأمل اذ في تأمل واعلم ان موضوع المسئلة اما نفس موضوع العلم
 الذي هي منه اوجزء موضوعه او عارض ذاتي من عوارض موضوعه وما ياتي عن الشئ
 فيه نظر فانه محال ان يكون موضوع الموضوع الخارج قائم وهكذا اي مثله في ورد ملاك
 فلا تميز هو ومن هنا يعلم ان التعريف السابق للمبحث غير مانع اذا علمت ان الجواب
 الاق غير دافع للاعتراض فتنبه واجيب في هذا الجواب نظرا فانه لم يبد تمايز الموضوعين
 اذ علمت ان ما يبحث عنه في العلم لا يوجد في موضوعه وغاية ما افاده انه وان كان
 البحث في كل من العلمين عن الالهيان وما يتوقف عليه الالهيان وذلك هو احوال المعلومات
 التصورية والتصدية هي احوال موضوع كل من العلمين الا ان ما يتوقف عليه الالهيان
 بالنسبة للمنطق يشتمل هيئة الموضوع وبالنسبة للحساب لا يشتمل ذلك فافهم ذلك تدبر
 باعتبار موضوعه اي فنيته الى العلوم باعتبار موضوعه وبحصله فنية موضوعه الي
 نفس العلوم وقوله تصور او تصديقه اي تصور مخصوص او تصديق مخصوص وموضوع
 هذا العلم التصورات اي الخلية غير المتصورة فتصوره وتصور وقوله والتصدية
 اي الكلية كذلك فافهم لان كل علم تصور يشتمل الى علم اللغة فانه تصورات ولذلك
 قيل انه ليس من العلوم لان العلم اسم لما دل واجيب بانه يرجع الى ما دل فهو ما دل
 ضمنا ويجعل كلام المجتهد في ذلك هو انه او معنى الواو وعرضه بالتصور موضوعه
 المسائل مثلا وهذا هو الذي قرره شيخنا فافهم اسما المسائل اي بحيث يصدق
 بكل منها على حدته فالراجح هو الاول قال شيخنا يرد عليه ان الراجح فيه ما يستحق
 عنه

عنه ولعله وجه التكلف عدم التبادر والراجح هو المتبادر ففأمل رحمه الله تعالى
 قال شيخنا ومثل الاربعة المستور واقول في قال شيخنا فيه نظر ثم ان كان
 المنطق اسما لما دل الكلية وفروعهما كما قال قريبا رحمه الله تعالى فالمنطق والملكة
 لا اعتبار قصد العمل فيهما المتلقى لا راجح بينهما قاله شيخنا عن ابن يونس
 رحمه الله تعالى والمصلحة الفاصلة لا نأقول في غاية ما في هذا عدم اعتبار
 خصوص العمل الذي قصد اولاه وهو الوجه اذ لو قصد حمز مائة ذراع مثلا لاجل الماء
 فمقدح من منها طوله لما كان المعاملة غائبة وغرضا باعتبار العمل الذي حصل ولا نظري
 كونه ليس هو العمل الذي قصد ولا كمالا تشبه فيه عند منصفه من نفسه فلا معنى لما
 قيل في تعدي على ليات انه حقيقه لوضعه بطريق النقل فتدبر وانما من الوضع الشخصي
 في الشخص الوضع تشتمل الموضوع وخصوصه بخصوص الموضوع له الا ترى في الاخر
 بين الموضوع وغيره فعدم اعتبارهما القدر في الموضوع دليل على عدم اعتباره اصلا وفيه
 نظر يعلم مما مر فتنبه لمحل الموضوع قبل التدبر لمحل الموضوع له وهو غفلة عن المرام
 في الاخر فتنبه وان لم تر في شروبه غير عالم بعدم احتياجه الى تدبر في المطولات
 من كتب اللغة بقطع النظر عن شهرة طارئة فيرد عليه انه كفى ساع له الحكم عليه بانه
 غريب حسن قدبر سلما في على هذا بلا ثم قوله بعد به الى المطولات يشترى اتم ملاعبة
 واثار لذلك شيخنا عن شيخه اقول صوابه قال شيخنا كلامك على تقدير مضاق
 اي دال الامم المتقدم بخصوص وداله هو لفظ الرجا هو واثبت في الهالا
 تحصيل فيها الى المقيد من طرفية لم يصب على جعل الفصل والبيتين من وادوا حركو نها
 عن قبيل الالفاظ الذهبية وقوله ويجعل غير ذلك اي مع تقدير بيتين معنى بيتين
 فيكون فافهم قوله من طرفية ثم واخست من ذلك ان يكون مطلقا فيكون فافهم ذلك
 والتقدير بيتين ولما ولبه فيكون مشبرا الى جواز كونه الطوخية من طرفية الدال والمرد
 او الثاني في ثمرته ولا يخفى عليك انه لا ينافي جميع الاوجه فيه تسمح على انه ترجم لشيء واحد
 عليه لان ذلك لوهم متشابه فلو ان الزيادة داخله في معنى الفصل فتنبه لانه بين
 في هذا الفصل في فيه انه على هذا ليس من الترجمة الشيء والزيادة بل من الترجمة لمجمله ما ذكره
 غاية الامر ان في كلامه حذف مع ما عطف لان يقال مراده لانه بين مع هذا الفصل
 ثم وان هذا الاحتفال غير ما ذكره في كبره الا انه مشارا اليه قدبر على بشرة اي
 مع بصيرة محتسبا عن المادة بان كان غير مادة وغير محتاج الى المادة شيخنا

المبحث في شملها الغرض والعلة مع

والاعراض وعدم احتياجها الى المادة في الوجودين ظلال العرض ما قام بغيره ولو
 جوهر مجردا كالعلم وسائر الاعراض النسبية افاده شيع شيئا كالمعتن عن احوال
 الافلاك والعناصر يقتضي ان الافلاك والناس صرحتا في المادة وهو كذلك فانه لا
 تحقق لمفهوم الفلك او العنصر لا باعتبار عادية بسيطة والمادة في كلامه اعم من البسيطة
 والمركبة كما ظهر لي في رجم قد رتب شيئا ما يوافقها وافاد ان بساطة ذلك بمعنى عدم
 التركيب من اجسام مختلفة الطبائع مع كون كل جزالة اسم خاص وخصا خاص وان ذلك
 احد مبادئ البساطة عندهم ومنها كون كل الشيء مساويا لجزءه المقداري رسا وحدا كائنا
 قال وحيز بقوله ان جزئه المقداري جزءا للمقداري فان الما مركب من الهوي والصور
 وهما مختلفان كما بحث الهندسة فانها متعلقة بنحو الخط المستوي وذلك يحتاج
 في الوجود الخارجي الى المادة وقوله الموسيق فان مباحثه متعلقة بالالفاظ المتضمنة
 وهي لذلك اقول في قوله تعالى لما كانت جهة الخصوص غير معمول عليها في المقام
 كما لا يخفى لم يبال بها فتدبر فيكون ان ذلك يندفع ما يقال كلامه يستتضي ان الفرو
 الماضية من لم يستعمل به اصلا رحمه الله يتوقف على حصول القوة في هذا العلم اي فهو
 متوقف على هذا العلم كما هو في ظهور ذلك ملازمة قول الحق في القياس علم المنطق يتوقف
 الكلام الشافعي في اشياء المناس حرفة فيها على بعض الاحوال واقول في جواب
 عنه بانه لم يرد تقدير متعلق بل الاشارة الى المتعلق السابق ولان تكوينه فيه
 نظروا وانت ترى ان التعليل بعد غير مناسب للمعلل ومن المعلوم ان النزاع في الحد الحقيقي
 شيع شيئا عند الاصوليين اي بعضهم والافضلهم لا يخصصهم بما عن دليل ومن هنا
 تعلم ان المناس هذا هو الشبهة التي ليس فيها لفظ بعض فان الاصوليين جميعا منعوا
 على انه ادراك النسبة التصديقية الى نفسه وغيره لوقال الى ما يباينه وما هو
 منه لكان حسا فافهم اوعلة للتعبير في اي فلما اختلف المعلل كان العامل كانه مختلف
 وقوله على ما مر من انه لو امكن ذلك لما كان لهم معنى لعدم تصور المتعلق في الحظرة الا
 هكذا فان المسألة اي فيلزم ان هذا تعريف بالاهم وقوله وبان الاقتصار في لا يخفى ان يجد
 ان احد القسمين من خواص الاجسام موجب للتعيين بقوله الحادث فليس مراده انه يجب
 لا ينتج المعلل بل انه يهيم ان التعريف ليس من خواص الاجسام ثم الكلام على لا يجهل
 اهل السنة فلا يقال الملازمة جواهر مجردة لكن قد يقال من تتبع كلامهم يجدهم يعتبرون كثيرا
 راي الفلاسفة في مثل ذلك والعلوم النظرية تتوقف فيه ان تعمل العلوم ولو نظرية
 والمعلم

مطلب انواع العلم

والعلم بها غير متوقف بوجه على ذلك النظر كما لا يخفى على من له تأمل صحيح ثم نفس
 تعقل العلوم ان قلت هو ضروري فالامرط وان قلت هو نظري فنقول انما يتوقف
 على تعقل تعريفه والتعريف والمعرف واحد بالذات واما توقف العلوم النظرية
 فلا ورواه هنا حتى يحتاج الى جواب فانهم ذلك بتدبر العلم ما في كلام الحق فالصورة
 من حيث ذاتها معلومة يقتضي انها من هذه الحسية متعلق العلم بحيث ينشئ لها
 هذا الوصف من العلم وليس كذلك كما لا يخفى على متأمل والجواب انها لما كانت صورة
 متعلق العلم سموها باسمه وهو ظاهرا وانما قلنا يقتضي انها من هذه الحسية
 متعلق العلم ولم نقل قد وقع عليها العلم لئلا ينزعم خلاف ما هو جار عليه من ان
 العلم ليس بحد فتدبر انما يظهر في راي وتنوعه وعدم تنوعه بعد الجري على
 تعدده امر خفي فالاخراج علمه تم بما هو معلوم الانتفاء عنه ما عرفت
 به هو انه كان عليه ان يزيد لفظه وقوع شيئا اي ان فعله من الاعلام شيئا
 وهي كون الثاني في غاية بلوب ما قبله لان الاضافة لنسبة الاول الى الثاني والنسبة
 على العكس بدون الادعاء اي بدون حيل القلب الذي هو شرط في التعريف على
 زعمهم وقد تقدم انه ليس بشرط فيه وسياق الحق ذلك فمعنى هذه الصورة هي
 الحق بتدبر لا نقول عندهم لكن تقدم لك ان الادعاء الذي اختاره المناطقة
 هو قول النفس ان النسبة واقعة اي مطابقة للواقع مثلا وانه لا بد للتعريف من
 ذلك وانه غير الادعاء بمعنى ميلها الذي هو معتبر عند اهل الكلام فنتبه
 باعتبار الحق على هذا الاعتبار يكون تحت قوله والنسبة الكلامية اثنتان ويكون تحت
 قوله وادراك الموضوع او المحمول اوها مامع النسبة الكلامية وتكون تحت
 قوله ومع النسبة بدون الادعاء وتكون تحت قوله والمشكوك اثنتان للز
 انما اذا تأملت وجدت تحت المشكوك ثنائي صور وهي تكون الصور احدي وثلاثين
 فانهم وقد ذكرت لبعض الاخوات قال شيع شيئا فافهم فيه فتأمل بل لك ان تقول
 على قياس كلام الحق حيث عد ادراك الموضوع او المحمول اوها مع النسبة الكلامية
 في الحكمة هي ثلاث واربعت صورة بزيادة ادراك الموضوع او المحمول اوها مع
 مع النسبة الكلامية الحرة والاشتمالية والمشكوك باستواء او مرجحية بل هي تسع
 واربعت صورة بزيادة ادراك النسبة الكلامية الحرة والاشتمالية مع الحكمة
 بقطع النظر عن ادراك الموضوع والمحمول كما في ادراك النسبة الكلامية والحكمة اذ لا بد فيه من ذلك

ذلك

كما لا يخفى زيادة ادراك النسبة الكلامية كذلك مع المتكلمة باستواء او من جوحية كذا وكذا
 نظرت مثلا الى كون الحكمية تدور الادعاء والميل احاطا بحجة او جزم غير مطابق ومطابق
 واسع او غير واسع وادراك الصور كغيرها وان تقول وادراك الحكمية مع المتكلمة فان
 ذلك غير ممكن كما لا يخفى ثم كل هذا ما يبره لصنيع المحقق حيث اقتضى قوله هو خمس وعشرون
 فتصليح ان قوله في الشئين حكمه ست صور منها ثلاث تحق فيها الكلامية الاشائية
 مع الحكمية فاقضى ان الاشياء نسبة حكمية وليس كذلك اذ من المشهور ان الاشياء الاحكام
 وبالحول قد ذكرها الا يصح ذكره وتكون ما ينبغي ذكره وقد جازيناه والحق عليك استطراد
 استطراد بعد هذا البيت رحمه الله ثم من غير حكم عليه اي من غير ادراك شئ في نفسه
 او انتفاء شئ عنه على وجه الادعاء والميل فتنبه ولو استلزم انما لذلك بقوله بعد
 تليح فالحق انه قد لا يلاحظ ان هذه الصورة لهذا الشئ لزم التسلل وذلك لان
 الحكم للادراك مستلزم لتصور آخر فيستلزم حكما آخر وهكذا مصورين في اى على وجه
 الادعاء والميل على راي الشئ وقبيل ما تقدم اى مطابقة النفس الامر انظر هذا
 وهذا ما اذ يتضاهى فيه نظرفان الشئ تقدم له دعوى اتحاد التصديق عند المتكلمة
 والمتكلمين ولاشك انه عند المتكلمين مقتضى الادعاء بمعنى الرضى والميل وهذا لا يجب
 حله على ذلك فيلزم على انه لا بد من قول النفس ان النسبة واقفة متساوية كان ذلك
 راجحا او جازما غير مطابق او مطابقا لادراكها ولا فيوافق ما قاله العصام فانهم
 وهو الظن اى مطابق او لا وفي كلامه اشارة الى انظر ما وجه ذلك مع كونه قد اخرجنا الى التوهم
 مضائق فان قلت وجه صدق العندية بالقلبية والتعبدية مع النسبة قلت القريضة مانعة
 من غير المولد ولا بد منها للتاويل ايضاً فالوجه ان كلهم ان اشارة لبيان المراد من عند
 ويمكن ان ذلك هو الدال على قدر لاشبه ومه كما لا يخفى اذ بالنظر لكون التصور ادراك
 مفرد اي ادراك ليس متعلقا على نسبة حكمية اي ليس متعلقا بها على ما ذكره الشافعي
 او ادراك مفرد اي ادراك ليس نسبة حكمية على ما ذكره في كبره والتعديدين ادراك
 نسبة حكمية اي ادراك وقوع النسبة الكلامية وعدم وقوعها لا يقال ان التصور قد
 على التصديق بالطبع ولا عكسه اذ لا يحتاج لاحدهما الى الآخر كما لا يخفى على من تأمل
 ادنى تأمل وقال شيخنا ان التصديق من قبيل الملكية والتصور من قبيل عدم الملكية
 فيما تنظر الى مفهوم يكون التصديق مقدما بالطبع هو ولا يخفى ما فيه ولو قالوا كان
 التصور بالنسبة الى ان احصوا فيه ان المقام مقام استدلال شيخنا حفظهما الله تعالى
 اي والترتيب يجب تقدمه فلا يخفى انه لا حاجة الى ان يقال هذا او فيما بعده وليس عليه
 فان

ان الشئ ادراكه هو

فان ذلك مفهوم من قوله شرط وقوله شرط وقال شيخنا كان عليه ان يقول ذلك
 هو فاعلمه فقول ظاهره تقابل هذه الاقوال والوجه ان القائل بانه عين الموجود
 مطلقا يقول بانه وجه واعتبار معنى كونه عين الموجود انه ليس امر اذ ليس على الذات
 وان القائل هو غير الموجود مطلقا اما ان يقول هو حال مطلقا واما ان يقول هو حله
 واعتبار مطلقا واما ان يقول هو حال بالنسبة للحادث وجه واعتبار بالنسبة للقديم
 وعكس ذلك بعيد جدا وان القائل هو عينه في القديم غيره في الحادث يقول هو وجه
 واعتبار بالنسبة للقديم والعينية بالمعنى السابق حال بالنسبة للحادث فانهم
 وبيات الحديث انما انظر ما وجه كون غير القديم من الجوز على حالة واحدة مع انها تستعيد
 النور منها على مقتضى قول القائل في مدح الشيخ مصطفى البدرى
 لا عرو ان عرفت بالجود هاطلة وان تلك اشرقت من لجة البحر
 بالشمس اشرقت الافلاك قاطبة واشرقت من محبي مصطفى البدرى
 ثم سالت بعض اهل الميتات فقال ان اليوم عندهم ليس نورها متعاد من غيرهما
 كالنور لان النور كرى لم يحصله ان النور كرى الخواكب كرى مظلم صغير وهو
 يستفيد النور من الشمس باقطاع نورها فيه فاذا كانت الشمس فوقه كان النور
 النير منه هو الاعلى والذي يبينها هو النصف المظلم فاذا فارقتا يبين ان كانت
 النصف النير منه معظم نصف الاعلى مع بعض نصف الاسفل وكذا اذا دلت
 المفارقة استنار من الاسفل كذا كان اولوا ظلم هذا الاعلى انما كانت
 حتى يكون النير هو الاسفل والمظلم هو الاعلى وذلك لانه اربعة عشر شرا
 يحصل القرب شيئا فشيئا فيكون الامر على عكس ما ذكر حتى يكون النير هو
 الاعلى والمظلم هو الاسفل فافهم في حال اجتماعهم اولى الشمس
 اي اوله الحقيقي المسمى عندهم وقت الولادة لا اوله الاصطلاحي عندهم
 ولا اوله الشرعي عندهم فلم يزل اول حقيقي وهو وقت الاجتماع وهو مختلف
 فقد يكون وقت الظهور وقد يكون وقت العصور وقد يكون آخرها واول
 اصطلاحى على مقتضى كمال شهور ونقص شهور واول شرعى وهو موقوف
 اذاده بعض اهل الميتات وخروجها من النظريات الخفية اخرجها
 مع توقفيها على ما ذكره مقتضى اللغة فان النسبة الى النظر الاصطلاحي
 تقتضى بحسب اللغة خروجها والجواب ان هذا النظر بالمعنى الاصطلاحي

كون النظر بحد ذاته

والخروج اقتضاء مجرد اللفظ لأن فيه المناسبة الخفية إن هذا مما يشبه إلى وجه
خروجها من النظريات ويرشدك إلى ذلك تأملك في قوله ويصعب جعل المحزوف
الوجه إن قوله وهذا أي عدم توقف الآخرين على فكر ونظر فافهم
رحمة الله تعالى فإن النظر في الخفاء يفيد كلام بعد من أن النظر هنا ليس
بالمعنى الاصطلاحي بل بمعنى أي يخالف هذا وسيظهر الحق على ذلك
لكن لا يخفى أن عموم لا يؤدي إلى صدق على المحسوس والخرافة فهذا هو الذي
جرت به على صيغهم فافهم لا يظهر ارتباطا بالتحقق بل يشبهنا وتوجيه
الارتباط بينهما لا يصح عندهم تأمل والذي يظهر في الخفاء منه
أن المعنى وحده فسروه بذلك التفسير الذي عرفته يجب أن يعنوا بأنظرها
أي في مقام بيان النظر ما هو المعنى فافهم هو المعنى القياس والوجه
فيصدق بذلك وبالتعريف ولا يخفى أن المناسب أن يقول هو المعنى التعريف
والقياس للمعنى كالمعنى كالمعنى فافهم إذا الخلف أي بين نحو المستمع مع
أصحاب القولين وبينهم بعضهم مع بعض فيقول قوله كل من القائلين بصيغة
الجمع لا التثنية والمراد بالآخر في قوله ما أراد الآخر الجنس وقد اقتصر
في التعليل على ما قد يخفى كما لا يخفى والصواب حذف قوله صار من قوله
لا مع أن بعض ما صار ضروريا كما لا يخفى فافهم أي على قواعد أربعة
أركان إضافية قواعد لما بعدها على معنى اللام ولا يخفى أن المضائق ليس قواعد وان كان
شيئا بخلاف ذلك فتدبر أقول فيه مسامحة ثم قال لا يخفى أن استعمال المخبر يفتقر المعنى
في قوله إدراك مفرد تصور علم فيجوز أن يراد به هذا المعنى ويحتاج إلى التدبر
في قوله القسم من اللفظ فافهم فالعمل على الاشتراك أولى أدخل أحدهما على الحقيقة والآخر
على الجاهل الحكم والوجه فيه مجال أو الغرض حصول القابلية للفهم وهو تدبر ذلك
وليس الغرض هنا حصول الفهم فافهم وهو الوضع ثم أفاد ذلك أن المراد تعريف
مطلق الدلالة لا خصوص اللفظية ثم لا يخفى أن العلم بالقرينة عطف هذا باللفظ
رجوع التعليل إلى خصوص هذا المعطوف كل الظهور ثم المراد القرينة مطلقا لا خصوص
الدلالة للفظ بأن كان التفسير مهور الحقيقة القوية كما يأتي قريباً إذا المراد هنا مطلق
الدلالة لا الدلالة عند هذا المعنى ثم ما إذا فهم من اللفظ ثم أعاد تعريف الوضع
التحقيق دون التأويل نعم إذا كان تأويلها عطفية تحققي فإن كانت القرينة لأرض للفظ
بأن

بأن كما هو المحذور الحقيقة القوية اعتبرت ووضع اللفظ وضعاً حقيقياً تعيينه ليدل
على المعنى بنفسه ووضعها فافهم لتعيينه ليدل على المعنى بواسطة قرينة فافهم
والالتيقن المركبات أي ونحوها ما وضعه نوعي كالمشتقات أقول لا يخفى
أن تعليله يأتي ذلك لكل وحمل القرينة في كلامه على المنهجية والمجازي على قرينة
الدلالة تجمع منه التعليل أيضاً كما لا يخفى والوجه أن دلالة غير معتبرة عندهم كاهو
مقتضى تعريفه بالوضع ومقتضى كلام السيد بأن نعم إن كانت القرينة لأرض للفظ
اعتبرت دلالة عندهم أيضاً ولا يرد أن المراد بالوضع في تعريف ما يشتمل الشخص على
والمجاز موضوع بالوضع لأن المراد في تعريف الدلالة الوضع الحقيقي والمجاز موضوع بالوضع
التأويلي ثم اعلم أن كلام المصنف والتأويل في المعارف يقتضي أنه متى كانت القرينة
معينة للمعنى المجازي اعتبرت دلالة عندهم فتدبر والعلم بمعنى الانضمام الخ
انظر ماذا يريد بهذا التأويل مع كونه لم يفتن في دفع الاشكال شيئاً إذا دفعه اعتباره
الكون المنسوب للدال فإن كلامه الانضمام والمفهومية وصف للمدلول فلو قال
والمراد كون العال فهم منه الغام المدلول بالفعل للغة فتدبر وفي عبد الحكم
على هذا لا يظهر قول الحق بعد ويشي على المعنيين الخ إلا أن كانت الحالة التي هي
في الفهم والانتقال لا تشي دلالة على الثاني إلا عند الفهم والانتقال بالفعل فقول
قول عبد الحكم وكأنه قيل هي حالة الخ مما يناسب ذلك فافهم ذلك بتدبر فإن
قيل هذا القول وجوابه لا يختص بدلالة غير اللفظ وسياق آخر الفصل في التأويل
ينبغي نظره فالجواب هو لا يتم هذا الجواب على أن المراد باللفظ في دلالة اللفظ
بالطبع طبع السامع وهو مبدأ ادراكه أي العقل على احتمال يأتي للمعنى والثاني
أنه النفس بل لا يتم على هذا أيضاً عند من تأمل وسياق خلاف في معنى العقلية
أي كدلالة الخ الحوجه إلى ذلك قول الحق قبل كدلالة تغير العالم فيقدر ذلك
ذلك أيضاً في قوله كالدلالة وكلامه بعد على شق كلامه هنا لا عقلي لا يجوز
عقلان يدل بمجرد القرينة فافهم والحاسة أي حاسة البصر وفيه أن البصر لا دخل
له في دلالة اللفظ فدلالة في حال الملاحظة يخص العقل والالوردان حصراً لدلالة
في ثلاث باطل كما لا يخفى ولو قال وأما قيده بعضهم ليكون الإدراك بواسطة
مجرد اللفظ الدال بالفعل لا به وبالبصر كات صواباً فافهم سواء كان أي السيد
أي سواء كان له شعور كالنفس أو لا وهذا التعميم مثل مبدأ الآثار مبدأ الإدراك

الذي هو النفس والعقل وتعمل غير ذلك المبدأ كجند الحركة المختصة بالحيوان
ومبدأ خواص جبر مخصوص مثلا وهو المعنى الذي ودعه الله فيه ويجوز ان يكون
الصغير في قوله سواء كان عاقله الى الاثر فافهم والمراد بالطبع على الاول المبدأ
فهو بالنسبة للمثال مبدأ تلفظ الشخص باح فاذا تلفظ زيد باح دل ذلك اللفظ
بواسطة معروفة مبدأ تلفظ الشخص باح على وجه صدر زيد فتدبر وعلى الثاني
الحقيقة ثم فيه انه لا معنى لدلالة اللفظ على معناه بطبيعته اي بسبب حقيقة معناه
وعلى الثالث في الواسطة في الدلالة الطبيعية على هذا هو هذا المبدأ اجماعا واماعلي
الاول فثارة يكون وجه الصدر وثارة يكون مطلق الوجه الى غير ذلك ثم لم يخط
على الثالث وجه المعارضة بين هذا القسم والذي قبله ولا يتم الجواب السابق كما تقدم
التشبيه عليه على ان النفس والعقل لا يستقل في دلالة اح مثلا على وجه الصدر بل
لا بد من اعتبار طبيعة اللفظ اي مبدأ الأثر الذي يصدر عنه الذي هو اللفظ كوجه
الصدر فافهم سواء لوحظ اللفظ كوجه شخصية الوجه باستحضار الموضوع المستحض
كما في وضع العلم ووضع الضمير ونوعية الوجه باستحضار الموضوع بالة كلية كما في
وضع المشتقات وما لو قلت كلما تتركب من ح مرد فهو علم على هذه الذات المختصة
والموضوع على كل حال جزئي الا انه تارة يلاحظ بخصوصه وثارة يلاحظ بالة
كلية ولا يتأخر ان يكون الموضوع كلياً كاهو ظاهر وخصوص الموضوع يكون
الموضوع له خاصا مع استحضاره بخصوصه كما في وضع الاعلام على الوجه
المعهود او على الوجه المثال له بالمثال المجتزع السابق وعموم الوجه يعوم
الموضوع له او استحضاره بالة كلية كما في وضع مخور حل ووضع الصغار على
انها جزئيات وضعها اذا عرفت هذا عرفت ان الوجه ينقسم الى شخصي
ونوعي باعتبار الموضوع والى خاص وعام باعتبار الموضوع له وان
العالم اعم للموضوع له عام واحا للموضوع له خاص وعرفت ايضاً على كلام
الجنح من ايها خلاف المرام والتقصير في البيان ثم في جعل المعنى في
المشتقات كعموما بخصوصه نظروا ان اردت تحقيق المقام فعلياً
برسالة شينخا في الوجه يعني الخ لا يخفى ان معنى كون دلالة اللفظ
وضعية انها منسوبة الى الوجه من حيث ان وضع اللفظ لمعناه وا
سطة فيها وح يترأ ان قول الله بتوسط الوجه اي له غير محتاج
اليه

اليه يعني عنه قوله الوضعية وانته اذا تأملت وجدت عدم انتقاض كل
من الدلالات الثلاثة بالآخر من متوقفا على ان المعنى بتوسط الموضوع لهذا
المعنى الذي دل اللفظ عليه او الذي دل اللفظ على جزئه او الذي دل اللفظ على
لازم كل دلالة بما يناسبها ولا يخفى ان قوله الوضعية لا يفيد ذلك فاحفظ
ذلك فانه قد غفل عنه حتى قيل في بيان هذا المقام ما لا يسوغ ان يقال
رحم الله تعالى واهل المنطق الخساسة في الشك الخلاف في ان التضمنية والا
لترابية وضعيةان فتنبه رحم الله تعالى دلالة اللفظ الخ لا يخفى ان الدلالة
جنس ثمة في تعريف دلالة المطابقة الذي تضمنه كلامه وقول شينخا
انها جنس بعيد لم يطهر وجهه ثم قد تقدم ان قوله الوضعية مستغنى عن الشرط
جهة اخذه الشك منها والوجه ان احاطت دلالة اللفظ على غيرية بواسطة
ما تقدم في الترجمة فوالله ما يبقى على الموضوع الا قوله بتوسط الموضوع
وعلى الضوء تضمنها وكذا على الجرم كاهو ظاهر وياتي فيه مثل ما قال في
الضوء دخول المطابقة الى كمال اطلق لفظ الشمس على الضوء با
اعتبار وضعه فان دلالة عليه هي مطابقة ويصدق عليها انها دلالة
على جزء معناه باعتبار وضعه للمجموع وكما لو اطلق على الجرم باعتبار وضعه
له فان دلالة على الضوء هي التزام ويصدق عليها انها دلالة على جزء
معناه كذلك وكما لو اطلق على الضوء باعتبار وضعه له فان دلالة عليه
هي مطابقة ويصدق عليها انها دلالة على لازم معناه باعتبار وضعه
للمجموع وكما لو اطلق على المجموع باعتبار وضعه له فان دلالة هي على الضوء
تضمن ويصدق عليها انها دلالة على لازم معناه كذلك ودرج الفيد
لذلك كله ظاهر وهو على التحقيق الخ الظاهر ان محط التحقيق التفصيل
لخلاف التحقيق المعنى ولو ان اللبس الذي هو رأي البصريين كان
فانه لو ارد المصم رجوع المستر الى اللفظ والبارز الى المعنى لكان المتبادر
خلافه لجرى ان الصلة عليه على ما هي الذي هو الأصل واللبس تبادر
في المراءى وسيأتي للمصم عند قول المصم فاول عادل الخ ان حال هذا اللبس
غير معتزل ان اشار هناك الى بعد ذلك فتدبر لا يقتضاهم الخ يحتاج
الى التأويل بان يقال المراد ما ليس جزء المعنى ولا لازم بان كان عينه

سواء كان بسيطاً ومركباً ولا يخفى انه تكلف لا يقتضيه عند ادباج هذا
 الفن اي وافق وضع اللفظ الخ فهو على تقدير مضاف هو وضع مع ثاويله بالموضع
 له وكأنه قال دلالة اللفظ على معنى لم يزد ولم ينقص على ما وضع له اللفظ
 محالفة كلامه في المحال لم يحل كلامه على المحال الذي قرينه غير منفك فلا ينافي ما سلفه
 المحقق عن السيد فان القرينة في كلامه محمولة على المنفكة لكن بعد هذا قوله والاسد
 للرجل الشجاع اقول لا يجاب بانه قال الفعل بالمليوس وقرره شيخنا بعد
 يظهر فيه الانتقال لم يؤخذ منه ان قوله ففهمت انه حيوات انه بعد فهم تمام المعنى
 كما لا يخفى لان فهم المركب اي اجمالا فهم المركب من حيث انه مركب وقوله بفهم اجزائه
 البيا للتصوير والمعنى بفهم اجزائه من حيث انها اجزاء حقيقة واحدة اولسببية فالمعنى
 فهم الاجزاء لان تلك الجبسية كذا يظهر على كل الغرض بالتعليل انه ليس فهم الجزئيات
 عن فهم المعنى الذي هو فهم المركب اجمالا اي فهم المركب من حيث انه مركب حتى يتأني
 الانتقال فافهم قد يفهم اجمالا اي قد يفهم من حيث انه مركب ثم ينتقل الى
 اي كما مر في المثال وليس الغرض بفهمه اجمالا لعدم فهم اجزائه وعدم معرفة حقيقة
 بان يفهمه بوجه ما فتنبيه بانه يستلزم ان فيه انه انما يستلزم توسط وجود الكل
 بين وجود الجزئ في ذهن تقطع النظر عن اللفظ ووجوده فيه بواسطة اللفظ وهذا
 لا يخالف ما تقدم على تقدم الجزئ تقطع النظر عن اللفظ وسببه المحقق على ذلك فتنبيه
 مع اتفاهم على تقدم الجزئ ان تقدم ما حقيقيا ان قلنا ان فهم الكل غير فهم الجزئ بالذات
 واعتباريا ان قلنا انه غير مجرد الاعتبار وقد تقدمت لك آلفا اشارة الى الجمع بين
 هذين الاحتمالين فتنبيه والوجدان يكذب به اي وليس في المثال السابق الا فهم الجزئ
 في ضمن المركب غاية الامر انه بعد فهم المركب قطع النظر عن الجزئ الذي لاتعلق للغرض به
 وسعلم ما فيه وهذا وجه من قال انه وهو من لا يقول العقلية هي التي تحفظ العقل
 فيها والافا التزامية لم يتمحض العقل فيها فهم الجزئ لم يخالف قولهم بان الوجدان
 يكذب فهم الجزئ مرتين مرة في ضمن الكل ومرة بعده ويقول المحقق ان قوله المذكور
 قد يدفع بجمع تكذيب الوجدان لذلك وانت اذا ذكرت ما تقدم عند تعريف الدلالة
 من ان المراد من الفهم الالتفات علمت ان الحق مع الحق وعبد الحكيم فانه لا يخفى
 عليك انه لا مانع من ان تلتفت الى الجزئ بخصوصه فتأمله من اللفظ بعد فهم
 الكل منه والتوقف على ذلك الالتفات لا ينافي الاطراد في الدلالة المعبر عنها بالملاحظة
 كمالا

كما لا يخفى فعليك بالانصاف سواء قلنا ان مركباً يعقوله وان كان فيه في ذاته فتنبيه
 رحمه الله ثم كعبدي ومثله عدي ويحرق في التعليل هنا وفي كلام القرافي كما
 لا يخفى فان المقبر هو الوضع لهذا المعنى فيصنف قوله لان بعض افراده لم يوضع له
 اللفظ وقال شيخنا عن شيخه في التعليل شيئ بالنسبة اليه فنامل واما جعلها اي دلالة
 العام على بعض افراده فحينما الكلام في دلالة المفرد لاني دلالة المركب **وقال في بيان**
الكلام في دلالة المفرد على حدته لاني دلالة المركب ولا في دلالة المفرد في ضمنه ثم فرض
 تسليم كل من الشين وان في قوله يصح ان يما يناسب كلامهما كان احسن وانتم فائدة فافهم
 في دلالة المركب الخ اي على خلاف ظاهرك من العام صلة المركب على حكم احد
 الافراد صلة دلالة اي وان كان ان اي هذا المعنى جمان وان توهمه القرافي
 في ثبت الدرس ما يكتب فيه وقت الدرس مثلاً وفي اي علم هو لغرض من الاعراض
 اي لاجزائ الخ انظر ما وجه توهم القرافي كون هذا مانعاً من كونه جزءاً من الافراد
 والذي يتخيل مانعاً هنا هو اعتبار الكلية لا الكل فتدبر اقول ان ليس هذا الحمل اتفاق
 كما قد يتوهم هنا مما يؤيد ان يحمل التاييد قوله ولا بد من اللزوم عقلاً بان يتجسم الخ
 سواء كان تصورين كالهي والبصر وقوله او تصديقين كالقياس وتبينه وقوله
 او احدهما ان كوقوف النسبة وطرفيها وتفهيم الاسات اي الحيوانات الناطق ووقوع
 نسبة النطق الى الاسات اذ يلزم من ادراك مفهوم الاسات ادراك ذلك الوقوع
 وهو خارج عن المفهوم وكذا ان العالم وانه لا بد له من محدث فتدبر اي مصورا
 الخ هو حال الصفة كما لا يخفى ثم المحال قيد كما لا يخفى ولا يصح هذا التقييد فالوجه ان البيا
 للملاسة وهي هنا كماله زيد للحيوات ولا شك ان مطلق المعنى الاخص من
 اللازم البين المصور بالمعنى الاعم في نفسه من اللازم الذهني ثم ما في قولهم ما يلزم
 من تصور لزومه تصوره واقعة على لازم بين وهو ما يلزم لبعضيات
 اللزوم بعد تصور اللازم والملزوم لا يحتاج الى دليل هذا هو المراد بلزوم تصور
 اللزوم وسببه عليه ان فلا يقال ان تصور اللزوم غير لازم لتصور اللازم
 والملزوم في شيء مما ذكره فتدبر الا اذا تصورهما اي الاسات ومعاربته للمعنى
 لانه كلما فقي تصور اللزوم الخ ما في قوله ما في البين فاعل كفي وقوله تصور
 لم يأت لها وصحير قوله فيه عال على تصور اللزوم ومراده بالبين بالمعنى الاعم
 خصوصاً المقام المضاد للبين بالمعنى الاخص ومحصل كلامه ان المقام المضاد

للبين بالمعنى الاخص شبه البين بالمعنى الاعم فاطلق عليه اسمه ووجه الشبه انه
 كما في تصور اللزوم تصور المازوم كفي فيه تصور اللزوم والملزوم والعكس ونحو
 الملزوم معتبر في البين بالمعنى الاخص وتصور اللزوم والملزوم معتبر في البين
 بالمعنى الاعم اعني القسم المضاد للبين بالمعنى الاخص فالمعتبر فيه كافي لتصور اللزوم
 فيه وفي غيره الذي هو البين بالمعنى الاخص والمعتبر في غيره لمذكور غير كافي لتصور
 اللزوم فيه فكانه شامل لذلك الغير وهو اي ذلك الغير ليس له ما يجعله كانه شامل
 له فلم يخرج عن عدم شموله له وقد تقرر ان البين بالمعنى الاعم بالاطلاق الشائع
 شامل للبين بالمعنى الاخص فصار القسم المضاد له مثابا للبين بالمعنى الاعم مطلق
 الشمول للبين بالمعنى الاخص فانهم ذلك وفي كلام الشافعي في بيان الطريق
 الثاني لا الاول كما لا يخفى على متأمل وبان يلزم ذهنا وخارجا كذلك اي اعم
 من ان يكون اللزوم عين بين او بينا بضميه رحمه الله تعالى والخارج اي خارج
 الذهن وان لم يكن في خارج الاعيان ليشتمل الحال والاعتبار شيئا بخلاف اي تصور
 لزوم اللازم لم يزل ان ما في التعريف واقعة على لازم بين الذي هو المقسم فلا وجه لما
 ذكره قنبر الا ان يمنع اي بان تصوره بمفهومه الذي هو الحيوان المقترن يلزمه
 تصور شاعته لاجل الافتراض في القاموس وتعم هذا كما نعرفت اي حيث قال
 اقول في ١٢ الجمهوري على التهذيب ان ليس مقابل قول الجمهور رعاية كونه لازما
 لاي الخارج فقط فانهم قنبره يحتمل ان كلام المصنف هو وعلى هذا الاحتمال لا يصح
 كلامه واذا اخذ من حيث ذاته اي بان كان التقييد غير معتبر الثاني انه
 اذا ذكرت ما تقدم من ان المراد بالفهم الالتفات علمت انه لا محل لهذا البحث
 ولا حاجة لجوابه وياق عن عبد الحكيم قريبا ما يؤيد ذلك قنبره واخره
 انظر صورة ذلك في قوله وجزئه لان المعنى هو اما هذا فيشر به حذفه لفظ
 تمام من تقريب المطابقة لا تستلزم الالتزام ولا يصح ان يقال ان المعنى ما ذكره قنبره
 من كلامه ان المطابقة لا تستلزم الالتزام ولا يصح ان يقال ان المعنى ما ذكره قنبره
 ان قوله وجزئه على معنى ان كان له جزء كما لا يخفى على من له ادنى تأمل
 اي عدم تركيبه لعدم التركيب من اجسام مختلفة الطبائع مع كون كل جزء
 له اسم خاص وحد خاص الذي هو معنى بساطة العناصر والافلاك عند الفلاسفة
 كما تقدم عن شيخنا واذا لا يكون كل الشئ مساويا لجزئه المقداري وسواء الذي
 هو

قوله يحتمل في صحيح

هو معنى بساطة نحو الماعندهم كما تقدم عن شيخنا ايضا وتقدم عنه ان البساطة عند
 الفلاسفة لها معان كثيرة ولهذا كان السبيل اي بمعنى ما لا تركيب لها هبة من جنس
 وقصلا كما يفيد ما قبله لانهم عدم تركيب البسيط من اجزاء ذهنية اي ليس جنسا
 وقصلا ومما دلالة القنبر على وجود تركيب الماهية مطلقا قنبر فيقال
 ما قالوه في الجحالف ان العرض من تقببه في الكبير ليس الاستكمال ما قالوه بما
 يخالفه ومجرد مخالفة لما قالوه لا يفرض في عدم التسليم قنبر وكما وجب الوجود
 قال شيخنا فيه اسألة الادب كونه اي الماهية والاوضح كونها اقول في
 لا يخفى على هذا الكلام وابطال الرد السابق ولا يخفى انه لا يرد مذهب بمذهب
 فقول شيخنا ان من رد على القنبر غافلا عن مذهبه فهو يرد عليه يرد مذهبه
 فيه نظرا وكفى يستدل بما لا يسلم له القنبر ولا يلزمه تسليمه له قنبر بالنصب
 ليفيد انه مما فهم من كلام المصنف شيئا بخلاف الجواز في تصور التركيب
 يلزمه تصديق كما تقدمت الاشارة اليه وتقدم عند تعريف اللازم المعنى ان
 المراد بالمقصود فيه الادراك قنبره سياتي في هذا المورد تنبيه من البحث لا اعتراض منه
 على الشافعي كما لا يخفى رحمه الله تعالى لتوقفها على مقدمة عقلية اي على ثبوتها اذ لو لان
 هذه المقدمة العقلية ثابتة لما حصلت دلالة الالتزام وليس المعنى لتوقفها على
 قنبر هذه المقدمة ومثل ذلك يقال فيما بعد وقوله فهم لازمه اي البين بالمعنى الاخص
 قنبره كان الاسباب وما قاله يصلح لتعليل كونها عقلية من حيث ان الجزئية اي
 كون المدلول جزءا للمعنى امر عقلي يستقل به العقل قائم بان تقول هو الجسم
 فيه ان الجسم قوة جنس اعلى منه وهو الجوهر والجسم دال على عدة اجزاء من اجزاء
 الانسنة كل جزء منها مدلول للجسم بالتضمن وقوله الدامي فيه ان الجزء الذي
 يضم الى الجسم هو الجوهر وهو مدلول للدامي بالتضمن وهكذا يقال فيما بعد بما يناسب
 قنبره لانك ذكرت بالحيوان الجسم الذي ذكرت به كل واحد منهما بدلالة التضمن
 وان كان ذكر المخرج به بدلالة المطابقة وهو واضح ومثله ما بعده
 الاجزاء اي كلا وبعضا كما في المثال اي من جهة الافراد كما لا مطلقا وقوله والا
 الذي لا نقل من جهة الافراد بان قلنا من اي جهة فلا يصح لان مبني الدلالة
 من مباحث الالفاظ وليس في هذا الفصل رحمه الله تعالى واستمر حتى في الاستدلال
 بجوابي الاعياد ويشعر به والعادة اذا استحكمت يتراعى حصولها فيما يناسب محلها

كما لا يخفى على من له ادنى تأمل

فكانه قال واستمر ذلك واعتيد فيها لمختلف كانه يناسي نفسه بالفاظ متخيلة
اي خارجية لا ذهنية الا دخل لما ذكر فيها فافهم على راي الجمهور مرتبط بالتفسير
وما بعده وعلى راي غيرهم يقال اي متعمل هو اللفظ ونحن عن ذلك المعمل فافهم
اي يطلق به اي يتعمل والحشية للاطلاق اذ لم تذكر في الحشية هو بحيث
وكما كان كذلك فهو من حيثية الاطلاق لا يبين ان ما هو ودان لم يبين
ذلك يجعله الاولي فتنبه المبني عليه اذ هو شامل له لخروجه من الجنس للاصح
خروجه عن الجنس ان اعتبر الخ ستعلم ان زيادة القصد لا تفي شيئا فالوجه
ان المراد يدل باعتبار حالته الراهنة جزؤه هو كما هو المتبادر وقوله على جزء
معناه تجميع الكلام بذكر متعلقه كما قال الله فيما ياتي فافهم ذلك وان اعتبر اعم
الجزء اعتبر الجزء اعم فليعتبر المعنى كذلك وجب ان يكون اليكم وتا بعد شرا وعبد الله
اعلاما كالحيوان الناطق اي يبطل بها احد المركب منها وحدها فافهم فتدبر
فلا بد لتجميعها من زيادة القصد غير معنية شيئا فان دلالة الجزأ باعتبار كونه
مفردا قسدية وقد قال اعم من ان يكون جزأ او مفردا فتدبر بدليل كلامه الاق
الجزء يرد ذلك كونه جعل جزءه على خلاف التحقيق فيما ياتي في الاول والاورد انما
جعله بالاعلى معنى ليس جزءه معناه والمختار عنه هنا بقوله اعلاما دلالة على
جزءه معناه بالمتناول وتسلم انه قبل العلمية مركب وانما اراد بذلك قوله فيما ياتي
بنا على خلاف ما حققناه الذي هو راجع اليكم باعتبار احدي حالتيه هناك
التي هي العلمية فانه مطلق هناك عن العلمية او عدمها والى عبد الله عما والى
الحجوات الناطق كذلك يشير ما حققه الى ما ذكره هنا في قوله واما ما يتوهم من
ان اجزاء الاعلام الاحيوية لا دلالة لها على شي في حالة العلمية فهذا لا يدل حالا
يحق على متناول على ان قوله اعلاما راجع اليكم فافهم ذلك فتدبر رحمه الله
ثم واما ما يتوهم من دلالة اجزاء الاعلام الاحيوية اي باعتبار احواله الراهنة
اي كونها اعلاما والمراد بالاعتناء على شيء سواء كان جزء للمعنى ولا كما ظم فلا
مفهوم في اي فلما جعل قوله اعلاما غير راجع اليه فستط مبنيا خبره وفي
نسخة المتقدم اي مع الهمزة التي هي قاعة مجموع الحسينين اقول
الاولي هو قال شيخنا المصنف المثل المعنى لا الاغراب والاعراب هو ان الجار
والمجرور حال من مافي قوله ما دل للاشارة الى تعريف المجرور وفيه انه يقتضئ
اعتبار

اعتبار ذلك في مفهوم المركب وليس كذلك ذكر هذا فيه انه توطئة لقوله وقد
نقدت ان وان اقر شيخنا كلام الحق اما مفهومه اي المركب ولو مرع بذلك
لكانه اظهر وكأنه قال فذات المركب توخر اما مفهومه فيقدم وهي ما خذ في
تعريف المركب الخ لا يفي نصف التوجيه على من تأمل هنا فان الاخذ في التعريف لا
دخل له في التعقل بل هو متوقف عليه فافهم ومركب هو اي سواء كان غير محصل
من ضم كلمة الى اخرى كما بكم مطلقا ورجل كذلك او كان محصلا من ذلك كعبد الله
علما فليس جعل اليكم هنا مركبا مبنيا على انه محصل من كلمتين اب وكم ولذا كان
لا يدل جزؤه على جزء معناه لا قبل العلمية ولا بعد ما فتعنيك ليس تعنيك الاصل
والا كان جزؤه بالاعلى جزء معناه اذ لم يكن علما فتنبه وانهم مبني على خلاف ما
حققة لاحاجة اليه وتذكر قوله مبني لاقتضائه التذكير من المضائق اليه
لحقق اللبس اذ يتبادر خلاف المراد اذ الظم جريبات الصلة على ما هي له
الا ان يقال ان تقدم له عند قول المصنف دلالة اللفظ على ما وافقه انه كتب على قول
الشيء وافق ذلك اللفظ ما نصه فيه اشارة الى ان الضمير البارز في قول المصنف وقته
يرجع الى اللفظ فيكون الضمير المستتر فيه راجعا الى ما والى العكس وان هو باعتبار المعنى
لان كلامهما موافق لصاحبه يلزم عليه جريبات الصلة والصلة على غير المعنى
له مع عدم الابرار وهو على التحقيق ممنوع عند حقوق اللبس فافهم خلاف
الاولى عند راحته فصنعه في الموضوعين مختلف ولعل ما هناك هو الحق والله اعلم
فلا يصح ان لا يوصف بما لما في ذلك من الحكم عليهما وغير مستقل لا يحكم عليه
ويتعلق بهذا المحل اجزاء كثيرة لا تحق على من اتقن محض التبعية في علم اليقين
فتدبر دون الخوف اي فهو باعتبار وضعه كاي او جزئي على الخلاف واعتبار
استتماله جزئي اقول هذا ان فهم الحق ان المراد من المفرد لفظه فقال ذلك
وهو خلاف الظم ثم يرد عليه بعد ذلك ان ما صدق ههنا اللفظ فيحتاج الى النظر
الى معنى ذلك الما صدق وهذا نكول لا داعي اليه والوجه الاخذ بالظم من ان
حكمه على المفرد حكم على مدلوله هو زيد ورجل واقاد الم ان القسم ذلك المدلول
بالنظر الى معناه فافهم ذلك وقد علمت ان كلام الحق ليس فاسدا وقال شيخنا انه
فاسد فتدبر حمل مواطنة هو ما كان على معنى هو هو وحمل الاشتقاق ما كان على معنى
هو ذكرا والمعلوم اي المخرى بذهبت السامع وقوله والمجهول اي الذي يخطو

يد
وعلى
صحة

بزهن السامع فلا يقال هذا عكس الواقع فان المرفق مجبول اذ لو كان معلوما لما
 احتاج لتعريف والتعريف معلوم اذ لو كان مجبولا لما امكن شرح الماهية به
 لتراكب الجزئي من كلية والتشخص يستلزم قريبا ان نشاء الله نعم ما يتعلق
 بذلك فتنبه انه متفق على عدم وجوده خارجا نظركم في هذا المخل
 في وجود العقل فالطريقة الاولى هي الحق والتحقيق ان لا وجود
 للكل لو ارد عليه ان لا يشبهه في ان الحيوان من جملة ما يقوم زيد اعتلا ولا
 شك ان ما يقوم به الوجود الخارجي خارجي فلا معنى لما قيل ان الكل
 جزء اعتباري للجزئي اذ لا معنى لكونه جزءا اعتباريا للخارجي الذي
 هو كله تقوم به وبقره معه على ان يلزم ان الوجود في الخارج حقيقة
 انما هو جزء زيد لا يريد نفسه مثلا ان قالوا ان الشخصيات داخلية في الجزئي
 او ان الوجود في الخارج شخصيات زيد الخارجية عنه دون شئ من
 زيد ان قالوا بخلاف ذلك واللازم على كل حال باطل بلا شبهة ولا يصح
 كون الوجود في الجزئي حصص من الكل لا نفس الكل كما قيل ايضا فانه ان
 اريد ان الوجود في زيد مثلا فرد من افراد الحيوان لا الحيوان عاد الكلام
 ليمد الفرد الذي في زيد وان اريد ان الوجود في زيد مثلا جزء الحيوان
 لانه فلا معنى له كالا يخفى والحق ان الكل الطبيعي له وجود في ضمن كل فرد
 على تاديل ياتي فديحتاج اليه في اعتبار كونه في الضمن ان قلت لو كانت
 موجودا في الخارج لتشخص قلت هو كذلك لكن لما كانت تسمية كلياً
 باعتبار صورة الذهنية وقطع النظر عن تشخصه ولذلك اتخذت
 الصورة ذهنا كان غير متشخص اصلا ان قلت ما في الافراد بقطع
 النظر عن الشخصيات واحدا في الخارج او متعدد كذلك اما الاول فباطل
 ضرورة ان الواحد في الخارج لا يكون جزء من كل واحد من الافراد اذ
 مقتضى كونه جزءا ان ليس جزء هذا وعكسه فيلزم اجتماع التقيضين
 وهو محال واما الثاني فباطل ايضا اذ كيف يتعقل متعدد في الخارج مع عدم
 اعتبار شخص اصلا قلت عدم تعقل ذلك لقصور العقل عن ادراكه
 وله نظائر لا ترى انك لا تتعقل عدم تاهي ما هو موجود بالفعل مع ثبوت
 ذلك في صفاته نعم فان ابيت ذلك ورد عليك حاسمته ولا اظنك
 تحاول

تحاول دفعه ان فتمته قدره وتنبه لما علم ضمنا اعني ان لا يصح ان يكون //
 الشخص من جملة الجزئي لانه امر اعتباري والحق ان الشخصيات ايضا
 ليست من الجزئي لانه من جملة ما هو اعتباري ولا حاجة الى جعل البعض دا
 خلا والبعض خارجا نعم جزء الشخص المميز بشخصه وبهية كيد زيد
 الشخص الحقيقة فانه شخصه وتبينه وان كان ذلك بواسطه تشخصها
 الخارجي كمشخصاتهما عنه لكن لا يقال ان زيد امر كمن الحيوان والدا
 طق والمشخصات التي هي اجزائه التي هي مشخصة كالا يخفى وقد بات لك
 من هذا ان جزئي النوع هو نفس النوع في الخارج لك باعتبار الالتفات
 الى تشخصه فزيد مثلا باعتبار عدم الالتفات الى تشخصه نوع هو الانسان
 صورته وصورة غيره من عرو ونحوه واحدة ذهنا تطبق على الجميع
 ولذا يقال الانسان كل عام وشامل لجميع الافراد زيد وغيره وباعتبار ال
 لفات الى تشخصه جزئي ذلك النوع فان قلت قد اتفقوا على ان
 الكل لا وجود له في الخارج على الاستقلال وانما اختلفوا في وجوده في ضمن
 الجزئي وهذا يقتضي وجوده في الخارج على الاستقلال قلت معنى
 ذلك عند من لا ينظر حاسمته ان لا يوجد في الخارج غير متشخص ومعناه
 عند من ينكره مردود بما تقدم ووجوده في الضمن الذي وقع الخلاف
 فيه عند من لا ينظر حاسمته بالنسبة للنوع كاني وذلك ان لما كان الشخص
 ملحوظا في الجزئي وان كان خارجا عنه كان جزءا منه بجامع وجوب
 الاعتبار في كل مكان النوع كاني في ضمن الجزئي ان اراد معناه
 كانه جعل ابوة لهم من الشخصيات وجري على ان الشخصيات من معنى
 العلم وقد علمت رد ذلك واما ان اعتبر مجموع زيد المشترك فيه بنوعه فحين
 ان هذا امر كمن على انه لا يجدي شيئا خبر عن المبتدأ معتدا بالفاية هو هنا
 انما يصلح دليلا لا خبر لا خبر والذي يدل هو عليه ثبوته غير التركة الاستقلال
 فتنبه او التعديدية اي التعديدية الخاصة على حد ذهب الله بغيرهم فتدبر
 لان المعنى هو علة لقوله الخار اليه اي معنى الكل اي مدلوله لمدلول
 الحيوان الذي هو كل اقول ان فيه نظرا ذلك جعل اسم الاشارة لما هم من
 التقييد منها من ان لهم اصطلاح آخر ولا شك ان ذلك علة التحيم وجهه

١٩ قاضي الكرك من المذهب والشيخين علمت بها سواد ولاد الان في ذلك
والكرك في لاده انه كان ان كان صديق هو المذهبه باسفل الشيخين في الحجاجه
كان كانه ما ترك منها وسفه ولا كان له على وجه جوده فلهذا يرجع

فوله لا اله الا الله ان ما ذكره ملازمه جعل الضمير في قوله عاذا بالله الى ما عاذا بالله الضمير في مفهومه واخره ان يقول وصلى الهام الاثنان ومع ذلك يحتاج الى تخصيصا فان كان لا ينبغي وصلى

المقسم في جميع فروع

قوله هذا هو غضب هذه الآية
يخطئه رحمه الله تعالى ما نصه
انظر هذه الهامسة في قوله الذي
هو

توهم

توهم اعتبار جنس وفصل والتأني شيء له فهو ولا يكون الاجسام
والمقصود التأني بالنسبة للانسان ونحوه من الانواع وكلامه مبني على ان
المتحرك بالارادة ليس من ذاتيات الحيوان والاوراد ان التأني بعيد عن
الانسان ونحوه بمرتين اذ اول جنس هو متحرك بالارادة اذ الاء
نسان مركب من ذلك ومن التأني الذي هو فصله والفرس مركب من
المتحرك بالارادة ومن الصاهل الذي هو فصله وهكذا فالتأني جنس هو خاص
فهو المتحرك بالارادة نوع يقابله نوع آخر مركب من الخس ونحو آخر وثالث
جنس هو التأني فهو الخس نوع يقابله نوع آخر مركب من التأني ونحو آخر
فأولهم وماله جنس هو من تحت التعليل اي والفصل المميز يقوم فأنهم
ويجتمع على يجب وكل فصل يقوم العالي يقوم السافل ضرورة ان السافل اخص
من العالي والاخص يقوم من العام ومن غيره معه وقوله من غير عكس كلف
اذا علمت ان يجب بان فيها حذف الواو مع ما عطف ولا يخفى وجود القرينة على
ذلك الا اني في حل قوله ونسبة اللفاظ هو وسأني ان التمس في تعليل ذلك
التكلف ويق على الصبي اي بعد الجنس التي ذكرها وهو الاتحاد لثقل صوابه مع
الاختلاف فقطع لفظ مع بان يراد به مقتضاه ان السابن هو الذي يطلق عندهم
على ما بين العام والخاص عموما وخصوصا مطلقا وذلك هو مقتضى ما كتبه
على قول التمس بعد في دخوله على قول المصنف خالف فالتمس قد احدى وقال
شيخ شيخنا خلاف ذلك تباه لا جده بها مش ووجهه فقال ان السابن تفاعل
وليس موجود في العام والخاص عموما وخصوصا مطلقا هو وفيه نظر طه فانه
وان لم ينفرد الاحدها لكن الخالفة والباينة نسبة من الجانبين فاذا بان احدتهما
الاخر باينة جزئية بحيث يحمل مثلا على ما لا يحمل عليه الاخر ثبتت باينة الاخر
له بحيث لا يحمل مثلا على ما يحمل عليه ذلك الاحد فافهم وانما ياتي فيه لؤاي
من الجنس المذكورة هنا فلا يقال ياتي فيه التاوي فهو هذا الكاتب وهذا
الصاحف فكتبه بن عمرو خارج عن المثال التي للتفسير كما هو ظاهر وكذا
حاشيه فلا تغفل بالتقدم بالذات بان لا يحتاج تقدم الى غيره واما التقدم
الزمان في والسبق فيه فيهم ذلك ما قرره شيخ شيخنا بالدرس انكالا
على المقايسة على ما سبق فانه فيما سبق قال انما يناسب ما يشبهه هذا فافهم

www.afukah.net

فغير موجود في الشهادة في غير مقبولة والمثبت مقدم على النافي
 هل لو كان المحذور غير متحقق في نفس الشيء اي نفسيا الذي يلائم المنع ومن ان الاشياء
 التي يحصل مدلوله باللفظية او مرادفة ان يقول اي حكما ويكرى في كلامه
 بعد على مقتضى ذلك فانهم الا ان يقال ان مثل ذلك لا يجوز في التعارض عند
 المناطقة ومنه في قوله بعد ان مقتضى طم قوله سكت عنه انه مما يذكر لثبوته
 عندهم وهذا يشهد بان التمسك عليه فانهم ليوافق لتعليل تصوير الفاعل
 النفس بالصدر في قوله لانه مقدور المكنى على ما به قولهم ان المكلف به ضد
 المنهى عنه اي الاتعا كما قيل به فلا يقال كفى النفس مقدورا ايضا فتنبه
 قيل هنا ما لا ينبغي بان يكون موضوعا للطلب اي على وجه الاشياء فلا يقال
 ان قولنا طلب منا انما هو دال على الطلب بذاته وهو طم فتنبه عند الحاجة
 حال من فعل الامر اي مع انه اي طلب الترك العقلي اذ الكلام في تقدم
 اللفظ كما لا يخفى فتنبه اي دال على النهي او مدلوله نهى وهكذا بعده
 هذا لتعليل ان قيل بالبناء للفاعل لا بالبناء للمجهول والا كان توجيهه
 لا يستلزم الا فينا في قوله ويجوز ان يكون وجهه ان يرجع الى طلب
 الترك كما لا يخفى ثم احتمال هذا الادراج يدل على ان معنى قوله اموي دال على
 الامر او مدلوله امر وليس المعنى يسمى بالامر وان كان هو يسمى بذلك
 عندهم وكذا قوله دعاء والتماس كما لا يخفى اذ لا معنى لادراج اسم في اسم
 وسياق للشيء ما يقتضي بظاهره خلاف ذلك فتنبه الطلب اي العقلي وكذا يقال
 فيما بعده ولا ينبغي هذا ان طلب الترك وطلب الفعل في قوله انما بناه نفس وان
 يؤم ذلك فتنبه انه قد قيل هنا ما لا ينبغي رحمه الله ثم بناء على ان طلب الترك
 اي المعنى كما بينه المحقق الذي هو النهي النفسي طلب فعل الضد اي المعنى كما بينه
 المحقق الذي هو من ايراد الامر النفسي فلا يرسل النبي على ذلك فانهم فعلم
 فساد انما علم من قوله اي عين ان لا من قوله والخلاف انما اذا اخصر من موافق على
 انه في النفس فتنبه التمكن كذا في نسخة المؤلف ولنا سبب لنسخة التي هذه التمكن
 عام متحضر ان لو حذف قوله عام او قال متحضر ان يكون تعبير مراد من قوله ذلك مع
 من قوله عام كان حسنا اذ الموضوع كل جزئي من جزئيات المركب كما لا يخفى فهو
 جزئي وكلامه يومهم خلاف ذلك رحمه الله ثم فلا يسمى ان يقتضي هذا بظاهره
 ان معنى

ان معنى قول المصنف امري يسمى بالامر وهكذا بعده وتقدم له ما يفيد ان
 المعنى دال على الامر ودال على الدعاء ودال على التماس او مدلوله امر وهكذا
 فتنبه فانهم انما يقيم المعنى غير حاصر فانهم جعلوا الاستفهام في الكلام
 في ادراج في الطلب اصطلاحا وعدمه فلا يقال ما معنى الاستفهام عند غيره
 فتنبه وجعل كثيرا من الامور لا يخرج عليه كلام المصنف كما لا يخفى فادرجوا الطلب
 انما هو جعلوا الاشياء معنى يتحمل الطلب والنهي الذي هو الاشياء المعنى المقابل
 للطلب والخبر في الطريقة الاخرى فانهم لا في ضرب الوضوء انه لا يعلم ان الموضوع
 له هو الطلب النفسي والتعجب النفسي بل الطلب الحكماي والتعجب الحكماي فتنبه
 ما بين نسبه خارج كذلك بان لم يكن نسبه خارج اصلا كصنيع المعذور وكان
 لكن لا تقصد مطابقتها ولا عدمها وان اردت تحقيق الكلام في الاشياء والمجرى
 فاعلم انما عاينه شيئا على السجدة في تقريره على امير العبد فتنبه لا تقصد مطابقتها
 او عدم مطابقتها قال شيخنا لا تقصد مطابقتها اي في قضايا الاشياء او عدم مطابقتها
 اي في قضايا الطلب فان النسبة فيها الثبوت ونقصها فيها عدم مطابقتها للواقع فلا يرد
 ما قاله المحقق هو قائله وفي نحو لا تضرب انما هذا على ان المقسم شامل لطلب الفعل
 وطلب الترك والادراج انما قال شيخنا ان التقدم والخلف ليس من الصورة
 فلا وروده قائل بانهم من تحصيله له مما بل لم يغير هذا عن غيره فان تبينه
 غير حاصر فتنبه واما ثانيا ان لا يظهر ان ذكرها التحصيل الخبر عن غيره
 والمراد اي بذلك وقوله بما شارك الخبر عن المراد كما هو ظاهر فان
 اريد جماعة منهم اي باعتبار الاجتماع كما هو ظاهر قال شيخنا او اريد شخص
 واحد منهم اخص بالقدرة على حملها رحمه الله ثم نحو كل رجل انما يشير
 تحصيله فذلك الدال دلالة تكثيرا لواحده وان يمثل بالمال دلالة المعزود
 على جملة من جملة كاسم الجمع انما الجموعية من حيث التلبس بالحكم لا من حيث
 دلالة اللفظ فتنبه والثالث محتمل لهما لانه يجوز ان يكون فيهم
 جماعة تستقل بالكل فيراد بجموعهم هذه الجماعة لغوية فيكون محال
 ويجوز ان لا يكون فيهم ذلك فيراد بجموعهم جميع افرادهم جمعة يكون
 حقيقة ثم لا يخفى ان الثاني مردودا لاشك ان منهم الاطفال وبذلك
 تعلم ان الحق مع التمسك بما لا يعنى قوله بخلاف الاول فتنبه عما اذا

سنة
 ١٦

حكمت على المجموع أي المجموع من حيث التلخيص بالحكم قوله من حيث ثبوت الحكم
 متعلق بحكمة وهذا كله لا ينافي ان دلالة الزيدون دلالة تكرر الواحد نحو قولهم
 كما لا يخفى فتنبه وفي كلامه إشارة إلى النظر هنا لكل بطلان عندهم على القضية
 من باب عموم السلب وذلك لان سور الكلية كما يحقق بدخول الشيء في طوره بعد تحقق
 الشيء فلا يمكن ان يعتبر دخول الشيء عليه فيعتبر هو اذ لا عليه فالهم لدخول الشيء
 على لقوله متصلا كما هو مذهب وهي علة ناقصة اذ الاتصال يتوقف ايضا على ثبات
 تمسك الحكم للشيء فعلى تقدير الخبر هنا يمكن يكون الاستثنا منعضا فتنبه
 فان وقع ما قيل في العلم ان معنى هذا القول هو ان المستثنى منه عموم مراد تناولا وكما
 وكما يدعى هذا النوع من عموم غير مراد اصلا ويكتفى في كونه الاستثنا متصلا بدخول
 المستثنى فيه بحسب الموضع فيكون من العام الذي اراد به الخصوص كيجزى عليه
 المحض يدق ان عموم مراد تناولا ولا احكاما فيكون من العام المخصوص ولا يحتاج لتكرار
 في توجيه ثبوت الاستثنا متصلا وكلام المحض يوم خلاف ذلك ولا يخفى عليك بعد ما سمعت
 ما في قولهم لا لا يلزم الشافعي فافهم بالامكان العام اي على كلا التقديرين وقوله
 والاقصا راواحت من هذا بل هو الحسن لقول المتكلمين دامكان الامة كما لا يخفى وخالفه
 الموحدين لهم وحيث رد ذلك القول عليهم بكلمة التوحيد ان يقال ان الامكان نقص
 ثم جلي والالوهية تقتضي عدم النقص بلا عفا فهي مقتضية لعدم الامكان اقتضاها
 جدا فالاقصا على الوجود تمكيت لاهل الجحيم وورد عليه باطل اذ كانه قيل بعدم الامكان
 ليس مما يحتاج لبيان وقوله على الاول هو تقدير موجود المعنى عليه لانه موجود
 وجودا لا واجبا ولا حائرا لا الله اي انه هو الموجود وقد دلت البراهين على
 وجوب وجوده فلم ير ادبا نسبة للمثنى هو احد فردي الثبوت الوجود بالامكان
 العام لتلك الادلة ثم لا يخفى ان امكان الشيء لا يكون الا واجبا وان الامكان متجه
 عليه نعم والمعنى على الثاني لا اله يمكن لكن الله موجودا بالامكان العام ولا
 يقال للمعنى لا اله يمكن امكانا لا حائرا ولا واجبا لا اله اي انه هو الممكن تعالى الله
 عن ذلك علوا كبيرا فلا استثناء منقطع والمراد بالنسبة للمثنى من احد فردي
 ثبوت الامكان بالامكان العام وبالنسبة للمثنى احد فردي ثبوت الوجود
 بالامكان العام فافهم ذلك من قصر الصفة هي جود الاله اي المعبود
 بحق وقوله على الموصوف هو الله نعم وبين الكل اي الذي هو مقادير الجزء
 لصديقا

لصديقا على الانسان فانه مركب وعام لصديقا على الحيوان اذ هو عام
 وجزء من الانسان ونحوه اذ لا وجود له على الاستقلال فافهم والافراد الكلية
 في الانسان اذ هو عام وليس جزءا من مركب منه ومن غيره وسيبحث فيه المحض
 بما هو مدفوع بما مر وان كان مقتضى قوله والافراد الجزء الممتوجها
 المخصوص صفة جزءا وما يقيد بذلك لان الجزء الآخر من الجزئية هو الاشياء وهو
 كلي وقد تقدم لك ما ينبغي به ما يتعلق بذلك فتنبه وفيه نظر بما مضى من قوله وفيه نظر
 نسخة المؤلف فعليه يكون بين الكلي والجزئي عموم والخصوص المطلق من كتب
 قوله بما مضى المؤلف ليس بخط المؤلف فتنبه وكتب قول المهمش فعليه ان يبينه
 ان المحض انما يبحث في المثال وينفرد الكلي في العرض الخاص لتزكية العلم بانه
 مما مر ثم رأيت عن الطولح قبل قوله وما يلخص ليهم شيئا ان الانسان و
 نحوه ليس جزءا من غيره وافر المحض هناك لكن كلامه هنا متوجه على القليل
 كما لا يخفى والافراد الكل في الانسان فيه انه جزئي من جزئيات الحيوان كما ان
 زيد جزئي من جزئياته ومن جزئيات الانسان اذ جزئي الشيء ما مركب منه ومن
 غيره فافهم لصديقا على الشخص المخصوص اذ هو جزئي مطلقا للشخص وجزء
 من زيد مثلا بزمه وقوله والافراد الجزء في الحيوان وفيه نظر فانه جزئي من جزئيات
 الجسم الناقص وقوله وفيه النظر السابق وهو ان الانسان جزء من زيد مثلا
 وقد علمت انه بحث في المثال فتنبه وفيه النظر السابق بما مضى من قوله
 وفيه النظر السابق ما نصه بما مضى نسخة المؤلف ايضا فيبينها العموم والخصوص
 المطلق تدبره فكتب قوله بما مضى المؤلف ليس بخط المؤلف وفيه النظر السابق
 مجازا سنادي الخ وفيه انه اسناد الشيء لمن هو له عند المتكلم في الظاهر التعريف
 حقه ان يسند اليه الشرح والتعريف عند المنطقيين لعل حاصل ذلك لا يخرجنا
 عن بعضهم والظاهر ان ذلك ان سلم كان الشخص ايضا حقه عندهم ان يسند
 اليه الشرح والتعريف اذ لا يخفى ان القول بانهم يقولون ان اسناد الشرح والتعريف
 الى التعريف حقيقة والى الشخص مجاز في غاية البعد وفي الآخر هو لفظ انصاف
 المرفوع كالخبرية على المراد لعله لم يقل قريبة على المراد لان ذلك لا يدل
 على اعتبار الحمل ولان كون المجهول لا يعرف به انما يعرف لفظ تصور المرفوع
 عن الحقيقة ان قلنا بعدم الاشتراك ولا يعين المراد هنا ثم انظر ما الذي يدل

على المراد حتى يسلم التعريف ويجعل التصور هو باعتبار الحمل ايضا لدخول
 الملزومات في دخول ذلك انما هو بقطع النظر عن كون الاستلزام هنا على ظاهره
 اي ان الاول يكون مقتضيا وموجبا ومثلا للثاني لا بمعنى عدم الانعكاس مطلقا
 فافهم ان لو لم يكن البينة اي بالمعنى الاخصر الذي دخل هو ملزومات هذه
 ويمكن ان لا يثبت هذا الكلام المص في ما ياتي حيث قال وناقض الحد بفصل على انه يرد
 عليه الملزومات التصديقية بالنسبة الى لوازمها البينة على ان التعريف ليس
 مجرد ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها فتنبه يستلزم ان معناه ان المقصود
 من الاستلزام عدم الانعكاس مطلقا اي سواء كان الاول مثلا او لا هو المقصود
 اي المثنا لا يمكن تعريف الحد بغيره تعريف التعريف شيئا ثالثا
 الحد وقوم المورد ان الاضافة للحد تنبع من ذلك الشمول فاورد ايراد
 وانما ذكر الاول او اثنينها على ان حقه ما ذكر وكأنه لو لم كان ذلك لا يحتاج
 الى افادته لكونه ظاهرا كان الفرض هو التخييل كما اذا سئل عن ظاهره ان المقصود
 هو التخييل الجزئي وهو لا يصح لما هو معلوم من انه كلي دائما فلعلم المراد ان المقصود
 هو البينة الكلية المفهومة منه فتدبر رحمه الله ثم والحق ان من عرف تعريف
 التعريف حق المعرفة والتفنن بحيث القول بما تحقق مما يتعلق بذلك فعليك بهما
 المعينات بصيغة اسم الفاعل والاحترار عن مما ذكر لا يعين بان مما ذكره وغيره
 اذ ليس من الخواص فلا يتأتى التعريف به وعد انقسام لا يعين بان يكون في
 ضمن انقسام افراد ليس من الخواص ايضا ثم الكلام بالنسبة لقوله وكذا
 مما ذكر يحتاج لتقدير فان كلام الشافعي ياتي يفيد ان قوله وكذا مما ذكر على معنى وكذا
 ما به مما ذكره مما ذكره ثم الظاهر ان عدوله عن مقتضى الظاهر من التعبير بالتعريف
 الى التعبير بالانقسام اعتبارا بالصفة الحقيقية للتعريف ثم لا يخفى ان المقصود هو
 الانقسام الكلي الى الاقسام الخصوصية الذي يفهم من انقسام الجزئي اذ المقصود
 دائما كل فتنبه لان ذكر البعيد الخفية نظر اذ لا يخفى ان المقصود فصل لذلك
 الجنس فكان عليه ان يقول اذ لا يتأتى فصل بغيره ثم في كلامه نظر آخر
 يعلم قول الشافعي في ما ياتي وفي التعريف بالعرض العام هو كما كتبه هو عليه
 فتدبر بعد الجنس اذ يجب هنا تقديم الجنس كما قال الشافعي بعد كان
 ينبغي ان يجب به دليل ما بعده مطابقة لتقديم ما فيه فتنبه تقدم
 الكلام

تكمم الكلام انما هو عند قول المص وضمنة اللفظ للمعاني جواز التعريف
 بالمفرد وهو غير مرضي عند الاقدمين وان وقع اولوه في المثال التقدير شيئا
 ناطق مثل الجنس الخ غير محتاج اليه الا لو كان المراد بالبعيد البعد والمثلي
 الشامل بالجمع يفيد خلاف ذلك فتنبه فالمحساس الناطق صوابه فالناهي
 الناطق مساواة المحساس للناطق فلا يكون الناطق بعده مفيدا قاله
 بعضهم قال شيخنا شيخنا يحاج بان معنى على عدم المساواة وان المترشح
 بالارادة من ذاتيات الحيوات وان المحساس يوجد في غيره بل يصح
 ان لا يخفى بعد ما مر ان دلالة الالتزام لا تكون عندهم الا حيث يكون اللزوم
 بينا بالمعنى الاخصر وليست تلك الدلالة باستعمال اللفظ في اللزوم فتنبه
 لما استعرف صوابه كما استعرفه والمؤلف كثيرا ما يكتب الكافي على هيئة اللام
 كانه انكالا على الذوق حرا بخرج الجوهر البسيط والجوهر المجرد على
 القول به اي اعتبارا بالقوى اي اعتبارا به في التسمية لا في صحة التعر
 يف بذلك كما هو ظم فمقابل الاكثرية يقول ايضا بصحة التعريف بذلك
 ولا تفعل عن كون المراد الاكثر من المحققين فالقائل ان ذلك يصح
 التعريف به ولا يوافق في التسمية هو باقي المحققين فلا يقال ان اصل
 الاصطلاح عدم صحة التعريف بذلك فكيف يكون الاكثر من ومعا
 يلهم متفقون على الصحة فافهم ان عدم اعتبار العرض الخاير ان لا
 يصح التعريف بذلك لانه يصح ويقطع النظر عن العرض العام ويدل
 لذلك ان الاقدمين لا يرضون التعريف بالمفرد وان وقع اولوه ولو قطع
 النظر عن العرض العام لكان التعريف بمفرد ويدل لذلك ايضا قول
 المختار بعد ولا يخفى ضعفه بل رده لان انضمام الخواص لا يفيد بلا شبيهة
 ان اصل الاصطلاح عدم صحة التعريف بذلك لكن الدليل الاول
 لا يتم اذا كان المراد الاكثر من محقق المتأخرين واصل اصطلاح المتأ
 خرين وعلى خلاف ذلك وان المراد بالجمهور المناطقة لا جمهور المتأ
 خرين يقال ان قوله لان انضمام الخواص ان اصل الاصطلاح ومنه
 ذهب الجمهور وصحة التعريف بالمفرد وليس كذلك لما علمت ثم الرد على ذلك
 لا ينبغي ان يقال عليه ان ذلك اذا لم يقول ولم يصفى صار كالمعتمد

فيصير المعروف معروفاً وهم لا يقولون بالتعريف بالمعروف فلا يتم الرد إلا بالكلام في صحة
 التعريف به بما يلزمهم ذلك فافهم بل رده لم تقدم له ما يحال ذلك قريباً وتقدم
 التنبيه عليه فتنبه رسم ناقص أي فهو صحيح معتد به ويسمى بذلك لا بغيره
 والاستدلال مرتبط بالسمية وكذا يقال فيما بعد فلا تغفل وهو الجمل من العرض
 العام والفصل ومن الفصل وحده بالاولي كما تقدم بيانه تقدم للمختم ايضاً
 فيما كتبه على قول الثاني ثم قول المصنف وفصل وهو يعني الجنس القريب ما يجزئ الشيء
 عن جنسه القريب وقوله بنا على جواز ذلك هو رأي المتأخرين وقد تقدم له بيانه
 وذلك الموضع ايضاً فإنه بسيط فيه بشاعة فاحذره كما هو رأي المطلق السامع
 للمادي والجور على القول به كالانسان لهذا هو الحق الموافق لما تقدمنا فتنبه
 وتقدم للمختم انه جزو من زيد مثلاً وعليه لا يصح هذا فتكلم له شيخنا بان المراد
 في قوله اما ان يتركب عنه غير أي غيره الذي يحد ويقتل فمعه بما يناسب هو ولا يخفى
 انه يلزم على ذلك ان يكون التقييم غير حاصر فتنبه لا بد ان يكون لها فصل
 وتقدم له ذلك فيما كتبه عند شرح الجنس البعيد على قوله وهكذا لانه جعل التعريف
 هو تقدم انه في الكبير مثل للتعريف بالمتال فقال كما اذا سئل عن المثلث فيصنع للسائل
 شكله فلا مانع من ان يشير عند السؤال الى شكل المثلث فيكون التعريف بالاشارة حيث
 دلنا على الشكل على ان الجنس سبب يكون التعريف لا يكون بالخط ويقول لا ينبغي ان
 يقال به لان ذلك الامور ولا يخفى ان الخط يدل عليه بالاشارة وهو يدل على اللفظ
 الدال على الامور المتقدمة وبالجملة هي وان لم يمكن ان يشار اليها اشارة حسية
 يمكن ان يشار اليها فافهم التوجيه الذي ذكره وقوله واما كون التعريف لا يكون
 بالخط لم قاله شيخنا متناهداً فافهم ان مرادنا بالقول الالفاظ والخطات والقوش
 الدالة عليها وليس كذلك بل مراده بالقول المعقول على غيره أي الجمل الكلي والخط
 الرسم مطلقاً فتشمل الاشكال والمقصود في ان يكون غير المعقول بالمعنى السابق هو
 نفس المعروف فلا يخفى ما قاله حفظه الله تعالى ما عدا التقييم في الخط فانه حمله على نحو
 شكل المثلث دون الالفاظ فتدبر وهي حقائق كلية لا يتشكل التعريف بالشكل
 وبالتقييم بعد ما تقدم فتنبه كان المناسب اوجهها ان التمثيل للتعريف فلما سارنا
 تدخل عليه الكاف رحمه الله تعالى وقد قدمنا لا تغفل عما تقدم ما خذ الثالثة هو
 وجه اخذنا من مفهوم تمام فافهم قوله ما فيه أي ما يتعلق به لانه مقترن فتنبه

وخاصة

وخاصة الاسم عدم الاقتران الخفية نظر فان ذلك من العالمات الخاصة بكونه
 يحكم به وعليه مثلاً لكن يرد ان هذه غير شاملة لجميع افراد المعروف وقوله اما اولاً
 الخفية انه هو الذي جعل خاصية العلم ما ذكره ولعل ان لا يوافقنا على ذلك ويقول
 خاصة العلم هي كونه مدارجولات البصيرة التي هي بصيرة القلب في دقات
 المعارف فلا تغفل من العلم المشبه وخاصة المور كونه مدارجولات البصيرة في
 دقات البصيرة ولا يخفى الجاه بينهما بعد ذلك وقوله والدليل قال شيخنا
 الدليل من العلم هو ولا يخفى انه ليس بل لا يتم ان يكون ذلك هو مراد المختم وقوله
 واما ثانياً في الخفي فافهم ان شيخنا اجاب عن هذا بان محل ذلك اذا لم يكن لغرض
 كما هنا فان الغرض التعريف هو وقوله وبالعكس فيه ان الكلي من حيث هو كلي
 غير الجزئي من حيث هو جزئي والاسم ليس مختصاً بما وقعت المتأثرة باعتباره
 على زعمه فافهم رحمه الله تعالى خاصة الشيء وقوله المختصة به أي ولو بالاضافة
 الى ما عدا المشبه به ويحصل التمييز مع ذلك العلم بان المشبه غير المشبه به وقوله
 اذا لمعنى الخوف يقال في غير هذا المثال وبين ذلك ان المشبه ليس هو الاسم مثلاً
 وليس الغرض به ببيان التعريف بالخاصة التي وقعت باعتبارها المتأثرة ولا
 يقال ان المعنى الاسم هو الذي لم يفتقر بر من المستقل بالمعنوية على مقتضى
 ما بين به المختم الخاصة فافهم قال بعضهم الخ قال شيخنا يجاب بانه ليس المراد
 بالرددين الردين الاصطلاح بل مطلقاً المناسب بقريته تصحيحهم بان اللفظ
 يكون اسم واخص وحكمهم على التفسير بالمعنى غير المراد فافهم تعريف
 لغرضه وهو نافع فيما عدا الشرائط الظهور فتدبر وفي قولنا من ترتيب
 أي المفيد المنع والجمع ثمرات للاطراد والانعكاس وقد ذكرنا في قوله
 وبالاخص ايضاً الخ انظرها مع ما كتبه على قوله واللفظ في ما مر آنفاً وقد مر
 جواب شيخنا عن ما كتب هناك فتنبه له اتصال بغيره لا يخفى على من اتم
 ان هذا الدليل على ان الكلام في خصوص المتأثرة الخاصة في الزيد ولا يخفى ان
 في الزيد تشوهدت بجورجها ولا يخفى ان التعريف الصحيح الذي ذكره المختم لا يخص
 المتأثرة الخاصة وان متاهدة الشيء لا تمنع من تعريفه وبيان ذلك كما يقال
 الانسان حيوان فافهم هنا لرد كلام المختم لا محل له رحمه الله تعالى
 كتعريف البليدي الانسان البليدي لا مطلقاً والاسم يصح قوله فتولنا الخ كمالاً

ثم كون ذلك التعريف حائلا على التعريف لا يتم الا ان كانت التعريف الحائلة لا يمتنع
 بها كما لا يخفى والافعال دال على ان المراد بالناهي التام فاعلم
 وقد يتلوه اي بالعموم والخصوص المطلق كما هو ظن كلامه وكذا هو متصور لكن
 الحق ان العموم والخصوص بينهما وجهي اللزوم ان قريبة المدح قد تعين المراد
 ولا تنفع من الحقيقة فتدبر وهو الذي هو مورد فالذي هو متعين هو الذي هو واسطة
 والذي هو متب هو الذي بالكون من واسطة ثم لا يخفى انه لم يمتنع الذي هو واسطة فتتبعه
 كما مر اي فيما كتبه على تعريفه المعروف نعم المراد في الاشتراط ان لا يكون الحد بما يدبر
 بمحدود ضائع لكن هذا فيه غير فان من الحدود وان لم يذكره المصنف ما يدخله العرض
 العام مثلا كما تقدم في التعريف والعرض العام ليس جزافا فتم قال شيخنا مقتضى كلامه ان
 ان العموم والخصوص يمكن ادخاله في الحد وليس كذلك فالاشتراط الاطوار والاعتناء
 بالنسبة للحد ضائع وبالحاجة لو قدم الاشتراط على ما بين ان الحد كذا كما صنع في التمهيد
 سلم من ذلك ولا يخفى انه لو صنع كما صنع لم يسلم فانه اذا عرف الحد بعد يقال عليه
 اذا كان هذا هو حقيقة الحد فلا يحمل للاشتراط السابق فتدبر ثم لا يخفى انه يرد عليه
 تغيير ما وردناه على ان مقتضى معنى كونه نظرا من تعديدهم اي انه يجب
 ذلك والبحث فيه مجال اذ يرد انه لا ترجيح الا عند جعله حقيقة في احدهما
 معينا فتدبر وقال شيخنا لان هذا من جملة وهو كثرة الاستعمال في احدهما
 وقريبة ذلك كونه ان من الحدود ما يذكر فيه العرض العام كما ذكره وهو وان لم يذكره
 المصنف فيتم بحسب دخولها في الحد فلو قال المراد بالحدود ما يشمل الرسوم بقربته
 ان اللازم على دخولها بمحدود مطلقا كان حسنا فتدبر وقد رجع هذا الدور
 محصل المسئلة انهم يجمعون دخول ما قصد الحكم به على المعروف في تعريف المعروف
 بان يحكم به عليه لازم الدور مثلا ان يقصد الحكم على الفاعل بالرفع فيدخل في
 تعريفه بان يحكم عليه بالرفع او يقصد الحكم عليه بان يذكر قبله فعلة فيدخل في تعريفه
 الذي بان يحكم عليه بذلك ومثل ان يقصد الحكم على الحال بانها فضلة او بانها منتزعة
 فيدخل في تعريفها بان يحكم عليها به هو هو مرادهم في جميع ما قيل في هذا المقام
 لا يحمل لثم بما تقدم تعلم انه لا مانع من ذكر الرفع مطلقا تعريف الفاعل من حيث
 انه عرض عام لا من حيث انه من الاحكام فافهم ذلك بتدبر وانا اقول لادور
 اي فالمنع لثمن لادور هذا مراده والثنى لآخر هو ان الحكم انما يكون بعد
 المتصور

التصور كذا قال شيخنا بخلافه ونظرا لا يخفى ان قول الحق ان الحكم عليه
 بالحكم او وجهه ان الغرض الذي هو التخصيص على وجه قريب عما يحصل
 بذلك فتدبر بل لما حوز جملته او رد عليه انه لم يحكم عليه به اذ هو صفة
 له ولو اعتبر المعنى قلنا هو في المعنى لا يصح حمله على الاسم العام في مثال ان
 اذا الاسم قد لا يكون مرفوعا و اجاب شيخنا بما فيه فكل من والجواب
 السيد ان الوصف حكم على الموصوف في المعنى لكن يعتبر تخصيص الوصف للموصوف
 ان كان مخصصا ويكون الحكم جارا عليه باعتبار تخصيصه وهذا لا شبهة فيه
 ولا خفا ولا شك ان الوصف هنا مخصص وبالحاجة لا اعتراض المذكور في ذلك
 لا يرد له اصل ولكن الغرض من هذا مجرد التبيين وان كان ضاعف التمهيد
 فانه يوضح ان مقتضى وكونه ليس مقصودا اي ان مقتضى كل من منهما ليس
 فاعتراهما فاشتد فلا يقال او التخيير لا يكون الا مع الطلب وامان التخيير بينا في
 ما هو الغرض من التعريف وهو توقيف الحكم على التعريف وانهما ساءا به فلا وجه لادور
 وعلى فرض وروده فهذا الحل يرضى ولعل هذا كونه به كما لا يخفى اذ المهم
 تشبيه المهمة كمال الخطا للوجه وصورة تشبه الصورة المصطلح ان يشتمل
 ان الحق انه يمكن تقسيم المعاني بدون مدرجتها الفاظ فعمل الغالب
 مدرجتها الوفاظ فافهم ولله المنة سبب انما يجب كما هو
 فادينا في ان ما صنعته التي بنا سبب ايضا يجعل المعنى يشتمل ان يكون
 في التام والافضل وغيرهما وويل له طاهر قوله بعد وهذا
 صريح في التوجيه وعمره فافهم اعتراض شيخنا ووجهه بعضهم
 بما قصارده اي قال في التوجيه ان المصنف عرض برفعه والادور
 مناسحة الحقيقة متفردة مستمرة والرد المتقدم ان هذا يقتضي
 ان كل عرض ليس له جنس حقيقي ولا دليل على ذلك بل صريح
 في عدمه سبطه كما يعرف بالوقوف على تعريفهم كما رتب الامر
 العرضية كالخط والبيان والزم من علي انه عرض وغير
 ذلك ما هو جسيم وما لم يوضح ان فيه انه لا عبرة في
 الجنسية باللفظ اصل مطابقه تشبيه الظلام اي تشبيه
 الخاصية باعتبار الجاهل ايضا عما وانما علم ولو حسب ما يظهر

42

المتكلم وذلك لان التصديق والتدبير انما يكون بهذا الاعتبار
 اذ يقال لمن قال قول على التردد زيد قايح صدق او كذب
 ويقال من كذب كذب ولذا روي في الجملة المشكوك فيها باقية
 لما انما رويهم مع ذلك لان الحكم لا يلازم وقوع النسبة اولا ووقوع
 مع الزعان اي الميل بل روي في التارخ او قول النفس ان النسبة
 واقعة او ليست بواقعة وان لم تر من ولم تل على ما هو الحق استلزامه
 تعالي وليس الحكم مجرد تصور الوقوع او الاللا ووقوعه هنا يقال
 ان المتكلم له مع ما حكم كما هو مقابل تحقيق الجواب ومن واقعة
 فافهم ذلك بتدبير في تعريف الخبر اما في تعريف القضية فادوات
 توهمه هي شيئين ان صدق تاملت عرفنا انها سواء
 بان الصدق اذ اي كما هو واقع في طرهم كما لا يخفى وبالمجمل
 المتكلم عن تعريفهم للصدق والكذب وبالله يدرك العرف
 والجواب على وجه صريح فافهم وانما خبر البسبب الفرض
 العرفي انما علمت قضية وخبره ايضا القضية المشكولة
 فيه انما دالة على الوقوع او الاللا ووقوعه مع العلم بالنسبة اذا كان هو
 الوقوع او الاللا ووقوعه واجيب بان الصدق والكذب باعتبار الاللا
 يقع والانتزاع يقع في الاللا وقد قلنا ما حصل الصدق في الاللا
 وربما ان الوقوع والاللا ووقوع هو الانتزاع والانتزاع وانما لا يختلف
 بالاعتبار باعتبار الحصول في الذهن كما يقع والانتزاع وبعبارة
 وقوع ولا وقوع على ان عدم الانتزاع والانتزاع في الاللا
 وقد قلنا ما حصل الصدق لانه ولذا روي في ما تقدم الكذب
 والادوية اولى بالارض كما قد روي شيئا وفيه ما فيه وقد روي
 للحاذق على طبيعة فتفطن للقضية فيه مشاطة فتبين ربه
 الله ثم وان حصل ذلك للارادة انما احتاج للقرينة لان
 السقف مطلق الدنيا بالهالة كذا الدلالة به للشرع شيئا
 قيل اعتبار رارة هو المقتضى لذلك لانه في حاجة الى
 قوله لانه وهو كما لا يخفى وقال شيخنا في حاجة الى
 اي قوله

يدل على انها محرم

اي قوله لانه قد روي في ان التعريف بناسبه التصديق جدا
 فافهم اسم للفظ اي القسوة اي كما ان اسم للفظ المقول اذ قد
 علمت انما واقعة على اللفظ مطابقة لما كان صادر من اللسان
 او مقول بالجان والظن ان التعريف منته ليدل ولذا روي في
 عليهم الحكم بان لا يدل على ذلك على ان اسم للفظ المقول
 اذ قد رويهم او لا قام زيد فاعلمه لما قد روي من ان
 المراد للفظ ولو لم يكن بالجان وقد تقدم الحديث قال وما
 يرد على الاول من تقديم الحقيقة على الجواب وما يجب به من ذلك
 ان المراد يكون الطرفين في قوة التعريف انما بحيث يحمل عليها
 ويبقى المعنى بحاله هو شيئا ولا يفيده وجه عدم بوضع هذا
 الجواب ولما روي في جواب المعنى ولو باعتبار حاصله وقد روي حاصل
 المعنى والافاد في ان الحكم في المسئلة كان لزوم الجزاء للشرط
 وقد صدرت من ملزومية الشرط للجزاء وقيل ما ينادى انبان
 والبا للصور اي حاشا مضمونا بما روي في شيئا لشيء
 وقيل ما يسمي بالشرع مانع من دخول غير المصروف كما هو الظن
 وقال شيخنا شيئا انه غير مانع وقوله او يعلق شيئا على شيئا او ربه
 اي التعلق وقوله اي ربه اي المعاندة وركب لغيره كذا
 التذييل فقيض زيد في لفظ المولدة وصوابه لشيء لزيد
 ان او يافضه زيد في اما المسئلة لاجتماعه ان النسبة مطلقا
 المتبون او للمعاني كذا في شخصته اي شخصية عن طبيعة وقوله
 وطبيعة اي شخصية طبيعية فان الحق كما يأتي ان الطبيعة من
 الشخصية فمضموده او لا بقوله طلبة اي اريد منها انفراد
 ما ذكره او لا في قوله اي جعل الالام النسبة الخ لالم
 وبعضهم جعل النسبة الى كم الاسم مية فيقر على التعريف
 هم بتعريف الميم في الصحيح ان النسبة الى الثاني الضمير
 بالتعريف شيئا واما المراد اي لا عدم محض من
 عن تقدير شيئا لان في ان الجار والمجرور متعلقان بالكون

العام فان المنطق تقدير متعلق خاص اي ملائمة الكلي لتفسير كالحاصل المعنى
 ببيان معنى الاء اذ التمثيل هو ولا بد من هذا عند التأمل جعل التمثيل للدلالة
 الدالة على الاحاطة هو واقله هو العمل ذلك من حيث ان النكرة في الالفاظ
 لا عموم فيها حتى تحيى الجزئية اظهرت كون النكرة لا تشمل ذلك ليس بعض
 فان بعض لا تتعرف بالاضافة لتوغلها في الالهام وسياق الحديث ما يفيد ذلك
 فيوافق ما مر ولا ينافي كون ليس بعض سور الجزئية فان ذلك اعتبارا بالغالبة
 عندهم لا عند اهل العربية والا فمقد اهل العربية محققين قواعدهم انما لا يكون
 سور الجزئية اصلا وانما تكون لفظ الوحدة او السلب الكلي في سياق الحديث ولا يخفى
 ان لفظ الوحدة ليس من السلب الجزئي وقد توهم الخلف ذلك فاعتراض على الله بما ياتي
 فتنبيه وعلم من هذا ان قوله الله وهو انما يحتاج الى استخدام باجاء الضمير للنكرة
 بمعنى ما عدا بعض والا فمقد بين فيها اذا كانت بعد النفي محققين قواعد اهل
 العربية بعد ذلك ما يخالف ما بينه هنا محققين قواعدهم وهذا البيان الذي تكلم
 تعلم لتفصيل التي يخصها ويرد عليه ان يكون عندي رجل ولا رجل في الدار
 ولا امرأة بالرفع محققين قواعد العربية انما يحتمل لفظ الوحدة وفي الجس ولا
 يكون للسلب الجزئي فتدبر مع ان عندهم تفصيلا اي محققين الالهام الذي
 اذ يقطع النظر عنه لا تفصيل الامن حيث التسمية وعدمها ويعد ان هذا هو
 مراده فتنبيه ثم ان الشيخ شيخنا نقل عن ابن سبويه في بيان مراد الماطعة من قوله
 النكرة في سياق النفي للسلب الكلي ما يوافق قول غيره على مقتضى الالهام المذكور
 فلا مخالفة على ذلك ومحصل ما قاله ان كل نكرة في سياق النفي حتى يكون بعض
 الحيوان عندي للسلب الكلي باعتبار العموم وان كان مخرجها يحتاج الى طلب
 الى قرينة فتنبيه واما بعض كذا اي اما النكرة في سياق النفي عند بعض بقرينة هذا
 هذا الكلام فعلى ما ينبغي بحسب قواعد اهل العربية يكون فيها بين اهل المنطق
 وبينهم الخلاف الذي علم مما مر واما بعض كذا فمقد اهل العربية انه ان قامت
 قرينة على تعيينه فالقضية مخصوصة للجزئية وان كان في سياق نفي يكون احتمال
 محققين قواعدهم نفي الوحدة فلا تكون على هذا الاحتمال للسلب الجزئي ولا للسلب
 الكلي ونفي الجنس فلا تكون للسلب الجزئي بل للسلب الكلي فلا يظن كونها للسلب الجزئي
 على احتمال ما تم ينبغي ان ينظر الى القرائن للجهل على احد الوجهين السابقين فاذا

لم

لم توجد قرينة لان كونها كلية اظهر من كونها نفي الوحدة واما اهل المنطق فقالوا
 بعض الانسان عندي مثلا جزئية موجبة ولم يفيد واما اذ لم توجد قرينة على نفي
 البعض وقالوا ليس بعض الانسان عندي مثلا جزئية سالبة فاما اهل العربية
 في الموجبة من حيث التقييم والاعوهم في السالبة بالمره فلا حاصل كلامه فانهم
 يتدبر لئلا تزل قد ملك وقد يقال كلام المداطقة في بعض كذا لا يخفى ان كلام النحويين
 فيه يمثل ما مر عن ابن سبويه وكلام النحاة في ليس كذا مخصوص بقرينة الاستعمال
 المتألف المستغنى في تحويل بعض الحيوان عندي بغير ما كان المنطق فيه البعض
 مضافا فانه لا يخفى في بادره في الجزئية ولعل التبادر بواسطة ان لو كان العرض الكلية
 او نفي الوحدة لا سقنى على ما هو الظاهر عن الاقياف ببعض وتعمير الحيوان مثلا
 وقيل ليس عندي حيوان الذي هو متبادر عندهم في السلب الكلي في مقابلة نفي الوحدة
 لا في مقابلة السلب الجزئي اذ هم لا يقولون بالسلب الجزئي فيه كما قاله الصالح مع كونه
 اقرب الى اعتبار نفي الوحدة من حيث اشتماله على التوحيث الدال على الوحدة دون
 تحويل بعض الحيوان عندي مع كون اعتبار وحدة البعض وتعدده فيها بعد
 لكون البعض اعتبارا با بصدق بالقليل والكثير وقد يفتح لك هذا الكلام ابواب
 تحقيق المقام فتدبر بل ينبغي ان يشار الى ان النفي فتنبيه واقله هو علمت انه
 لا محل لهذا الكلام وان سلمه شيخ شيخنا على فهم ان نفي الوحدة سلب جزئي
 وان قوله فلا يظن كون ليس بعض هو بمعنى فلا يظن اطلاق ذلك وان قوله كان
 كونها كلية اظهر ان كان المحل على ذلك والاخذ به اظهر ولك ان تقول لو لم
 الامرات الاولة فلا يسم هذا بل المعنى كان كونها كلية اظهر كونها جزئية
 هو المتيقن فيؤخذ بالمتيقن فيكون محصلا ان كونها جزئية محله اذ لم تم قرينة
 على كونها كلية والمنطقيون اطلقوا ولا يخفى ان كلام الله على فرض تسليم الامرين
 يدل دلالة ظاهرة على ان المعنى ما ذكره قطع النظر عن القرينة الدالة الظاهرة
 في المرام والاعتراض ليس بحق ما فيه فافهم وبعض ليس تحويل بعض الحيوان ليس بانه
 يدل على رفع الايجاب الكلي الذي سببته على الاخرين صدقه بالسلب
 الكلي وبالاقياف للبعض والسلب عن البعض وقوله التام اي تضمنه الا لا يخفى
 على متأمل لكنه على ظاهره بالنسبة لقوله والباقيات بالمكن فتنبيه وقوله
 وهو صادق في كل صورة منهما مدلول مطابق من حيث تحقيق المدلول المطابق

فيها وظهور ان السلب الكلي مدلول مطابق وقوله او تكون ثابتة للبعض
 منسوبة عن البعض ولا يخفى ان هذا ليس سلبا جزئيا لان السلب الجزئي هو مجرد
 السلب عن البعض فتنبه وقوله فليس كل يستلزم ان لا يثبتك عن الدلالة
 على السلب الجزئي ويجعل معه الدلالة على السلب الكلي والتفريق على تحقق السلب
 الجزئي على كل صورة من صورتي المدلول المطابق للثبوت احدهما السلب الكلي
 والاخرى الثبوت للبعض والاشتباه عن البعض وقوله لعدم وضوح المراد
 منها اي بقطع النظر عن اعتبار المحقق وتركه المفكوك وقوله هذه اي ليرد
 ويتحقق بالبناء للمجهول او المعلوم وقوله بان تلك اي المهمة وقوله في
 الاصل اي قبل النظر الى اعتبار الحمل على احدهما للاحتياط وقوله متساويات دلالة
 اذ كل منهما مدلول لهما بالمطابقة لا يوجه في الاصل على الآخر مرجوحا وانما
 تبادرا احدهما من اعتبار الحمل عليه للاحتياط وقوله وهذه بخلافها اي احتمالا
 في الاصل اي قبل النظر الى اعتبار الحمل على احدهما غير متساويين لما ذكره وقوله
 التزاميا اي تضمنيا والحمل كلامه عا سمعت تمام انه لا حاجة الى قوله ولعل مراده
 ان ليس كل نحو وان افتره شيخنا وقوله وعلى رفع الايجاب الكلي التزاما الصواب
 الصواب بالسلب الكلي وبالثبوت للبعض والاشتباه عن البعض فكل منهما يدل
 لدعوى على السلب الكلي وقوله ان الاول قد يستعمل للسلب الكلي اي بدلالة المطابقة
 وقوله كما ذكرنا تقدم في القولة السابقة الا ان القلة لم تذكر لم تؤخذ من اعتبار
 المتين وقوله لان بعضا نكرة قال شيخنا التوجه في الالهام لا يكتفي التوفيق
 وقوله صرح ان يكون التقدير الرابطة مؤخرة على حرف السلب كما هو
 رحمه الله نعم التفريق بها اي لو بالقوة اذ قوله والسور في قوة والسور
 كلى وجزئي فافهم وقد نصوا على انها في الظاهر ما وجهه مع كونها خارج عما هو
 معتبر من القضايا تكون القضية شخصية قال شيخنا الشخصية هي
 المحكوم فيها على الجزئي الحقيقي فلا صحة كذلك ونقل كلام الجبيني في هذا
 على ذلك ولا يخفى ان من يقول بان الطبيعية شخصية لا يشترط ان يكون
 المحكوم عليه في الشخصية جزئيا حقيقيا فهذا الشرط غير متفق عليه فهو
 رد مذهب عده على ان الكلي المجموعي هو الافراد المجتمعة الخارجية وهو
 جزئي حقيقي لا عموم فيه بوجه وعلى تسليم العموم يلزم ان لا توجد شخصية
 موضوعها

وقوله ان يكون
 في قوله على حرف السلب

موضوعها غير مفرد ولا يقول بذلك قال وسيا على الاثر في هذه القولة ما ينس
 على خلافه فتنبه وقوله ويظهر فيما اذا اريد كل فرد بشرط الاجتماع الخ العرفيين
 هذا وبين الكلي المجموعي فظاهر اذ الحكم هذا على كل فرد فالمحكوم به لكل فرد على
 حدته غاية الامر ان الركن والمكان ولذلك استظهر ان انهما كلية مع كون
 الكلية في قوة قضاي بعدد افراد موضوعها والحكم في الكلي المجموعي ليس على
 كل فرد بل على المجموع فالمحكوم به ليس لكل فرد فليس منه الا فردا واحدا مشترك
 الجميع فيه وقوله واشترط الاجتماع جاء من خارج اي نشأ من اعتبار امر
 خارج قاله نشأ من اعتبار اتحاد الوقت والزمن وكل منهما ليس من اجزاء القضية
 والمقصود انه لم ينشأ من اعتبار اتحاد المحكوم به المؤدي لاعتبار مجموع افراد
 المحكوم عليه فيصدق البعض فتكون جزئية كما نقله عن يس وان رده
 المحكم اذ الكلام الآن في حل كلامه المبني على فهمه وقد اقر كلام من المعنى
 على ان المجموع يصدق البعض فتنبه وقوله تكون شخصية او وكذا خاصة
 من اعتبار اتحاد المحكوم به لا يري لاعتبار مجموع الاشخاص فيصدق البعض
 فتكون جزئية وقال شيخنا معنى قوله جاء من خارج فهم من قرينة خارجية
 لامن موضوع القضية والافرق بين الكلي المجموعي وكل فرد بشرط الاجتماع
 الاكون ذلك معنوما من الموضوع او من خارج فافهم اذ كان المعنى
 واحدا فاما دايم صنع العلم من داخل والعلم من خارج واحدا وان لا تتدبر
 والموضوع لا يخفى ان الكلام في الاسماء الاصطلاحية والافعال المعنى واحد
 عند الجميع شيخنا رحمه الله نعم والمهمة او عبارة في ثم قوله اما الاول
 فشرطه الايجاب في صفاته او اما المهمة ففي قوة الجزئية واما الشخصية ففي
 حكم الكلية في جميع الاشكال وقولهم لانها تنتج في كبرى الشكل الاول استدلال
 على كونها في قوة الكلية لان ذلك يختص بالشكل الاول كما سبق الى بعض الاوهام
 بل هي في حكم الكلية في غير الاشكال بدليل الى آخر ما ذكره هناك قال المحقق هناك
 اي والاستدلال بخفي في ثبوت المدعي في صورة واحدة لا يقتضي ثبوت
 الحكم الا قد يكون قرينة مانعة من العلم على البعض اقول رحمه
 الله نعم نحو هذا زيد او علمت ان لا تجري في الاشكال الاربعة
 وهذا مثالا من الاول وقد ذكر المحقق مثالا من الثاني وسيا

على النسبة الى الفاعل مثلا واللم يصحوا بذلك ودعا بشهده كلامهم في استدارة الشق
 باعتبار النسبة نحو انا انا المير عن قدير وحري هذا واليحيى ما فيها فأن انه سمعه من
 تقرير شيخه قدير بان قوله المير فيه ان محطا اعتراضه قوله ودعوى انها لا تقيد
 غير ذلك لا دليل عليه فالذي يجاب به هو ما ذكره بقوله وايضا وان اشتملت ضميره
 عايد على معلوم من المقام وهو المحولات والموضوعات شيئا وهو لم يقل ويصح
 رجوعه الى الجهة ولعل مرادة مطلق الجهة لاجهة الاستقلال فما هوظم الى محصلة
 المحول اي فقط على لا يحيى اذ هو مقتضى قوله وكذلك مع ملاحظة قوله قبل وجهته
 اليه غير هذا وقال شيخنا قوله لا تصرف الاعدولة المحول اي سوا كانت معدولة
 الموضوع والاغوية الامران حال الموضوع يكون محولا عنه عند الاطلاق وكذا ما
 بعده هو الذي يدفع التهمة ان تنظر في كلام الن حيث جعل التسمية بمعدولة متروكة
 على جعل اداة اللب جزا من المحول ثم قال بعد وقد تكون اداة جزا من الموضوع
 وتسمى القضية بمعدولة الموضوع او جزا منها فتسمى معدولتها فانه بجيب بالاشبهة
 ان التسمية في كل مترتبة على حالة ليست موجودة عند التسمية في المير قدير
 هذا ما يقتضيه قول المير في نظرية النسبة لقوله وكذا المحصلة فان قول المير والاشتمل
 صورتين ذكرهما هو باق في جوابه عن اشكاله بقوله بان لم يجعل يعني اداة اللب
 جزا من احد الطرفين او جعلت جزا من الموضوع فقط وانما الذي يقال ان مقتضى
 كلامه انها عند الاطلاق تصدق بالصورتين مع انه ليس كذلك وان قوله فترجع الى
 لا يصح ترتيبه على ما قبله اذ مقتضاها رجوعها الى اكثر من ذلك فالايحيى فان جعل
 قوله والا محصلة غير صادقة بالصورة الثانية اندفع الاشكال فقط قدير
 الى معدولة المحول ومحصلته لا غير فيه نظران علميا مع جواب احدهما فيما مر
 فتنبه تقتضي وجود الموضوع اي في الخارج حال وقوع الحكم المير ما ذكره المحقق
 بعد والمقصود انهم قالوا تقتضي وجود الموضوع حال وقوع الحكم في احد الازمنة
 وانصافه به اذا كان موضوعا له وجود في احد الازمنة والظن فاقبل كلامهم
 نحو كل انسان ممكن في مقتضى كلامهم ان موضوع وجودها موجود في الخارج حال وقوع
 الحكم وانصافه به في احد الازمنة الثلاثة وليس كذلك فتنبه وقوع الحكم اي المحكوم
 به والمراد به النسبة الكلامية ويرجع القضي في قوله به الى المحول المذكور في كلام التثنية
 وهذا الوجه قرره شيخنا وقوله وانصاف عطف لازم وقوله حالا المير مطلوبة في المعنى
 لا معطوف

الاول

للمعطوف والمعطوف عليه التي تقتضي وجوده اي اذا كان محمولا لموجودا
 في الخارج فلا ينافي ذلك قوله فتنبه ان مقتضى الخارجية هي التي موضوعها موجود
 بالفعل في احد الازمنة الثلاثة سواء كان موجودا حال وقوع الحكم في احد الازمنة
 وانصافه به فيه ولا تنبيه وذلك عند الراد الا مثله الكثيره كلامه بوجه خلاف
 المراد كما قال شيخنا ولو قال وذلك فيما راى على القضية الاولى من مثال يقتضي على
 اكثر من قضية فانهم اي الوجوب العقلي في كل انسان حيوان مثلا بعد اعتبار
 ان الانسان هو الحيوان الناطق وسليم ذلك يجب عقلا ان كل انسان حيوان اذ يستحيل
 عقلا ان بعض الحيوان الناطق ليس بحيوان وعلم من هذا انه ليس المراد بالوجوب
 العقلي ما يقتضي القدم والبقا في عالم المير حيث يصح ذلك من كلامه فتنبه
 في المركبة اي في معرفة القضايا المركبة اي في معرفة بعضها على معرفة الوقفية والمنزوعة
 الاثنين ذكرهما التثنية ضرورة النسبة الباطنة لشيء شيئا وكذا يقال فيما ياتي
 ما دامت ذات الموضوع اي حيث يكون مثلا ضرورة ذات الموضوع فلا يقال ان النسبة
 ضرورية مادام الموضوع موضوعا والمحول محمولا لا شيئا ذات الموضوع اي فزاده
 والمراد بوصفه مفهومه باعتبار عنوانه فلو قيل في المثال ما دامت النسبة هي
 مشروطة شيئا شيئا فناما واسما سميت المير هو ان لفظا ضرورية اسم لها على حدته
 ولفظ مطلقة اسم لها كذلك وليس كذلك بل الاسم مركب منهما والجواب انه لاحظ
 الاصل وقوله سميت ضرورية اي يصدق عليها ضرورية فانهم بحسب اللغات انما
 قال بحسب اللغات ليصح قوله هي المشروطة العامة انما المشروطة العامة قد حكم فيها
 بضرورة النسبة مدة دوام الوصف فكيف يقال على وجه الزيادة عليها لامتداد دوام
 الوصف شيئا شيئا فناما في اذ لم يكن دائما اي بحسب اللغات اي الفعل اي في الجملة شيئا
 شيئا هي مفهوم الادوام ليس المراد بالمفهوم المفهوم بالمعنى المقابل للمنطوق كما لا يخفى
 فلا يقال ما وجه كون العامة بسيطة مع ان مفهوم قولنا ما دام وصف الموضوع لامتداد دوام
 ذاته علم ان الناطقة لا يعتبرون المفهوم وان الجزء الثاني في الاول اذا كان ايجابا
 كان الثاني ملبا في الجملة واذا كان ملبا كذلك ولب اليجاب ملب ولب السلب ايجاب
 كل كاتب لم كان المناسب ان يقول وانما كل كاتب لم لكتبة فكل على وضوح تقدير ذلك
 احدا من المقام شيئا شيئا لانه ان عبر المير كما هو مقتضى ما سبق ولم يقتيد في لفظ
 لانه كان عليه ان يقول ولا با امكان عام او خاص فتأمل اربع موجبات لعل

٨٨

المواد اربعة اجمالاً ولا فيظهر ان ما ذكره في اربعة تفصيلاً فتدبر
والحجية المناسبة والمطلقة الحجية وكذا قوله والحجية الممكنة فتدبر
الفرق انما انظر على هذا لم يخل زيادة على قوله والحجية المطلقة والمطلقة الواقعية
علاوة على ما ذكره في الاطلاق وقته الكتابة فان ترك هذا مع ذكر ذلك لا بد له
من حكمة وان لم يخل بالفرق ما وجه قوله والممكنة الواقعية بعد ما قبله وما
الفرق بينهما والقول بالفرق مع الامكان دون الاطلاق بعيد وعليه يكون
قوله والحجية المطلقة في معناه قول انه لا يخله كالمطلقة الواقعية وانظر على كل
حال لم يخل النوس والمطلقة المنتشرة وهي ما قبله اطلاقاً بوقت غير معين اهلاً
فان ترك هذا مع ذكره ما ذكره لا بد له من حكمة ولعله اراد التخصيص وجمع بين الحجية
الممكنة والممكنة الواقعية ليس على ان التعبير بالحين ليس كالتمثيل بالوقت فتدبر
او بالامكان انما هو ضرورة لا يخفى ان مجموع ذلك يجمع قوله بالضرورة وان كان فيه اجمال
وتفصيل دون قولنا بالضرورة فتدبر عنها وعن احكامها اي عن مجموع ذلك فلا يفتي
انهم قد خضعوا عن التناقض في غير ما ينبغي شحنا نعلق تأليها بمقتضاها لزمه له
لكن لا يجمع الزعم المتقابل للاتفاق الذي هو الحجية كما لا يخفى ثم الموارد المصاحبة
كما ان لم يخل بالتناقض الاول هو قال شيخنا ما يحصله بايضاح يجب ان هذا بانه
احتاج لتفكير السور في بيان اقسام القضية الى الاقسام الاولى قائلهم هو كل في التوزيع
والاول للادول فتدبر اي يربط معنى الرباط والظلام على تقدير مضاف اي وقوع
الرباط والنسبة الكلامية هي الارتباط والحكمة هي وقوعه والحكم هو ادراك ذلك
الوقوع وسائر ان الصدق والكذب بمطابقة الواقع وعدمها في الموجبة ومطابقة
سلبه وعدمها في السالبة ولا يخفى ان سلب النسبة يستلزم سلب الحكم وكان المناسب لهذا
ان يقال في الجملة ان النسبة الكلامية هي ثبوت المحول للموضوع سواء كان المحول
عليها ولا ونسبة الحكمية هي وقوع ذلك الثبوت والحكم هو ادراك ذلك الوقوع فهو
انقياد ادعاء الصدق والكذب بمطابقة الواقع وعدمها في الموجبة ومطابقة سلبه
للواقع وعدمها في السالبة فتدبر واما التعليق فهو الحكم هو فهم من هذا انه ان
جعلت على معنى بالتصوير اي التعليق على ظاهره وما حتمته المحتم والمكبات
عنه المصنف هو المناسب دون التكلف التام لارجاعها الى عيب التهذيب وان تكلف
شيخنا لذلك الارجاع كما اجماع بالتامل في العبارتين مع النظر المتعمق منهما
يقصوه

يقصوه انما لا على طريق الاستعمال لان قد لا يعمل بالشيء ما بعد ما فيها فكلها
بالاقصال انما يوقع الاتصال انما بمطابقة سلب الحكم المذكور في الجملة ان
يفعل بمطابقة الحكم بعدم وقوع الاتصال والانعزال لنفس الامر وسائر في
ان السالبة لا يحكم فيها بالتطبيق بل بسلبه فتدبر قال العدد انما كان قوله وسببها
المجموع تقييدها لان مقتضى ان كل ما استعمل فيه ادوات الانعزال يجب ان يكون
احد المتفصلات الثلاثة ذكر ذلك لرفع هذا الایهام في شحنا مع مناقشة اولها
العدد لتوقف رؤية احدهما على تنها الرؤية الاخر فتكون القضية مانعة بجمع وادرا
لم يتوقف فالعناد سواء كانت حقيقية او لا ادعائي بل اعني هو يتوهمها الذكر
الحق وقال كما ياتي ان المفهوم عند تقدم الزوج في قولك العدد اما زوج او فرد هو
الحكم عليه بما ندفعه المفرد وعند تقدم المفرد هو الحكم عليه بما ندفعه للزوج والمفهوم
متغيرات فيكون المتفصلة التي عاكس ما يربطها في المفهوم الا انه لما لم يكن له فائدة
لم يعتبر به ومن قال لا تنكس يقول ان قولك العدد اما زوج او فرد معناه الحكم
بالعناد بين الزوج والمفرد وهذا المعنى حاصل قدم الزوج او المفرد في القياسات
تحتاج هذه المهمة الى توجيه واقول ان يظهر ان الوجه ان يقال اما المسبب
الذي ليس له اكثر من سبب واحد فهو من حيث خصوصه مستلزم لسببه ولما لا يشبه
الاكثر من سبب بل يشبهه واما الذي له اكثر من سبب كالصغر فيسلم انه لا يستلزم سبباً
معيناً ولا صغراً اخر من انما هو داه بالمسبب ما ليس له اكثر من سبب واحد بغير رؤية
قوله يستلزم المقدم التالي وحمله على الاكثر يقتضي ان قولهم الزومية تنتج
في القياسات على معنى قد تنتج وهو بعيد فتدبر هذا احتراز عن الملازمة
القائمين بالتعليل والطبع لمفهوم الله تعالى وهي ما حكم فيها بتحقيق التالي
على تقدير تحقق المقدم سواء في اي مع عدم العلاقة كالاخفى وتنقسم اي في
لكن ليس التركيب مما ذكره التام في العنادية فتدبر ولا ياتي في الوجه الثاني انما
اذا كان تركبها من ذلك كما انما يبين لما نفع الجمع والاختلاف بينهما في كل قسم فيه
انه قال ان قوله في القسمين الاولين وتركبها قد تركب وجه لوجه المتخصصين
بينهما اما لما نفع الجمع في الاخفى ان مانعة الجمع هي ما حكم فيها بان تحقق احدهما
يبان في تحقق الآخر ومانعة الجمع هي ما حكم فيها بان عدم تحقق احدهما ينافي
عدم تحقق الآخر فالمعنى اما لما نفع الجمع فما عتبارها سلب التناقض بين كون الشيء

اشياء وكونه فاعلم ان الصدق اي التحقق لانهما يتحققان في زيد مثلا واما النافعة
 الخلوفا اعتبارا لهما تسلب التناقض بينهما في الكذب اي عدم التحقق لانهما يكذبان اي لا
 يتحققان اي لا يتحقق شي منهما في الكذب مثلا واما الحقيقة فهو ما ذكره بقوله في الصدق
 اي التحقق وقوله لانهما يتحققان صدقا اي حقيقة اي يتحقق تحققها وقوله في الكذب
 اي الازعاج اي عدم التحقق وقوله لانهما يتحققان كذبا اي ارتعاجا اي عدم تحقق
 اي يتحقق ارتعاجها وعدم تحققها فافهم ذلك واعلم انه قد قيل هذا لا يجمع
 بوجهي على كون القضية المذكورة منفصلة حقيقية وان كان قد يتعدد لفظا اي
 بان يكون الدال عليه مجموع لفظين فليس ظم اليهما مراد انهما يعلم بما بعد الابدان
 الدالة مقدراي لادان ينفرد ذلك التقيض عن الجزاء الآخره وقوله في هذا الجزاء اي
 المتبعين تقيضه وقوله ولا ينفرد في الجزاء الاخر اي المتبعين بعبه وقوله لانه اي التقيض
 وكذا ما نعت الجمع هو التصغير على صحة الاقتضار على جزئين تارة والائيات
 باكثر تارة اخرى التي هي من قوله فصح هو وقوله لانهما اي الذي فاذا ركبنا مانعة
 الجمع من اكثر في معناها ذلك الاكثر لانه الخلو فتعول في منع الجمع اما ان يكون الشيء
 ابيض واما ان يكون اسود واما ان يكون احمر في منع الخلو اما ان يكون الشيء غير
 ابيض واما ان يكون غير اسود واما ان يكون غير احمر فافهم فتكون الانقسام ستة هي
 سياتي في كلام ابوسبي ان ذلك عند قطع النظر عن الكيف والاقرب في ذوق الجمع انه يقع النظر
 عن المزدوم والعماد ولعل الخلق اشار الى ذلك بقوله بالحرارة ولكن الخطب في ذلك يسير
 وقوله في النظر ما ذكره في اصول الطريقة التي هي عليها التي في الامثلة المذكورة وهو يربط
 انكار الانقسام الى انكار التسمية اذ لا يستلزم الشيء التقيض فيه تساهل لا يخفى فانه ليس اللازم
 استلزام التقيض بل استلزام التقيض وجودا وجودا وتقيضه ولو فرضنا وجودا مع عدم تقيضه
 ولو فرضنا ولو قال اذ لا يمكن ان يستلزم الشيء التقيض فيه تحقق امر تحقق تقيض ذلك الامر ولا
 يمكن ان يستلزم الشيء التقيض فيه عدم تحقق امر عدم تحقق ذلك الامر فافهم لا يخفى بعد
 ذلك انه لا يرد للمفعل الا في حق كمال الجواب عنه بما ذكره على انه لا مانع من قولنا في الخلو
 قال اذ لا يمكن الاستلزام مع التناقض لا يمكن تصحيح كلامه قد يدبر اما كمال لعل المراد
 منه ان كل في الاصل لتعظيم الافراد لاهل وجه كونها طرفا فلما تنظر فافهم ان تضاف
 الى الجنب وما معناها فتكتسب الظرفية فتكون لتعظيم الاوضاع في تلك الحالة فعملها بذلك
 وبعد ذلك فيه شيء وظاهره يقتضي ان كلما يتخامها لتعظيم الافراد في الاصل ثم جعلت انما
 لتعظيم

لتعظيم الاوضاع لاكتسابها بقاها بالظرفية من الجنب المتضافه هي انما هي اليه
 في الاصل الثاني عنه اي الجنب ما التي هي جزء المضاف ولا يخفى ما فيه فتدبر
 فنصلح في النظر كيف يتصور هذا بعد قوله اسم شرط لا يخفى ان هموم الاوضاع من
 جهة محكوم افرادها لا يتعلل وهو مدلولها في الاصل كما انهم من كلامه فلو قال اسم شرط
 لما لا يعمل لا يقع طرفا في التعظيم الافراد لاهل وجه الظرفية لظهور قوله قال المدعي
 كذا الظهور قد يدبر مع تصريح جمهور الجواب انه لا مدخل لهذا التصريح في عدم الرضى
 فان كلام الجمهور في بيان حقيقتها اللغوية وقوله كالحمد والرمم اي كمدن المظنين
 وقوله الاثري المرفيعا لكون العرب من حيث هو معرب لا محيد له عن لغة العرب انما
 يوجب بيان الدال في لغة العرب بأي طريق كان فالمراد هو عدم ذلك واما هو ان يكون
 سور الكلية في اللغة العربية كلها فتارة يعبر عنه عند التعريف هو عام جري احكامه
 في سائر النصوص وتارة يضع لفظا آخر لمعناه ويعبر عنه عند ذلك مع ظهور الحال وان
 هذا اللفظ من وضعه هو معنى تلك الكلمة فنرا في التعيين بما هو الوضع العربي عبر
 بكلام ومن اراد التعيين بما اجرى على اصطلاحه هو فلا مانع فيما ليس فيه ضرورة ولا
 خروج عن التعريف فتدبر ان هذه هي الحكم العربية غير ملزمة وقد ثبت فيما تقدم على
 مثل ذلك فتنبه رحمه الله ثم قد يكون اما ان يكون الشيء حيوانا او فرا هذا المثال
 فاذ ب محقق كلامه السابق فتنبه واطن ان الشيء يشبهنا فيه على ذلك لزم الجواب
 معرحون بخلاف ذلك او النقلة هو اي فالشبه به ما كان من هذا القبيل فلا يرد البحث
 ولا يحتاج للجواب الاول وفيه بعد ذلك نظر هو على ما ظهر ان على كل من الجوابين لا
 يجمع قوله حق ان حيوان جنسي اكرمك معناه انما لا يخفى اذ مقتضاها استقلال الجزاء
 بالافادة وقد رتب شيئا وجه النظر بغير ذلك فسميته لتقل عرض في قد يدبر وايضا يرد
 الجواب كانه هم ان المدعي الشرط والحا بالظرف ولذلك قال بعد فيما ذكره من الامثلة
 ولا يفهم ان وليس كذلك بل بما يناسب المقام فهو ان اسم زيد دخل الجنة معناه يدخل
 زيدا الجنة بشرط الاسلام قبل ذلك ولا يخفى ان هذا مفهوم من المثال وانه غير التقيض
 كما يعلم من النظر المحكوم به والمحكوم عليه على كل وقس على ذلك يستلزم المجال اي
 فيعلم صدق العكس اي على ما يدعى انه عكس فيثبت كونه عكسا حيث لا نزاع في شيئا
 يتوقف عليه كونه عكسا الا صدقه عند احل كلامه وانما اذ علمت ان العكس قلب جزائي
 القضية مع بقا الصدق لزم ما علمت ان في هذا نظرا اذ عند النزاع في الصدق لا يكون لزوم

مطلب التناقض

مسلم فلا يثبت كون هذا عكسا لهذا الأصل ^{الشيء} ^{الشيء} بل يتوقف على اضطرار صدق كل جزئية مع كلية من هذا القبيل ولكن الجواب بان معنى كلام ان عكس كل انسان حيوان وهو ذلك بعض الحيوان انسان وهو ذلك على التوزيع وهكذا بقية كلامه فهذا الدليل على هذا الوجه يثبت الصدق في ذلك على وجه اللزوم فيثبت كونه عكسا لما ذكرنا فافهم ولاخلل الا من يقتضيه المطلوب فبعضه هو الكبير والمطلوب هو بعض الحيوان انسان والعنصر وهو كل انسان حيوان مسلمة فلاخلل من جهةها اذ ليس كما قال شيخنا عز وجل المصباح بالتفصيل ما في التعريف فان فيه تعميل المصباح في بيان اجزائه وليس مراده التفصيل بمعنى التسمي وجود اختلاف المكاتب اي في هذا المثال اي لا ينفرد في التعميل اقول ان قال شيخنا في جوابه انه من قبيل اختلاف الموضوع اذا لاصل عطف زيد طويل بزيد طويلة هو لا يخفى انه يجب الاصل في الاختلاف بالموضوع وبالجزئية وقد علمنا الاجتماع غير ضار على انه لا عبرة بالاصل كما يعاين من التعميل الا في فافهم والاختلاف عطف على اختلافهما اقول ان ما ذكره احسن من جعل الكاف صلة والعطف على قول هو احسن من جعلها صلة والمطابق على مدخول نحو فافهم لان هذا قسم آخر فيه ان كونه قسما آخر ليس بالاثبات بالكاف الذي هو صفة اعادة لفظ نحو فلا وجه لقوله وان قال ان قد تدبر الكاف في وحدة كما في خطا المولى فهو غير صاحب الشمسية فالقد تدبر مصورا على فرض قلة بر الجار عليه وسياق له خلافه الى حذفه اي الى دعوي حذفه رحمه الله نعم وانما جواز ان يكون الكاف اسم كان وجها مستندا واليمين منصوبا بنوع الخافض خبرا عن مجراها والجملة خبر كان قوله هو اذ هو على الاول من الفعل الثلاثي وعلى الثاني من الرباعي وبالعكس اي وتبين ليس بعض الانسان حيوان هو المثال المذكور لعلمه ان دعوا بغيره على جعله قول الله تعالى وبالعكس اشارة الى ان في كلام المصباح انما فافهم وان كانت مخصوصة في هذا على الطريقة التي هي عليها من ان المخصوصة لا تنقسم الى كلية وجزئية كما تقدم و الا فلا بد من الاختلاف في الحكم ايضا فافهم اي واصلها انما جعل اعلاها في محل اسفلها بدون جعل اسفلها في محل اعلاها ليس تنكيا لاشي مما ذكره الكبي لا شراط ذلك في عكس التبيين المتخالف مع انما تعكس اي عند فرض صدقها بخلاف ما اذا لم يفرض صدقها فافهم انما لا يتعكس حينئذ كما يعلم من قوله وبدون ترك المصباح للذب قد تدبر اي والعكس لازم انما قال في بعض النسخ فان بعض الانسان حيوان الذي هو عكس كل حيوان انسان بغيره في الواقع لا يثبت له وجه

مطلب العكس

الشيء
الشيء

وجه كونه عكسا له ولا يخفى عليك انه يريد ان ذلك لا يخفى عكس الغضب فلا يصح قول ان قبل ذلك لان العكس لازم للعقبة وصدق الملزوم انما فافهم في توجيه كلام الله ان يقال لما كان الغضب بخلافه الواقع ولو بالنسبة لبعض افراد الموضوع لم يلزم كذب العكس لوزان يكون الحكم فيه على بعض آخر بخلاف الصدق فانه لا يكون الا جملة الواقعة بالنسبة للموضوع بتمامه فلا يتأتى ان يكون عكسا كاذبا قد تدبر رحمه الله نعم وقد بعض كذا وكذا الجزئية السالبة اذا عكسها الى مثلها وصدق حكما ومثلها المهمة السالبة اذا عكسها كذلك بالنسبة لبعض ما اخرج من قوله تعالى جميع ذلك لئلا يدعكس نحو بعض الانسان ليس بخير اي نحو بعض الحيوان ليس بانسان وعكس نحو الانسان ليس بخير اي نحو الحيوان ليس بانسان وقال خازن بقوله الا انه وقوله والعكس لازم ان لا يخفى ان ذلك في معنى قوله على وجه اللزوم فافهم رحمه الله نعم وان عكس نحو كل انسان ناطق الى كل ناطق الى انما هو ذلك على التوزيع التعريف للماهية فيجب ان يراد فيه المفهوم لا الافراد وقوله فلا يدخل فيه استثنائه لا يقتضي اعتبار الافراد للمفهوم فلا يكون المذكور هو التعريف وانما التعريف في الحقيقة بالمفهوم الذي ينطبق على ذلك فظهر وجه قوله لا انقول ذلك من تدقيقات الحكماء وان دفع ما يقال كيف لا يقتضي المصباح اصل صحة التعريف ليدونه ويقصد التعريف وتسهيل بما هو قاصد قد تدبر قلت ليس المراد ان هذا عجيب من الفاضل المحم فان القول انما ورد بمقتضى ما هو صريح كلام الله وكلام الله من ان الشخصية قد يكون محمولا جزئيا او مقتضاة صحة حمل الجزئي ولا سبيل الى صحة حملها في الشخصية دون غيرها فافهم لان الشخصية في حكم الكلية اي وانما كان عكس ليس زيد بخير الذي هو سالبة شخصية لاشي من الجوزي الذي هو سالبة كلية لان الشخصية في حكم الكلية اي والسالبة الكلية تعكس سالبة كلية وفيه ان الشخصية في حكم الكلية سواء كان محمولا الشخصية جزئيا او كلياً فيجوز هذا التعليل في الشخصية التي محمولا جزئيا مع تخلف الحكم اذ هي انما تعكس كنهها قد تدبر ويمكن ان يقال انما فافهم قوله المصباح والعكس لازم اي ان العكس لازم ذاتي والمعلول لزوم له وهو اي العكس لغير ما وجد له لعدم بقاء الصدق اي لزومه عند التبديل فقوله لغير خبر ثبات عن العكس وكانت المناسب للتوزيع بان يقول فافهم اي والعكس لازم انما قال في بعض النسخ فافهم فافهم هذا بالمعنى الثاني حتى يعتزض عليه ولا اعتراض واراد على من قال هذا

القدر لا يثبت موجودا على انه قد يقال المواد بالتوقف لزوم والمواد بالمتصلة
 المتصلة للزومية ولا عبرة بعكس الاتفاقية لعدم الغلبة فيه والزومية لا يكون
 فيها المقدم مسببا الا اذا كان مسببا هو الثاني لا غير وكذا لا يكون مقدها وتاليها مسببا
 عن شيء واحد الا اذا كان لا يتسبب شيئا منهما عن غيره وهو بحسب النزوم بينهما
 كما لا يخفى ثم يرد ان الاول لا يوجب للثاني ايضا فانهم ويؤخذ منه انه هو ما هو من
 كون ذلك هو الذي تارة يوجب على وجه النزوم وتارة يبقى لا وجه للنزوم واما بانها لا يكون
 فهو بفعل المبدل فافهم بتدبر اذ الحكم هو اي وتولنا التي هي مثال لما في ذهنه انه
 ولم نقل التي هي مثال لمقدار خارجي من الحكم لان الحكم هو وقال فلا سعة له وجود
 في الخارج اذ المتولات كلها عندهم وجودية قلنا التصور هو هذا هو الظن وان قال
 بعضهم لاحكام بين المعرف والتعريف بل هو على معنى اي التعريفية غاية الامران
 اكفى او لو صرح لقال بخود يد قائم بالاطلاق لا ادعاء وفيهم الجهة من مجرد اللادوام
 نظرا فتدبر واورد دخول الرتبة اي في تمام التعريف والافلا وجه للبراد وحيث
 وهي تستلزم قولنا آخر بالذات كما لا يخفى فعدم انه لو اخذ ذكر هذه الابواب وجوبه
 الى فراغ التعريف لكان احسن ولعله في الكبير ذكرهما هنا فكان ذلك داعيا له الى
 ذكرهما وهو تتبع في فيه انه هذا المعنى لم يدخل حتى يخرج بقوله مستلزما وسيأتي
 عن التمريد في المراد بالاستقراء هنا هل هو القضية الاستقرائية او ما ركب من
 قضيتين يعني استقراء التبين فاكثروا عن ارجح كل من الوجهين واختيارا لثبوت
 الثاني مع الجواب عنه فما ذكره المحقق بيات للاستقراء المنسوب اليه الاستقراء الذي هو
 مراد هنا وكذا قوله قبل ذلك اي التناقض هو تعصده المنسوب اليه لما هنا ولذلك ان
 فقد مرصفا في قوله اخبر الاستقراء في كلام التام الا فيكون قوله المحقق اي التناقض
 هو ظاهرا فنتبه ثم لا يخفى ان قولنا الحيوان الذي استقرأت افرادة استقراء ناقضا
 فهو جديما مستقرا منها محروكا لعله الاسفل يحرك فكه الاسفل وهذه حيوان قياس
 محسوس الصورة لا يبيح اخراجه او لو سلم لزوم عنه لانه قول آخر هو بعض
 ما يحرك فكه الاسفل هو هذا وكذا قولك كل حيوان اما فرس او بغل او حماد
 وهكذا الى ان تبلغ الاكثر وكل فرس او بغل او حماد وهكذا يحرك فكه الاسفل
 فكل حيوان يحرك فكه الاسفل اذ لا يخفى انه ان سلم ان كل حيوان لا يخرج عما
 ذكره من الجزئيات لزوم هذا القياس ان كل حيوان يحرك فكه الاسفل واذا
 كانت الاقضية الخاذية داخلية فكيف لا يدخل مثل ذلك فتصويرا للاستقراء نحو
 ذلك

ذلك كما صنع شيخنا غير مناسب لكلام المصنف والله وانما يصلح ذلك لالابصار
 بعد الاستقراء الى قياس داخل في التعريف لا خارج عنه فتدبر ذلك على كليهما
 اي في ضمن كل فرد فلو ثبت اليقين اي ولا يخرج فضاياه بقوله مستلزما بل بقوله
 آخر ويروى الى قياس منطقي يسمى القياس المقسم كما يأتي في التام في اوضح القياس
 هو تشبيه جزئي كذا يأتي فيه نحو ما تقدم فتنبيه وافهم فلا يخرج ان هذا التعبد
 قال شيخنا اي بل يخرج ان بقوله بالذات فانها يستلزم قولنا طينا لكن بوجه
 مقدمة اجنبية وانت اذا فهمت ما يأتي في التام وعلمت انه لا بد في القياس ولو
 خطابة او شعرا او جديلا او سعة من الاستلزام اليقين بحيث يكون ارتباط
 الحكم بمقدار ما لا يتعد تسليمها يقينا وان كان الحكم في نفسه ظاهريا لكون المقدمات
 ظنية علمت خروج الاستقراء والتشكيل بغير الاستلزام مطلقا ولا استلزام يقينيا
 لهما مطلقا لا بواسطة ولا بغير واسطة فتدبر فتقولنا لا شيء الا قال شيخنا
 فساد صورة هذا الكونه من الكل الاول ومن شروطه الايجاب في صفاته
 وهذا صفاته سالبة اقول ان جعل قول التام لا يمكن ان يخلو لا يخرج فقال
 ما قال وانما هو علة للثاني في قوله لا يقطع انه والضمير للضروب العجيبة اي
 ان مدلولها الذي هو لازمها لا لانتها عليه واستلزامها له ليس يقينيا بل
 يجوز تخلفه عنها فلا يقطع بصدقه لذلك والاستلزام المقيد به عندهم هو يقيني
 فيخرج بقوله مستلزما فافهم ذلك بتدبر وان ما يتعبد منها هو يوم ان
 كلام التام يقتضي ان ما يتعبد منها يسمى قتيحة وليس كذلك الا لو كان كلما
 يسمى لازما يسمى قتيحة لكن ليس كلما يسمى لازما يسمى قتيحة كما لا يخفى
 علة لا يخرج علمت انه ليس علة له ثم هذا ايضا هو علمت ان لها لازما
 لكن لزومه ليس يقينيا في البعض فيخرج اي ذلك قوله مستلزما ويقيني في
 البعض الآخر لكن استلزام ذلك البعض له ليس بالذات فيخرج اي ذلك
 البعض قوله بالذات فقول التام الذي يقطع بصدق لا ريب انما هو في ظاهره
 جدي في استلزامها له فاستلزامها له يقيني فظن ان هذا داخل في قوله مستلزما
 وانما خرجت بقوله بالذات فافهم ذلك بتدبر هذا ولك ان تقول مراد التام
 بصدق الملازم هنا وفيما مرصده من حيث استلزامه فافهم سيأتي دفعه
 اي فيما كتبه على قوله القعنين في قوله فيه وهذا اندفع الى انه قال واخراج

كحقياس المساواة هو بوجوب ارتفاعه أي الغداه هي عكس نقيض المقدمة
 صوابه عكس نقيض المقدمة فإن المقصود منها المقدمة الثانية عكس نقيض لـ
 عكس مستوفاهم وقوله وهو كل ما يوجب أن هذا ان عكسها عكس نقيض
 موافق فان عكسها عكس نقيض مخالف قلت هي ليس شيء مما يوجب ارتفاعه
 ارتفاع الجوهر عن جوهر وليس شيء مما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر جوهر
 فالهم الاشكال الثلاثة أي من الاشكال الاربعة الآتية والمراد من الاشكال
 الثلاثة ما لا يشمل المثال المذكور كما هو دغم غير النوسى والافهم من الشكل
 الثاني عند النوسى فلا يستقيم التنظير فالهم فقام هو وجه ثبوته ان نحو على ما
 صنعه غيره عما يتوقف على مقدمة اجنبية وليس فيه ضابط قياس المساواة
 كقولنا جزاء الجوهر هو اول الاشكال في المنهج الاشتراط على رأي غير النوسى
 فان الاجنبية عند غيره هي المفهومة من المقدمة من غير اللازمة التي حدودها
 موافقة لحدود القياس وعدم الاشتراط على رأي النوسى فان اللازمة التي حدودها
 غير موافقة لحدود القياس ليست اجنبية عنده فتدبر ورود الشكل الاول أي من
 الاشكال الاربعة الآتية وكذا ما بعده وقوله وهي ان لازم اللازم هو فاللازم
 في قولنا العالم حادث وكل حادث لابد له من محدث هو الحادث ولازمة الاحتياج
 لمحدث ولزوم هذا الذي هو لازم اللازم للعالم مفهوم من المقدمتين فافهم
 لازمة لاحدي المقدمتين لم يقل موافقة حدودها لحدودها ليجري على المنهجين
 وان النوسى لا يشترط ذلك كما تقدم وحيث كانا مقدمين ذهنا فثبات غير متحقق
 ذهنا فان المواد من الموضوع الذات ومن المحول المفهوم وهما اعتبارات ذهنا
 والجواب ان اعتبارها على هذا الوجه كالتعابير فما مقدمات حكمها فتدبر ولا العناية
 بعده اذ العناية تقيد وجود الفاظ النتيجة الا انها متفرقة في القياس وقوله أي
 معناه يعيد خلاف ذلك وقال شيخنا هو ملائم للعناية وذلك له عايره
 ما تقدم فتنبه من الهبوطي الهبوطي المادة والصورة جوهر آخر بقوله المادة
 به تحريك الحركة كلما كان الاثبات فردا كان الاثبات عدد فيه انه ليس كل
 فرد عدد فلا يصدق ذلك ويحاج بان المراد فردا غير الواحد وهو
 كلية الكبرى أي منع صدق كليتها كلما تحقق انسان ولا انسان أي في شيء
 واحد ينتج قد يكون هو أي وإذا انتج ذلك ثبتت الملازمة الجزئية بين انسان
 ولا

على ما
 هو الصحيح

١٣٣

ولا انسان وهما متساويان وسند المنع هو ان قولنا كلما تحقق انسان
 كلما تحقق الواحد والبياض أي في محل واحد ينتج قد يكون هو أي وإذا
 انتج ذلك ثبتت الملازمة الجزئية بين الواحد والبياض وهما متساويان
 وسند المنع هو أي وقولنا كلما تحقق انسان ولا انسان تحقق من اوضاع مقدمة
 تحقق الانسان وهو متحقق للتالي الذي هو تحقق انسان وقولنا كلما تحقق
 انسان ولا انسان تحقق لان انسان من اوضاع مقدمة تحقق انسان وهو متحقق
 للتالي الذي هو تحقق لان انسان وقس على ذلك اما وهي جزئية فلا ادل على علم
 كغيرها وهي جزئية فكان ذلك متافيا لتسليم صدق المقدمات كما لا يخفى بعد ما مر على
 قوله وسند المنع وهذا بعينه هو أي تفكيكه في النتائج المتصلتين من الاقتضائي اذا كان
 من الشكل الاول فالهم دفع هو فيه انه لم يزل الاشكال باثباتا فالحاصل والذي
 يدفع الاشكال اعتبارا الاول في المقدمات هو شيخنا والظلم انه انما اوله باجمع لان
 تركيب المقدمات ينصت ترتيبها أي على وجه متتابع أي تصلح به الاندماج عند
 استيعاب المقدمات فتدبر كما علم من كلامه في قوله وبه حصلت المقدمات
 ما ذكره الله في المآل دهنا ندرجه اندراج كل فرد من افراده في مفهوم موضوع
 الكبرى اشارة الى انه ان المعالجة انما حصلت محل قوله والنظر صحيح بان
 قاسم بالوجه السابق كما لا يخفى على المتأمل ويمكن ان ينظر ما فائدة هذا الاثر
 لا يناسب قوله بالاستدلال عليها قال شيخنا بل هو مناسب له والمقصود بالنسبة
 له الاستدلال بكلام المنطقة بان يقول هو على تأليف منتج لانه من الشكل الثاني
 وشروطه كما قاله من كذا الاخير وهي موجودة فيه او على تأليف غير منتج لانه من
 الشكل الثاني ومن شروطه كما قاله كذا وهو مفقود فيه ولان ادخاله في الاختيار
 فيه نظرفان اعتبارا الصحيح من المقدمات في حال كونه متميزا من الناس منها بحسب
 الصورة او المادة لا يشتمل اعتبارها هل هي على تأليف منتج ام لا بالاستدلال به
 عليها على فرضه ولا يشتمل اعتبارها هل هي يقينية ام لا كما لا يخفى فلا يتم منبذها فان
 قلت المراد بقوله ولان ادخاله أي مع جعل قوله بالاستدلال غير مرتبط به قلت
 هو مع ذلك غير ادخل في اعتبار الصحيح من المقدمات حال كونه متميزا كما لا
 يخفى على ذي فطنة فتدبر رحمه الله تعالى وهذا بيان هو أي على وجه الاجمال
 اذ محصله ان الوجه الخاص هو صحتها صورية ومادة فافهم مثلا فانها

١٣٣
 اشار عليه

لا يفتي شيئا بل يتحمل الجميع يعني قوله ورتب المقدمات اي على الوجه الخاص
بالنسبة الى غير اختيار المقدمات فهو بالنسبة الى غير اختيارها هل هي على ما يلي من
ام لا يستدل عليها بكلام المناطقة بنا على توجيه شيخنا المتقدم لان المراد
به ان اي وان كان المراد به توفر شروط الانتاج سواء كانت متعلقة بالصورة او بالمادة
ومن الشروط المتعلقة بالمادة الصدق والاستدلال لاجل الوقوف عليه فتدبر
وقد علمت مما مر في قوله واقله كان على ان يقع ما هو فتدبر اي سبب الخ
بذلك ان يبين الصدق بالسبب المذكور وعدم ثبوت السبب المذكور هي الاثبات
تحت المقدمات كما لا يخفى على ذي فطنة وهو قوله من حيث هو اذ لو قال من حيث
صدقه وكذبه لوجب ان يقول في قوله بحسب المقدمات اني فان صدقت المقدمات
صدق لازمها وان كذبت كذب لازمها او فان تبين صدق المقدمات صدق لازمها
وان تبين كذبها كذب لازمها فيكون معنى كلام المصنف هو ما ذهبا في قوله وليس
معنى كلام المصنف هو انما قال من حيث تبين صدقه وعدم ثبوت السبب على المعنى المتقدم
البحث بانه وجب ان يقول في قوله بحسب المقدمات اني ما قاله الذي فرغ عليه قوله
فليس معنى كلام المصنف هو انما قال من حيث تبين صدقه وعدم ثبوت السبب على المعنى المتقدم
البحث بانه وجب ان يقول في قوله بحسب المقدمات اني ما قاله الذي فرغ عليه قوله
ان كان لا يريدون ان يكون له ما يريدون ان يكون له لا على معنى من وقد
ذكرها الحق بقوله وانما يريدون ان يكون له ما يريدون ان يكون له لا على معنى من وقد
المالم ان هذا المثال لا يفرق بين انواع الاشياء في احدها العارض الذي كان من العرض
العام بخلاف المثال قبله واقول هذا اي قوله افراد هذه البعض هو وجاب بان عرضه
بذلك الاشارة الى ان العبارة بما حكم عليه من افراد الاصغر للجميع افراد وليس عرضه
ان الاصغر بعض الحيوان فاقم وقال شيخنا الحيوان بعد تسويده صار خاصا ولذلك
قال ان هذا البعض هو ليس عرضه ان الاصغر هو بعض الحيوان ولا يريد قول الحق
وحب انهم ولا يخفى ما فيه الا ان يقول بما تقدم فتدبر فلا يختص اي بانه اذا كان
اشبه بالصواب وفيه انما كان قول ان هذا في الاقتران واما في مقام حل قول المصنف
واما من المقدمات صفري فيجب اندراج في الكبرى لا يفهم منه الا ان كلام المصنف
عام وانما يجب الاندراج في الاستثنائي كما لا يخفى وكان الواقع خلاف ذلك لما ذكره
الحق قال وفيه ان هذا الاشكال متوجه على ان لا يشبهه وان قال شيخنا انه غير متوجه
لان

لا يفتي شيئا بل يتحمل الجميع

لان ان لم يدع الاحتياج فتدبر فلا اعتراض اي بانه اذا كان اشبه بالصواب فلا يعزب
وخصول النتيجة اي العلم بها فمطلق الهيئة المجري على ان هيئة المركب هي مجموع
اجزائه لا امر تابع لذلك والخاص قوله فقط الهيئة المجري على ان هيئة المركب هي مجموع
من تركيبها انما هي المركبة من تركيبها انما هي المركبة من تركيبها انما هي المركبة من تركيبها
من في المعطوف فتدبر فالاي توقف على ملاحظة ليس المراد بملاحظة الاثبات به وتحويله
في القياس وبعد ما عدم الاثبات به وعدم تحويله في القياس كما توهم بل الالتفات
اليه وعدمه فتدبر حصول النتيجة اي حصول العلم بها وقوله بل جلا انما يدل
الموقوف على ذلك هو جلا انما وقوله ككون المجرى لاجل ذلك في الكل الاول وقوله
او بالعكس وذلك في الكل الرابع وقوله فلا يظهر اشتراط ذلك انما الاثر انه في كل شكل
من الاشكال الاربعة على حالة من احواله هو الاربعة وعلى كل حال تحصل النتيجة
فاذا كانت حصول النتيجة لا يباين حال امن احواله فلا يتوقف على ملاحظة ما هو
موجود منها هذا حاصل كلامه وفيه نظرفان تخصيص كل حالة بشكل دليل على
توقف الانتاج على تلك الحالة في ذلك الشكل واذا توقف الانتاج عليها لم يحصل العلم
بالنتيجة بدون ملاحظتها ولو ضمنا على نحو ما مر عن طرف الدين التمسك في الاندراج
فتفطن ان جواب الشرطية اي جواب ان الشرطية ولو قال ان جواب ان لا يصدق ان
كان اخيرا وحسن المترتب على عدم ملاحظة الترتيب تخصيصه هذا على ما ذكره
هو في الاعتراض انما فتدبر على ان في ترتيب عدم نفس انما الذي هو مقتضى قوله
والا لما نقاوت عند كسب سرعة فهمه وبطله فلا يحمل لهذا الاشكال فتدبر
على اختلاف الهيئة صوابه على عدم اختلاف الهيئة كما قاله شيخنا مع ان الوجه
انما لا يقتضي ذلك مشاركة الافراد في العموم مع ان ذلك لا يبيح كما لا يخفى ولا يقال اعم
بمعنى عامة الاقتران من لكن يرد على الحق انه ليس بلام ان تكون الكبرى اعم من مفهوم
اصغر الصفري كما لا يخفى فالوجه جعل من بمعنى بالنسبة وجعل اعم بمعنى عامة وتقدير
افرادا فهم قدر صفير الفصل هو وبعد تقديره هكذا لا يتحمل العبء تقدم اخبر فاقم
اي في الصفري فقط وذلك في الرابع وقوله وفيها وذلك في الثالث وقوله اي
في الصفري فقط وذلك في الاول وقوله وفيها وذلك في الثاني فتدبر اي واعتبار
طريق المظن اي موقع طرق المظن كما افاده فيما مر فالاحصية هو محصله ان الاشكال
اربعة فقط والضروب كثيرة لكل شكل ضروب فاذا اعتبر خصوص الشكل الاول

ان المراد من قوله ان لا يفتي شيئا بل يتحمل الجميع

وخصوص الضرب المولف من كلبتين موجبتين مثلاً وجدت النكل الاول يتحقق
حيث يتحقق الضرب المذكور وحيت لا يتحقق فافهم لا يتصور بالفاظ
اي لا يقولون عليها رحمه الله نعم لم يندرج الاصغر في اي وجه لم يثبت
له الوسط ولم يجعل من لوازمه حتى يتوصل بذلك الى لزوم لازمه الذي هو الاكبر
للاصغر فان التاج الشكل الاول مبني على ان لازم اللازم لازم كما تقدم وسياتي
قريناً رحمه الله نعم فقد تصدق انما تصدقت في نحو ذلك لكون الاكبر ايضاً
مما يندرج فيه الاصغر رحمه الله نعم وقد تكذب انما تكذب في نحو ذلك لكون الاكبر
الوسط اي واذا كان غيره لا يثبت له الاكبر فتكذب النتيجة واذا لم يكن غير فطس
ذلك فلذلك اضطربت اربعة وستين حاصلة من ضرب الثمانية الصغريات
في الثمانية الكبرى تقدم ان وجه التبع في قوله في اذا الى الثالث اية والمهمة
في قوة الجزئية والشخصية في حكم الكلية ولذا جاز جعلها كبرى في النكل الاول
والثاني وكتب المحقق هناك في بيات الوجه ما نصه ولما كان الشبه بين الشخصية
والكلية ضعيف عن الشبه بين المهمة والجزئية لرجوع معنى المهمة الى معنى
الجزئية عبر بالحكم فيما بين الشخصية والكلية دون القوة المعبر بها فيما بين
المهمة والجزئية كما ظهر في ما قيل انه تغفل قصور قيده في محصله
انه لما قال ان كلية لزمه هذا التقييد وقد علم ان غرضه الاستدلال فيكفيه
صورة فافهم فليس يزيد حيوان ان كما يحيط المولف وكان الاول ان يقول
مثلاً فليس يزيد حيواناً في بعد ما حسب وان كان يمكن تصحيح كلامه بان يقال
قوله فليس زيد انما اي على فرض صدقها فتدبر رحمه الله نعم كما ان الكلية
انما اي اذا كانت موجبة فاذا كانت كل منهما سالبة انعكست بعكس النقصان الجزئية
وعلى كل حال في الموافق لا تبدل للكيف وفي المثل لا تبدل للكيف كما هو معلوم
تساوي الاصغر في القيمة المتوافق هنا في التساوي نظراً لولم كون الاكبر
اعلم تضطرب النتيجة فتدبر رحمه الله نعم لان المفهوم انما اي بواسطة في لازم
الاصغر عن بعض افراد الاكبر ثم عكس النتيجة لا يخفى انه فان الواجب استقاط هذا
فان النتيجة بعد عكس الصغرى وجعلها كبرى خرجت بنفسها معكوسة وهو باطل الظاهر
عائداً على تقيض الصغرى كما هو ظم وقوله فيكون ما ادي اليه اي الى ذلك التقيض
اي

اي الى انتاجه وقوله وهو صحة تقيض النتيجة انما اي بقوله صحة لان تقيض النتيجة
انما جعل مقدمة يفرض صحة فتدبر ان تقول اذ صدق في اي كما الواقع المعلوم
كما لا يخفى فانه لو لم يكن صدق المقدمتين معلوماً مسلماً لما احتجج ببيان الانطلاق اذ لا
يحتاج اليه الا بعد تسليم المقدمتين وبالجملة اذ لم تسلم ما سمعت لزمك ان ما ذكره لاثبات
صدق المقدمتين بالثبات صدق النتيجة ولا يخفى انه خلاف الواقع والله يلزم على ذلك
ان في كلامه مصداقاً اذ قوله ولا خلل في بنية دعوى صدق المقدمتين اذ هو متوقع
على ذلك كما لا يخفى على من له فطنة هذا على ان قوله والاعلى معنى ان لم يصدق ليس
بعض الحيوان بالثبات ان كان على معنى ان لم تصدق النتيجة ظهراً لاثبات
النتيجة كما هو الواقع لكن يرد ان قوله ولا خلل انما يتم مع العلم بصدق المقدمتين
واذا سلمت ظهرك انه لا فائدة لقوله اذ صدق في قوله وقال وكيفية ذلك في مثال انه
ليقاس عليه غيره ان يؤخذ تقيض نتيجته وهو كل حيوان ناطق فيضم في لكان كلامه
سالمًا ما علمت فتدبر عكس النتيجة علمت ما فيه ان تقول ان علمت مما مر من حقيقة
ما يتعلق بذلك فتفطن وعلى تسليم ان المناسب لهذا اسقاط قوله قبل ذلك منوعاً
رحمه الله نعم فتدبر انتاجه اي انتاج ما لا يتحمل عليه كما هو ظم وكذا ما بعده رحمه الله
نعم لو اجمع فيه اي فيما لا يتحمل عليه وكذا ما بعده كذلك اي حسب ظاهره وهو ان تقيض
انما اي حسب ظاهره فانه شرط عدم جمع الحسنين والسنين صورة وهي ما اذا كانت الصغرى
موجبة جزئية فظاهره انه يجوز فيها جمع الحسنين وهو رعلمه وان قوله فيها يستبين اي
فيها قد يستبين فهو تفرع وان كان يمكن ان المعنى لانه يستبين فيها فلهذا فتدبر نظراً
لاخفى ان هذا المنظر لا يسوغ صيغته فانه لا يخفى انما يجب الجزئية هنا على سنين ما بعد نتيجة
اصطلاحاً حتى يتبين الحال وان هذه الضروب غير متباعدة فتدبر ومقتضى كلام المصنف
اي بظاهره كما علمت ثم عكس النتيجة علمت ما فيه يرد السادس ان سبب كذا ان
والسابع والثامن وقوله ثم عكس النتيجة علمت ما فيه عموم وضع الاصغر في بان كان موقفاً
بالسور الكافي في الصغرى او في عكسها وساقى ذلك في شرح قوله وتنبع النتيجة الاخرى
لعدم جواز وضع عموم السلب وقوله ولان الصغرى انما يكون مسوراً بالسور الكافي فانه لان
السالبة الكلية للعكس وساقى ذلك في شرح قوله وتنبع انما راجع الى كل ضرب بخلاف قوله
كم كل الاول ضروب الشكل الاول وهكذا اذ المعبر بالحرف الاول من كل كلمة وقد تقدمت
الامثلة فلا عادة كل كيف فعل وفاعل قاله شيخنا وقوله لا اي لهذا الكيف المندرج

فانه ليس كغيره بكل من يلوذ به لخاله ويدل لذلك ما بعده وقوله لف وقوله كحلا
 وقوله كالشكل الاول اي شكل هذا المحبوب كالشكل الاول اي شكل آدم عليه السلام
 فانه اول شكل انساني وحسن شكله معلوم مشهور وقد يكون المراد به شكل يوسف
 عليه السلام واوليته من حيث الافتناء به وقوله كم يدرك اي فلا غربة فيما صنعته
 هذا البدر الذي شكله كالشكل الاول بحسبه الذي كان سالما من العشق حيث كواه بمار
 محبته ومحبه هو المتكلم وقوله كم كان كل يدرك اي فلا عليك ان تحفظ الواد ايها
 المحبوب بل لك اسوة حسنة في اولئك البدر والحسب وان لم يكونوا مثلك في الحسن
 وقوله كم لاج بدر ليل اي فلا عليك ايها المحبوب ان تفعل ولا تلتزم ان تكون من وراء
 كتاب الحجاب عني وقوله سام اي سامي هذا البدر اي طغى بجرع غصص محبته ولا صبر
 على ما حكم به ويا سر على ما يفعله حتى اياه وهذا السب مما ذكره المحم كما لا يخفى وكذا
 المناسبات لكونه سوت اي في قلبه وقوله فاكتملا اي فلا استطيع الا ما حكم به واصر فلا يحسن
 عن تجرع غصص محبته والصبر على ما يريد الكف المتقدم اي المذكور في قوله كم له
 لاذ لا في قوله كل كهن وقوله او غيره هو وهو محبوه فعلى هذا محبوه غير محدوده
 وعلى الاول هما واحد فتدبر اي لكون اي وانما جعلت للسبية لكونه والترتيب
 في الشرف وهذا غير الترتيب في الذكر كما لا يخفى والترتيب في الشرف قد يكون بسبب الشرب
 في الذكر فافهم والظرف على هذا القولين للامنة متعلقا بقوله انما فان كلامه يفيد
 خلاف ذلك وما بعد لا يعمل فيما قبلها بل يجري على ان ما يتعلق بمحدود خاص لا
 عليه فربية من قبيل النور رحمه الله ثم وظرف ايض هو يعني انه مطلوب في المعنى
 لهما فيعمل فيه احدهما ويؤخر للاخر مثله وعلى هذا يجعل كلام المحم واما ما يفهم من
 كلامه من جعل الواحد معن او يفهمه ان لم يمنعه قول الشا ايض فتدبر وذكر
 اي المص الحسا بالقر خروا كما لا يخفى انه لا حاجة الى هذا التحوير بعد فرض كونهما
 كليتين فتدبر وقال بعض الاخوات ان تتبع نتيجتنا انه على ذلك الا ان يكون كلامه
 هو اي فيما يفهمه كلامه من ان كون الصغرى كلية سالبة تنكس كنفسها يقتضي
 كون النتيجة كلية سالبة محتملة في الصواب المتفق عليها فتدبر على المتأخر اي
 ولو عن الدعوى فقط وقوله فقط اي دون ان يتأخر عن دليل وانما حمل المتأخر
 على ما ذكرنا قاله نتيجتنا يشمل كلامه الدور والمصرح والمراد بالمتأخر القول
 المتأخر اعلم من ان يكون مقدمة واحدة وذلك فيما اذا كانت الثانية ضرورية

او مسلمة

او مسلمة او اكثر وذلك فيما اذا لم تكن الثانية كذلك وفي الصورة الاولى يلزم دور
 واحد وفي الثانية يلزم اكثر من واحد وكلام المص شامل لذلك فتدبر الاول
 اي جنس القول الاول ليشمل ملاذا كانت احدي المقدمات ضرورية او مسلمة واولية
 المقدمة الثانية من حيث وقوعها في الدليل الاول ثم قد يكون اللازم تسلسل واحد
 وقد يكون اكثر وكلام المص شامل لذلك فتدبر والاخوان اي الحوكة والسكون
 والايين واليتي حوازا اصطلاح الالاهين كما قالوا فيه انه لا يمكن ان يكون الاثر
 الواحد بتأثيرهما اذ يلزم اما اجتماع مؤثرين على اثر واحد وهو محال واما تحصيل
 الحاصل وهو محال وعجز غير المؤثر حال تأثير المؤثر لانها لا قدرته في ذلك كما
 بوجه تعرض نقاذ قدرة الآخر والمؤثر مثله فيكون عاجزا ولا يمكن ان يكون
 بتأثير احدهما يلزم مجزها با لوجه السابق فلزم من التعدد عدم وجود شيء فافهم
 على هيئة الشكل الاول لوقال على هيئة الشكل الاقتراني الموكب ان كان احسن
 فان كلامه يحتاج الى تكملي هنا وفي قوله بعد وكذا هو فتدبر ولم يكن في ذكر
 مثال الاول تمهيدا للاعتراض وهذا ظم على اول الاحتمالين الاتيين في قوله
 واعتراض اذ لو جرينا على ان الاعتراض على قوله دل على النتيجة او صحتها بشقيه
 وان في كلام المص اكتفا لورود انه كان عليه ان ياتي بمثال الثاني بل هو ان ياتي
 ياتي به لان احتياج الاعتراض الى التوضيح بالنسبة الى ما حذف فيه اشد من احتياج
 الى التوضيح بالنسبة الى ما ذكر فيه فتدبر وقد ورد في محصل كلامه ان الجواب
 المذكور هذا وقع في الكبير جوابا عن اعتراض آخر لا عن هذا الاعتراض ولعظم
 الاعتراض الاخر هو ما ذكره وعدل عما ذكره في بوجه ظم قوله وقد ورد في
 غير مراد كما يدل عليه بقية كلامه لانهم لا يستعملونها كما لا يخفى ان هذا لا يدفع
 عنهم الاعتراض لانهم بصد دليات ما يستعمل في لغة العرب على كل حال يقع منهم
 استعماله عليها سواء كانت ما يقع من الفحاة الاستعمال باعتبارها او لا لانهم لا يقتضون
 ان فيهم لول التزموا في المركبة من الشيء ونقيضه استثناء الطرف الايجابي فكانت الفائدة
 مطردة فافهم اما ان يكون في البحر ولا يفرق فنقيض في البحر ليس في البحر ولا يفرق
 اعلم منه ونقيض لا يفرق يفرق وفي البحر اعلم منه ولعل المراد بالبحر مطلق الماء فافهم
 ويتوكل في النظر مع ما تقدم والاخر استثناء في مقدمته الاولى هي نتيجة الاقتراني
 وقوله لو لم يتحقق في قوله ينتج هو الاقتراني وهو مركب من شرطيتين يرجعان

اي يرجع قياس الخلق الى قياسين ويرجع المركب الى الشين والكثر في مفصول النتائج
 الخسب فليعلم ذلك من كلامه قريبا اي فاعلم انما احتاج الي ذلك لاختذه بالظن
 من رجوع الضمير في قوله ركبته الى القياس المركب وعلى ما ذكره كان الظن الفا
 في قوله واقلب ثم ان جعل الضمير في قوله به الى القياس المركب فهو حالة علي
 مجهول وان جعله الى القياس البسيط فلم يخلص من مخالفة الظن التي فومنها
 فالوجه ان الضمير في ركبته الى القياس البسيط وقوله ركب حم على ظاهره
 فتدبر وفيه ما فيه قال شيخنا اذ لا يجوز دخول العامل عليه وان اريد
 منه الحدث هكذا اي حال كونه مثل هذا التركيب المذكور في قوله يلزم من
 تركيبها باخري من كونه تركيب نتيجة مجهولة مقدمة صفري مع مقدمة
 اخري يلزم عنه نتيجة فافهم اي في هذا التركيب الخ الذي حمله على هذا وما ياتي له
 من الاعتراض بما روي عن ابن يعقوب انه لم يحمل قوله يقال على معنى انه قد يقال
 ولو حمله على ذلك لم يفعل على ان ما ياتي له سياق دفعه فتنبه رحمه الله
 ثم لا بمعنى الخ لما كانت في الاصل لطلب المحيى الحي قال لا بمعنى الخ كما هو ظن
 المنقلى طلب المحيى الحي فقط اي وانما اخذ بظن قوله لا بمعنى المحيى الحي
 ولا بمعنى الطلب فان ظاهره انه لا يبقى شيء ما من هذين الامرين وقوله لانا
 نقول لا يخفى ان هذا لا ينافي الابعاد حمله على انه لا بد من معنى الاستمرار ومعنى
 الخبر جميعا وليس بواجب فتدبر اما الخ اذ المبتدأ عائد على متصل النتائج الذي
 هو خبر يكون فلا يعود اسم يكون على خبر ذلك المبتدأ لا على القياس الخ
 اي فالقياس في كلامه لا يحمل الا الوجهين السابقين القياس الذي هو الموصوف
 المجرى والقياس للدلول عليه بما فافهم رحمه الله ثم يحذف يا كلتي اي
 في النطق كما هو ظن رحمه الله ثم فوجرت الخ والقسايا التي تتعلق
 بهذا الاستقراء اعني هذا يحرك فله الاسفل وهذا يحرك فله الاسفل وهكذا وان
 سلمت الاستقراء النتيجة اعني كل حيوان يحرك فله الاسفل فهي خارجة من تعريف
 القياس بقوله مستلزما كما تقدم والقضايا التي تتعلق بالاستقراء الثابت مستلزما
 النتيجة لم يثبت النتيجة قولنا اخري في خارجة من التعريف بقوله قولنا
 آخر كما تقدم فتذكر رحمه الله ثم كما اذا استقرينا الخ لا يخفى ان ذلك غير
 ممكن فلعل غرضه كما اذا استقرينا الخ على فرض ثاق ذلك رحمه الله ثم
 فيتركب

فيتركب الخ فتقول كما مر في المحتم السببه كما ان جامع الاسكار هو حرام واما ك
 ان تنوهم ان المراد انه يتركب على طريق القياس نعم سياق انه يرد الى القياس
 وعند ذلك لا يدكر المشبه به على حدته فتنبه الى صورة قيايين اياك ان
 تنوهم انه الى بلفظ صورة ليعيد ان المراد اليه ليس من القياس الا يجب
 الصورة فان ذلك باطل كما علم عند تعريف القياس فتنبه وربما يوتعلك
 في الوهم المذكور قوله والخلل ولا يخفى ان الخلل في القياس ليس قاصدا على ما يخرج
 عن كونه قياسا فان الكذب خلل فيه ولا يخرج عن كونه قياسا كما تقدم
 كل حيوان فيس ويغل الخ الواحد يعني او كما هو ظن فهو من قبيل القياس المقسم
 والخلل فيه من الصفري لان الحصر الذي فيه لا يسلم اذ ليس بحيوان
 دائرين الافراد التي ذكرت فهو خلل من جهة المادة ولا يخفى ان الخلل في
 الكري وان قاله شيخنا في لوازل خلل الصفري واثبتت الكري على
 حالها صارت مختلفة كالا يخفى فتنبه واخبر ان شيخنا قال ما حاشا
 صله لوقال المحتم في الراد الى القياس كل فيس ويغل وجمار وهكذا الى ان
 بلغت الاكثر حيوان وكل حيوان يحرك فله الاسفل كان الخلل في
 الصفري فقط الاول لا يخفى ان هذا لا ينتج الفرض ولا خلل فيه بوجه
 فافهم جعلني قصده التوقيف الخ بل هو منوط بمراعاة ما يليق فان اللانك اذا
 كان غير جازم ان يكون اعتبار حقيقته وعدم اعتبارها سواء كونه في الواقع حقا وغير
 حق سواء اذا كان جازما لم تعتبر حقيقته ان لا ينظر الى انه في الواقع حقا وقد يكون غير
 حق فلهذا سمى رجعت بذلك الاعتبار الى اثنين فاذنمت الى ثلاثة كانت حجة فافهم
 رحمه الله ثم انما تعيد اي تحصل فائدة اي تكون سببا في حصول فائدة هي
 التصديق اي ادراك وقوع النسبة اولاد وقوعها وقوله او ثانيا غيره ظن هذا ان
 التصديق من مقولة الفعل وهو قول والحق انه من الخيق ثم انه ليس المراد ما هو
 ظن المصنف من انها تارة تعيد مجرى التحميل بدون تصديق اي ادراك النسبة بل
 المراد مجرد ان ما تعيد ليس غير هذا بل والافتحيل المذكور تابع للتصديق فافهم
 الاحسن الخ لا غنايه عن تقدير موصوف الموصوف واقربية المصنوف عليه حم
 الا ان يراد الخ الظن ان مقصده التعميم الاعتراف به على اي حاله اي سواء كان
 حقا ولا غير حقة في الواقع اي مع عدم اعتبار كونه حقا وغير حق كما يصح به

الاعتراض بالوجه

قوله الله والذي لا يعترف بالاعتبار في نفسه لذلك لكن يكره عليه ما ياتي عن الله في كبره من ان الجدال قد تكون مقدماته يقينية في الواقع بل اولية وانه اعم من البرهان بحسب المادة بينهما الى هذا بعض الاطوار حفظهم الله تعالى والمرتبة ذات ذوق وان كانت في الواقع لا يخالف قوله سابقا والذي لا يعترف فيه كونه حقا وان خالف ما مر من كماله تقدم وقد علمت ان فيه انه تقدم له وجه لا مانع منه تحصل به المفارقة فتنبه من سوف الذي في القاموس وسوقا وهو الحكمة القول المجرد اي صيغة التكليف مجردة عن معناه بل معنى آخر ونحن الاول وهم لا بعدد وان يكونوا وهو طلب ان تضمن هذا انه لا تكليف بالحال اذ لم يرد في القول المجرد وهو تسليم للعلم نعم هو جري على مذهب بعض اهل السنة فلا يقال انه جري على غير مذهب اهل السنة وموافقة للمعتزلة وقوله ما فيه مشقة افاد ذلك انه غير محال فتدبر الله تعالى وخلقك في الملايض انه استعارة تمثيلية فتنبه حاله الحاصلة من كونه فرقا في حق نفسه حيث لا يبي ما يقال في ذلك المجلس الذي فيه من يخاف منه الطفر تقصير في شأن ما يجبه عليه القيام به فيه من القاء السهم واحصا القلب او الحاصلة من كونه عرض نفسه للضرر حيث لا يبي ما يقال في عدم القائه سهمه واد حساره قلبه في ذلك المجلس الذي فيه من يخاف منه الطفر به حقا وقبح رأي وسوء تدبير بحالين نام واهرج رجله من رجله فجعلهم في الملايا الصبراء حيث فرض في حق نفسه بنومه في ذلك المكات الذي هو محل السباع عاقل تلك الحالة تقصير في شأن ما يجب عليه من التحفظ فيه او حيث عرض نفسه للضرر بنومه في حق تلك الحالة حقا وقبح رأي وسوء تدبير ويحتمل غير ذلك حتى في اجراء التمثيلية فتدبر وراجع كتبه الامثال فانه يظن منها لائت القياس صورة البرهان صوابه لان تأليف القياس صورة البرهان فتدبر للاحتراز اي لان كل قياس مؤلف فكان عليه ان فيه انه يصح مسا صنفه يجعل ثوبه يجابه بها السؤال على الحكم باقادة الهية وهذه الافادة معلولة لذلك كون ذهنا فينتب الحكم به عليه كالا يخفى اذ يجابه به السؤال بل كان كذا نحو لم كان زيد محمدا وانظر حواهم كون ذلك يجابه بتمام القياس كما هو ظن كلامه وممكن ان يقال صورة السؤال لم يخرج زيد مثلا فيجابه بتمام القياس فيخيد سبب عدم الخروج وان علة ذلك السبب هو التقف العلوم

المعلوم للسائل لكن فيه بعد اذ عليه لا تكون العلة منولا عنها والمتبادران السؤال عنها فالوجه ان يقال صورة السؤال لم كان زيد محمدا مثلا في مقام انذار كونه محمدا فاقم لما لا يخفى على من تأمل ان لا يخفى ان القياس لا يثبت الحكم في خارج غاية الامكان كذا البرهان في العلم بثبوتيه فيه ومقتضى ما قاله الله انه علة في العلم بثبوتيه في العلم فحصله انه علة في علم علمه وهو فاسد التي هي للمعتزلة فالسؤال عنها وجوابه هما المتعبران وهذا انما يجاب به السؤال بم علم ان زيدا متعفن الاخلاط مثلا فلا يرد على قوله في الكبير اذ يجاب به السؤال بلم ان هذا ايضا يجاب به السؤال بلم واليه تؤول هذه انما يجاب به السؤال عن علة العلم بالحكم بحال والوجه اعتبار ان حكمه التسمية لا تقتضي التسمية على انه يمنع منها عرض التمييز بين القسمين فاقم دفع هذا القول ولا ذلك وعدم الاخذ بظن هذه العبارة لما صح قوله فيما مر اي من مقدمات يقينية لانتاج اليقين اعم من ان تكون ضرورية او مكتسبة فاقم لان تعبيره الذي مع كونها على البدلية ليست تعبيرية فاقم فكان الذي هو فيه انه لو لم يتعرض له للزم احد من كل منهما الا يصح وذلك لان عدم التعرض له اما باخذ الاول بعمومه والحكم عليه بانه الاوليات فيلزم مخالفة الاصطلاح لان الاوليات ليست هي الاول بعمومه واما بان يتسم الاول كما اصح لكن يسكت عن الشق الثاني من قسميه فلا يقوله وان توقف في قيلع عدم المحر في السنة الذي تريد الغرر منه اذ لم يفد هذا الصنيع الا عدم ذكر ما في من المقام بما هو موجود له عندهم اسم خاص وهذا غير يحصل المحصر في السنة فلا يخفى فما صنفه الله متعفن وعرضه به الاشارة للاعتراض على المقص ثم يجوز ان المقص قد جاوز في الاوليات فارد منها ما ليس باستعانة من الحسن فهو له ثم بعد كذا في رايك الله قد تعرض لذلك في ثم قوله فذلك جملة اليقينية فانظروا او بالقلب ليس الغرض به اللهم الصوري الشكل بل جوهر مجرد كالنفس المتروكة صفة كالنفس المروضة صفة للمادة لانها اي القوة العاقلة كما يفيد كونه ذلك لتقليلا لتقييدها كما يكون مجردا وان قال شيخ شيخنا خلافي ذلك فتدبر ولا يقوم بها الا مجرد ولو ادركت الجزئيات غير المجردة عن عوارض المادة من الصور والظواهر ونحو ذلك لقامت صور تلك الجزئيات بما هي غير مجردة عن العوارض المذكورة فافهم ذلك عن حسن اي ان حسن رحمه الله تعالى قوله المحققين اي في تعريف الحدس اها الجمل البسيط الخفية نظر

فإن الكلام ليس في حال النظر كما يشهد به قول الشيخ فلا يمكن تخلق العلم
أو الظن بالمقدارين عند عدم اعتداد أخذ المراد عندهما عند تمام النظر
لأن النظر والاقتضى أن الاضداد قد توجد حين النظر فيحصل
العلم أو الظن بالمقدارين ولا يحصل العلم بالنتيجة ولا يعقل أنه في حال
النظر حيث اختلفا عن أن يعقل علمه في تلك الحالة بالمقدارين ويتخلف العلم
بالنتيجة فإن أراد المحتج بقوله أن الجمل البسيط يجمع النظر أنه يكون
عقبه فهو باطل كما لا يخفى فدعوى الشرطية أشد بطلاناً القدرة
الحادثة أي ذو القدرة الحادثة بهما والأركان لحالات الوجوب هنا

عندكم كما قال الشيخ حفظناه التعليل والله اعلم هذا آخر
ما وجدته بخط بهما من نسخته رحمه الله تعالى وكان

الغرض من تحريره يوم الاحد المبارك الرابع
عشر من شهر شعبان المبارك سنة ١٢٧٤

بقلم الفقير إلى عفو جناب جل شانه اجد

ابن حسين بن الطلاوي بلدا

الشافعي مذهبا وصلى الله

على سيدنا ونبينا محمد النبي

الآمي وعلى آله وصحبه

وسلم

تليما كثيرا

امين امين

امين

تأليف الشيخ عبد الله بن زيد منته دار البقر



فان الكلام ليس في حال النظر كما يشهد به قول الشيخ فلا يمكن تخلف العلم
او الظن بالقدريتين عند عدم اصدار الخزانة المراد عندهما عند تمام النظر
لا مع النظر والا لا تقتضي ان الاصدار قد وقع عند حينه النظر فيحصل
العلم والظن بالقدريتين ولا يحصل العلم بالنتيجة ولا يعمل انه في حال
النظر حيث مثلا عن ان يعمل علمه في تلك الحيات بالقدريتين ويتخلف العلم
بالنتيجة فان اراد المحقق بقوله ان الجهل البسيط يجتمع النظر انه يكون
عقبة فهو باطل كما لا يخفى فترعى الشريعة انفسه بطلانا القدرة
الحادية اى ذوالقدرة الحادية بينهما والا كان الخلاله الوجوب هذا

عندكم كما قال الشيخ معناه التعليل والله اعلم هذه الاخر
ما وجدتم بخطيبها مشيخته رحمه الله تعالى وكان

المؤرخ من تجريره يوم الاحد المبارك الرابع
عشر من شهر شعبان المبارك سنة ١٢٧٧

بقلم المفتي الى غنى جنابه جل شانه احمد

ابنه حسين حبيب الطلوي بلبدا

المشافي مندها وصلى الله

على سيدنا ونبينا محمد وآله

الامي وعلى امره

وصحبه وسلم

تليها كثيرا

امين



فلقه الشيخ محمد ابواليزيد مندر البقر